A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/31/14
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 4 نوفمبر 2020

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية والثلاثون
جنيف، من 7 إلى 11 سبتمبر 2020

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

جدول المحتويات

البند 1 افتتاح الدورة 3

البند 2 انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبيه 7

البند 3 اعتماد جدول الأعمال 9

البند 4 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة 16

البند 5 تقرير المدقق الخارجي 23

البند 6 التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية 34

البند 7 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة 41

البند 8 تقرير أداء الويبو 19/2018 47

وثيقة أخرى ذات الصلة نظرة عامة على التنفيذ المالي وتنفيذ البرنامج في نهاية يوليو 2020 52

البند 9 تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 58

البند 10 البيانات المالية السنوية لعام 2019؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020 62

(أ) التقرير المالي السنوي والقوائم المالية 2019 62

(ب) تحديث بشأن الاستثمارات 64

(ج) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020 72

البند 11 التقرير السنوي عن الموارد البشرية 73

البند 12 عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 83

البند 13 سياسة الويبو بشأن التبرعات 97

البند 14 المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية 101

البند 15 نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو 107

البند 16 مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 111

البند 17 منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد 118

البند 18 اختتام الدورة 119

المرفق: قائمة المشاركين ....

1. عُقدت الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في مقر الويبو في الفترة من 7 إلى 11 سبتمبر 2020.

2. وخلال الفترة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2021 ، تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديش (2020 2021)، بيلاروس، البرازيل، كندا، شيلي، الصين، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، فرنسا، الغابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المجر، الهند (2019-2020)، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية) (2020-2021)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، ماليزيا (2020 2021)، المكسيك، المغرب، نيبال، نيجيريا، عمان (2019-2020)، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين (2019-2020)، جمهورية كوريا (2019-2020)، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سنغافورة (2019-2020)، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبها)، طاجيكستان، تايلاند (2020-2021)، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة (2020-2021)، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام (53).

3. وكانت الأعضاء التالية في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الجزائر ، أنغولا، أذربيجان، البرازيل، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، فرنسا، الغابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لاتفيا، المكسيك، المغرب، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبها)، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام (50).

4. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وليس الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: ألبانيا، الأرجنتين، النمسا، أستراليا، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الكاميرون، قبرص، كولومبيا، كوستاريكا، إكوادور، إثيوبيا، فنلندا، غامبيا، جورجيا، الكرسي الرسولي، هندوراس، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، إسرائيل، جامايكا ، قيرغيزستان، الكويت، ليسوتو، ليتوانيا، ماليزيا، مالطا، موناكو، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، مقدونيا الشمالية، بولندا، البرتغال، قطر، المملكة العربية السعودية، سريلانكا، السودان، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا، زيمبابوي (50).

البند 1 من جدول الأعمال افتتاح الدورة

5. افتتح المدير العام الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بالترحيب بجميع المندوبين في الدورة. وأشار إلى أنه لأول مرة تعقد المنظمة اجتماع في شكل هجين، وأشار إلى الحاجة إلى الالتزام بالتباعد الاجتماعي وأن الوفود الحاضرة تراعي هذا التباعد وتحترمه. وأضاف أن الأشهر الستة الماضية كانت صعبة للغاية بالنسبة للمنظمة والعالم بأسره. وأعرب المدير العام عن تعاطفه مع أولئك الذين عانوا من الخسارة وعن تضامنه مع جميع العاملين في الخطوط الأمامية الذين قاموا بعمل رائع في قيادة المنظمة خلال فترة الجائحة الصعبة. لقد كانت الأمور مُبهمة بعض الشيء بالنسبة للويبو، ولكن بشكل عام، تمكنت المنظمة من اجتياز هذه الفترة بسهولة وبطريقة مقبولة. وأشار المدير العام بشكل موجز إلى أن جميع أنظمة الويبو العالمية تعمل على منصات إلكترونية وتوفر الخدمات إلكترونيًا. وبالتالي، فقد تمت المرحلة الانتقالية التي كانت ضرورية بعد الإغلاق وبسبب القيود الأخرى المفروضة بطريقة سهلة نسبيًا، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى العمل الشاق الهائل الذي قام به موظفو

الويبو، من دون أي انقطاع للخدمات التي توفرها المنظمة. ولكن، تمت مواجهة بعض الصعوبات في مجالين أساسيين. المجال الأول هو اجتماعات اللجنة، وذلك نتيجة القيود المفروضة، خاصة قيود السفر. وقد تمّ عقد الدورة الحادية والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية في شكل هجين وهي المرة الأولى التي تعقد فيها المنظمة مثل هذا الاجتماع، وأعرب المدير العام عن أمله في أن يتم هذا الاجتماع بشكل سلس، وأن يكون له أثر ايجابي على الاجتماعات الهجينة الأخرى في الأشهر المقبلة، إذ أنه من المهم جدًا أن تُستكمل الاجتماعات ضمن إطار عمل الويبو. أما المجال الآخر الذي شكل أيضا بعض الصعوبات فهو التعاون الإنمائي، أيضا بسبب قيود السفر التي فرضتها الجائحة. ورغم ذلك، تمكنت المنظمة من الحفاظ على مستوى جيد من التواصل مع جميع العواصم. وتمكنت الويبو من تجاوز هذه الصعوبات، على الرغم من أن هذه المرحلة لم تكن أبدا سهلة. وفي الوقت الحالي، عاد حوالي 700 موظف إلى مكان العمل، وكانت الإدارة ترفع عدد الموظفين أسبوعيا. كما تم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة جميع الأشخاص في مقر الويبو، ليس فقط الموظفين بل أيضًا المندوبين. وحتى الآن، تكللت العودة إلى العمل بالنجاح. ومن البديهي أن عمل المنظمة كان مرتبطا بتطورات الوضع الخارجي، ولكن فيما يتعلق بالوضع الداخلي للمنظمة، لا سيما الأشخاص الذين عادوا إلى العمل، فقد تم منح كل شخص خيار العمل عن بعد، أي أنه مُلزم بالتواجد في مكان العمل يومين في الأسبوع ويعمل الثلاثة أيام الباقية عن بعد. وقد اختار حوالي 80 في المائة من الموظفين خيار العمل عن بعد، وبالتالي لم يكن 700 شخص موجودًا فعليًا في مقر الويبو في أي مرحلة معينة، بل حوالي 30 في المائة فقط. وفي معرض حديثه عن جدول الأعمال الهام لهذا الأسبوع، أشار المدير العام إلى أن هناك بنودًا تتعلق بالتدقيق والرقابة، وأداء البرنامج والمراجعات المالية، بالإضافة إلى بعض المقترحات التي ستُعرض على اللجنة، وأخيرًا سيتم متابعة ما تم التطرق اليه خلال اجتماعات الدورة التاسعة والعشرين والدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات 2019. وفيما يتعلق بالتدقيق والرقابة، شكر المدير العام هيئات الرقابة، ولا سيما لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC)، والمدقق الخارجي، وحكومة المملكة المتحدة، وشعبة الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة (JIU). وأشار إلى أن الويبو تُعرب عن امتنانها الشديد لكل من تلك الهيئات لعملها الدقيق للغاية والذي كان مطمئنًا لا سيما فيما يتعلق بعمليات المنظمة. أما بالنسبة لمراجعة الأداء والمراجعة المالية، فقد كانت النتائج حتى الآن إيجابية للغاية، بما أن الويبو تمكنت حتى الآن من تحقيق 74 بالمائة من أهداف مؤشرات الأداء الخاصة ببرامجها لعام 2019، وهي نتيجة جيدة جدا. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل نتيجة قياسية في عام 2019، فقد بلغ الفائض 97.7 مليون فرنك سويسري وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونتيجة لذلك دخلت الويبو لحسن الحظ في أزمة الوباء في وضع مالي سليم جدًا. وبالنسبة للثنائية 19/2018، سجلت الويبو فائضًا تشغيليًا قدره 123 مليون فرنك سويسري، وفائضًا إجماليًا قدره 140 مليون فرنك سويسري، بعد أخذ في عين الاعتبار حوالي 26 مليون فرنك سويسري من المكاسب الاستثمارية. كانت تلك النتيجة قياسية للمنظمة، وهي تعني أن صافي الأصول في نهاية عام 2019، والتي ارتفعت بسبب هذه النتيجة الجيدة، بلغ 364 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 78 في المائة على السنوات الخمس الماضية. وقد ساعد على ذلك بشكل كبير إضافة 97 مليون فرنك سويسري، كنتيجة للأداء الجيد لعام 2019، الأمر الذي جعل الويبو في وضع جيد جدا لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي سببتها جائحة كوفيد-19. ولفت المدير العام الانتباه إلى الوثيقة تحت عنوان "مسائل أخرى ذات صلة" والتي تتناول التوقعات المالية والوضع المالي للويبو. وأعرب عن اعتقاده بأنه، على الرغم من آثار جائحة كوفيد-19، كان أداء المنظمة جيدًا نسبيًا حتى نهاية شهر يوليو. ولقد تم تسجيل نتائج جيدة جدا في عام 2019 وخلال الثنائية 2018-2019، والتي أدت إلى وضع مالي قوي جدا للمنظمة لا سيما فيما يتعلق بصافي الأصول والاحتياطيات، وأظهرت عمليا أداءً مقبولا لعام 2020. وقد تم وضع لوحة المتابعة الجديدة للويبو المخصصة لإدارة الأزمات، وتنشر المنظمة بشكل منتظم النتائج الشهرية لاطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات. وحتى نهاية يوليو، كانت الويبو في وضع جيد إلى حد معقول، على

الرغم من أن هذا الوضع لم يعكس النمو الكامل، كما في السنوات السابقة، ولكن المنظمة حققت فائضًا مقبولا إلى حد ما خلال تلك الأشهر. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الوطني، كانت النتائج المحققة في جميع أنحاء العالم خلال الربع الثاني من عام 2020 كارثية ومأساوية. وكان هذا التأثير على المنظمة يميل إلى الظهور بشكل متأخر لأنه، على المستوى الدولي، تعكس معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي تمثل 76 بالمائة من دخل الويبو، النشاط الذي حدث على المستوى الوطني قبل 12 شهرًا فقط. ولكن الأمر يختلف بالنسبة للعلامات التجارية، التي كان أثرها شبه مباشر. وعلى الرغم من ذلك، كان من الصعب الإدلاء ببيانات واضحة حول ما حدث حتى الآن في عام 2020. واستشهد المدير العام بنظام مدريد على سبيل المثال، الذي سجل نشاطًا سلبيًا بنسبة 19 في المائة في شهر واحد ونسبة نشاطًا إيجابيًا بنسبة 17 في المائة في الشهر التالي، وكان ذلك الأمر مثيرا للحيرة. ويمكن أن تشكّل عودة الأشخاص إلى العمل وإعادة فتح مكاتب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى انتقال حالات تراكم الطلبات من الأرقام السلبية إلى الأرقام الإيجابية، تفسيرًا منطقيا لهذا الأمر. ورغم ذلك، تبين أنه لا ينبغي التسرع في استخلاص الاستنتاجات من المعلومات المتوفرة. وعلى الرغم من أن المنظمة في وضع سليم حاليا، يجب أخذ الحيطة والحذر خلال المرحلة القادمة التي لا نعلم ماذا تخبئه للمنظمة. وبالعودة إلى موضوعي التدقيق والرقابة، شكر المدير العام المدقق الخارجي على العمل الرائع الذي أنجزه خلال هذه الفترة الصعبة للغاية. وقد تلقت الويبو رأيا غير متحفظ بشأن البيانات المالية من المدقق الخارجي. كما شهد العام قيد الاستعراض بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتعزيز الضوابط الداخلية، بما في ذلك استخدام الأساليب التحليلية لتأكيد الامتثال للضوابط الداخلية في المنظمة ولوحظ تقدم في الاتجاه الصحيح في هذا المجال. وقد تم تحقيق بعض النتائج الإيجابية في مجال الاستثمارات في العام السابق، فقد تم الحصول على عدد من المكاسب الاستثمارية. خلال الدورة، سيتحدث المستشارون في مجال الاستثمار عن أداء الاستثمارات، التي كانت في ذلك الوقت من العام في وضع لم تحقق فيه أي أرباح أو خسائر هامة. ومقارنةً بالأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، لم تكن إيجابية للغاية بل كانت مقبولة نسبياً. عند تقييم النتيجة الإيجابية التي بلغت حوالي 26 مليون فرنك سويسري من المكاسب الاستثمارية للعام السابق، ينبغي للمرء أن يتذكر أن الأسواق لم ترتفع فحسب، بل انخفضت أيضًا. ونظرًا إلى ذلك، تجدر الملاحظة أنه ينبغي على المرء أن يدرك أن وجود سياسة استثمارية قائمة على الأسواق المالية لدى الويبو، والتي وافقت عليها الدول الأعضاء، قد تنطوي على بعض المخاطر المالية في المستقبل لا سيما من ناحية الخسائر المحتملة. وفيما يتعلق ببعض المقترحات المحددة التي كان من المقرر مناقشتها، ومن بينها الدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المقترحات تتمتع بعواقب مالية معينة. تتمثل مهمة هذه المجموعة، المعروفة باسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سابقًا، بدعم وكالات التنمية. مع إقرار أهداف التنمية المستدامة، قامت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتوسيع ولايتها إلى حد ما، لكنها بقيت مسؤولة عن تنسيق المسائل المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين في جميع أنحاء العالم. وبما أن الويبو هي منظمة لا تملك عمليات ومكاتب ميدانية، فمن واجب الدول الأعضاء البحث في مسألة الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشمل هذه المقترحات أيضا سياسة بشأن التبرعات ينبغي مراجعتها، وبعض الإضافات المتواضعة (حوالي 1.8 مليون فرنك سويسري) إلى الخطة الرأسمالية الرئيسية التي تشمل مشروعين حاليين ومشروع واحد جديد من شأنه أن يضمن بيئة أكثر أمانًا وفعالية لنظام إدارة الأداء المؤسسي، من خلال نقله إلى السحابة الإلكترونية كجزء من الترحيل العام للخدمات إلى السحابة الإلكترونية الذي يتم تطبيقه حاليا على جميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الويبو. وسيتمّ خلال الدورة تقديم تحديث بشأن بند تمت مناقشته في الدورات السابقة، وهو إمكانية إنشاء دار للرعاية النهارية. كما سيتم التطرق إلى التعاون الإيجابي للغاية مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومع السلطات السويسرية، وإلى الأنشطة المشتركة التي يتم البحث فيها والتي لن تخدم الويبو فحسب بل أيضا المجتمع الدولي في جنيف بشكل عام. وسيتم تقديم عرض عن سياسة الويبو المعدلة بشأن اللغة. وقد أحرزت المنظمة

تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بالتعددية اللغوية، بعد موافقة الدول الأعضاء على سياسة اللغات في عام 2011، كما أُضيفت لغات جديدة سنويا وتدريجيا على جميع منتجاتها وخدماتها. ولكن لا تزال هناك بعض الثغرات في هذا المجال، القليل منها يرتبط بالمنشورات الرئيسية، وتشير المراجعة التي أجريت إلى أن الويبو قد غطت بشكل جيد جميع اللغات. وما زالت بعض المسائل المرتبطة بالتغطية اللغوية لبعض الأنظمة عالقة. وفي حين تتميز معاهدة التعاون بشأن البراءات بعشر لغات نشر، كان عدد لغات العمل في نظامي مدريد ولاهاي أقل بكثير، وهناك طلب قوي من مختلف أنحاء العالم لرفع عدد اللغات. ومناقشة هذه المسألة أمر صحي للغاية بالنسبة لمنظمة متعددة الأطراف تؤيد بشدة سياسة التعددية اللغوية، وسيتم ادراج هذا الموضوع على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وتجدر الإشارة أيضا إلى وجود موضوعين آخرين عسيرين ولكنهما يتطلبان التوجيه والإرشاد من قبل لجنة البرنامج والميزانية وهما مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021 ومسألة منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وسيتم عرض هذين الموضوعين على اللجنة للحصول على إرشاداتها وتوجيهاتها بشأن الخطوات التالية. وبعد أن اختتم المدير العام ملاحظاته الافتتاحية، أعطى الكلمة لأمين لجنة البرنامج والميزانية لتوضيح الترتيبات العملية للاجتماع الهجين.

6. بدأ أمين لجنة البرنامج والميزانية بالإشارة إلى المبادئ التوجيهية والمعلومات الشاملة، التي سبق أن أرسلتها الأمانة إلى المندوبين من خلال منسقي المجموعات الإقليمية والمتعلقة بكيفية تسيير الدورة الهجينة الأولى والجوانب التقنية المختلفة التي يجب مراعاتها لضمان سير الاجتماع بشكل سلس للمندوبين الموجودين فعليًا في مكان انعقاد الدورة وأولئك الذين يتابعون الدورة عن بعد من خلال المنصة الالكترونية الافتراضية Interprefy. ولفت الأمين الانتباه إلى بعض النقاط الرئيسية في الوثيقة. أولاً، فيما يتعلق بالنقاط التي تنطبق على جميع المشاركين عند طلب الكلمة، سيعلن الرئيس عن فتح باب التعليقات بالترتيب المعتاد، مع إعطاء الأولوية لمنسقي المجموعات الإقليمية، ومن ثم لوفود الدول الأعضاء. وسيقوم الأمين بمراقبة الطلبات، والتمييز بين طلبات المندوبين الحاضرين فعليًا وأولئك الذين يتابعون الدورة عن بعد. وعند فتح باب التعليقات، سيسأل الرئيس من الذي طلب الكلام وسينقل الأمين المعلومات، وبعد ذلك يعطي الرئيس الكلمة للمندوب. وستكون الترجمة الفورية للاجتماع متاحة بلغات الأمم المتحدة الست. ونظرًا لأن مهمة المترجمين الفوريين كانت على الأرجح أكثر صعوبة في بيئة المؤتمرات الهجينة، فقد طُلب من الوفود أن تتحدث ببطء وبوضوح قدر الإمكان. وإذا واجه المترجم مشكلة في جودة الصوت، فستتوقف الترجمة الفورية مؤقتًا ويُبلّغ المترجم الأمانة العامة بالمشكلة باستخدام وظيفة "الدردشة خلال الحدث" (event-chat). وتقوم الأمانة بدورها باطلاع الرئيس على المشكلة. وقد طُلب من المندوبين ضبط هواتفهم المحمولة والأجهزة الإلكترونية الأخرى على الوضع "الصامت" خلال الجلسة وعند أخذ الكلمة لتجنب التداخل غير الضروري مع نظام الصوت. ونظرًا لتدابير النظافة والوقاية التي ينبغي تطبيقها بشكل مستمر، لن يتم مشاركة النسخ المطبوعة من القائمة المؤقتة للمشاركين في الغرفة، ولكن سيتم نشرها على موقع لجنة البرنامج والميزانية. وطُلب من المندوبين الذين يتابعون الدورة عن بعد من خلال منصة Interprefy عدم استخدام وظيفة "الدردشة خلال الحدث" (event-chat) لإجراء محادثات جانبية عادية. يجب استخدام وظيفة "الدردشة مع الجميع" فقط للإشارة إلى مسألة نظامية مرتبطة بسير الجلسة. وبما أن هذا الأمر يتطلب ترتيب أولوية إعطاء الكلمة، فقد طُلب من المندوبين استخدام وظيفة "رفع اليد" الإلكترونية لطلب الكلمة لاطلاع الرئيس على المسألة النظامية. وستقوم الأمانة بمتابعة المسائل النظامية الواردة في "الدردشة خلال الحدث" وسيتم إرسال هذه المسائل إلى الرئيس، وتحديد الوفد الذي يطلب الكلمة. وعند إبلاغ الرئيس بذلك، سيعطي الكلمة على الفور للوفد الراغب في إثارة مسألة نظامية، لكي لا يبقى الوفد منتظرًا في قائمة انتظار الطلبات لإثارة مسألة نظامية. وبخلاف ذلك، ستستخدم الأمانة أو المترجمين الفوريين أو فريق الدعم الفني وظيفة "الدردشة خلال الحدث" لبث رسالة للجميع. ويجب استخدام

وظيفة "الدردشة الخاصة" لإرسال رسالة إلى الميسّر للإشارة إلى أي مسألة أو مشكلة فنية. وبناءً على توصيات شبكة مديري الشؤون الطبية في الأمم المتحدة، تم تذكير الوفود الحاضرة فعليًا بالحفاظ على أقنعتهم في جميع الأوقات، إلا في حال الالتزام بمبادئ التباعد الاجتماعي أي الحفاظ على مسافة تزيد عن المترين بين شخصين. ويمكن للمندوبين خلع أقنعتهم عند أخذ الكلمة. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من المندوبين تعبئة نموذج السلامة الصحية الذاتية، المتوفر خارج قاعة الاجتماعات، إذا لم يفعلوا ذلك بعد. وستتبع عملية طلب الكلمة الإجراءات المعتادة عن طريق الضغط على الزر الموجود في الميكروفون. كما تم تذكير المندوبين بتسليم تذاكرهم المرمّزة بالألوان في نهاية كل جلسة إلى حارس الأمن عند مدخل قاعة المؤتمرات للمساعدة في إجراءات تعقّب المخالطين. وفي حال أراد المندوبون مغادرة الجلسة العامة في منتصف الجلسة، فسيتم تزويدهم ببطاقة مؤقتة عند الخروج من قاعة المؤتمرات، والتي يجب إعادتها إلى حارس الأمن قبل دخول قاعة المؤتمرات مرة أخرى. سيتم افتتاح الكافتيريا في المبنى الجديد لخدمة الإفطار من الساعة 8:00 صباحًا حتى الساعة 10 صباحًا، ولوجبة الغداء من الساعة 12 ظهرًا حتى الساعة 3 بعد الظهر. ويجب أن يقوم كل شخص يدخل إلى الكافتيريا في المبنى الجديد بالتوقيع وتدوين تفاصيل الاتصال به على سجل خاص، في حال الحاجة إلى تعقُّبه لاحقًا. وسيتم تقديم القهوة والشاي يوميًا من الساعة 2:30 بعد الظهر إلى 6:30 مساءً على المنضدة الواقعة بين بهو غرفة الاجتماعات وردهة المبنى AB، وفقا لقواعد البلد المضيف، فقد طُلب من المندوبين الجلوس على الطاولات والكراسي المثبتة بالقرب من طاولة القهوة عند شرب المشروبات، من أجل احترام متطلبات التباعد الاجتماعي. كما طُلب من الوفود الاحتفاظ بأقنعتهم في جميع الأوقات، إلا في حال الجلوس في المساحة المخصصة في الكافيتريا. وطُلب أيضا من المندوبين الالتزام بالتباعد الاجتماعي وعدم التجمع بالقرب من طاولات القهوة أو التنظيف. وسيتم تنظيف قاعة المؤتمرات يوميًا بين الساعة 1:00 ظهرًا والساعة 3:00 بعد الظهر، وكلما اختتمت جلسات بعد الظهر، ويجب أن يقوم أعضاء الوفود بإخلاء قاعة المؤتمرات في الساعة الواحدة بعد الظهر عند بدأ عمليات التنظيف. ويمكن للمندوبين الجالسين في قاعة المؤتمرات ترك أغراضهم هناك أثناء فترة استراحة الغداء الذي سيتم خلالها تنظيف القاعة. ولكن، لن يُسمح للمندوبين الذين ليس بحوزتهم تصريح دخول إلى جلسة بعد الظهر والذين تركوا أغراضهم الشخصية بعد الجلسة الصباحية، بالعودة إلى قاعة المؤتمرات لأخذها خلال جلسة بعد الظهر. ويمكن لشخص واحد فقط أن يستخدم المصعد أو شخصين كحد أقصى شرط أن يضعا القناع. ونتيجة لذلك، تم تشجيع المندوبين على استخدام السلالم عند التنقل بين الطابق الأول والأرضي والطابق السفلي الأول وذلك من أجل التخفيف من وقت انتظار المصاعد. وطُلب من أي مندوب موجود فعليًا ويعاني من مشكلة تقنية، التبليغ عنها إلى أحد أعضاء فريق خدمة المؤتمرات في قاعة المؤتمرات للحصول على مساعدة فورية. كما طُلب من المندوبين الحاضرين عدم تسجيل الدخول إلى المنصة الافتراضية باستخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم عند جلوسهم داخل قاعة المؤتمرات. وقد تم تعزيز وحدة الويبو الطبية في الموقع ويمكن لجميع المندوبين الاستفادة من خدماتها إذا دعت الحاجة. وتم اتخاذ جميع التدابير لضمان صحة وسلامة جميع المندوبين الحاضرين والذين يتابعون الدورة. وقامت المنظمة بالاستعداد جيدًا لهذا الاجتماع، ولكن بما أنه الأول من نوعه، فمن المحتمل أن تحدث بعض المشاكل غير المتوقعة، والتي سيتم التعامل معها بسرعة.

البند 2 من جدول الأعمال انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبيه

7. قبل الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال، انتخاب الرئيس ونائبيه، أبلغ المدير العام اللجنة أن الدورة الحادية والثلاثين ستكون آخر دورة للسيد امبي سوندارام، مساعد المدير العام، قسم الإدارة والتنظيم، الذي قدم المساعدة خلال سنوات عمله المهنية في 18 دورة للجنة البرنامج والميزانية وفي خمس استشارات بشأن الميزانية. واعترافا بهذا الإنجاز الاستثنائي، قال المدير العام إنه ستكون لديه فرصة لشكر مساعد المدير العام بسخاء أكبر خلال الجمعية العامة للويبو،

لكنه أراد أيضا تسجيل شكره على العمل الرائع الذي قام به خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة بالنسبة له وتمنى له التوفيق. وبعد ذلك، فتح المدير العام باب الترشيحات لمنصب الرئيس ومنصبي نائب الرئيس للجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والثلاثين.

8. واقترح وفد زيمبابوي، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، ترشيح سعادة السفير صبري باش طبجي، الممثل الدائم للبعثة الدائمة التونسية.

9. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وأيد الترشيح الذي قدمه وفد زيمبابوي باسم المجموعة الأفريقية، واقترح ترشيح السيد خوسيه أنطونيو جيل سيليدونيو، المدير العام للمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية لمنصب نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية.

10. وأيد وفد بنما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، الترشيح الذي قدمه وفد زيمبابوي باسم المجموعة الأفريقية، واقترح ترشيح سعادة السفيرة كاترينا ناوت، الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية، لمنصب النائب الثاني لرئيس لجنة البرنامج والميزانية.

11. وأيد وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، ترشيح سعادة السفيرة كاترينا ناوت، الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية، لمنصب النائب الثاني لرئيس لجنة البرنامج والميزانية كما اقترحت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

12. وأشار المدير العام إلى عدم وجود أي وفد آخر يرغب في الحصول على الكلمة، وإلى وجود تأييد ساحق وجامع لاقتراحات انتخاب سعادة السفير صبري باش طبجي، الممثل الدائم للبعثة الدائمة التونسية، بصفته رئيس لجنة البرنامج والميزانية، ونائبي الرئيس، السيد خوسيه أنطونيو جيل سيليدونيو، المدير العام للمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية، وسعادة السفيرة كاترينا ناوت، الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية. ودعا المدير العام الرئيس إلى المنصة.

13. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية المدير العام على ترحيبه وإشرافه على العملية وعلى ملاحظاته الافتتاحية. وأشار الرئيس أن اللجنة تجتمع في ظل ظروف استثنائية نتيجة جائحة كوفيد-19، وتمنى لجميع الوفود السلامة والأمن الدائمين. وأقر الرئيس بأنه لم يكن من الممكن تنظيم الدورة في ظل هذه الظروف الصعبة لولا الدعم الكبير المُقدم من الأمانة التي بذلت كل ما في وسعها لضمان نجاح الاجتماع، على الرغم من القيود التي واجهتها نتيجة الأزمة الراهنة لضمان احترام التدابير الصحية ذات الصلة. وشكر الرئيس أيضًا السيد سوندارام، مساعد المدير العام، الذي عمل لسنوات عديدة في لجنة البرنامج والميزانية وكان يبذل كل ما في وسعه لتحسين عمل المنظمة. كما أقر الرئيس بجهود المراقب المالي، السيدة شيترا نارايانسوامي، التي بذلت كل ما في وسعها لتسهيل عمله. وأعرب الرئيس عن امتنانه لجميع الذين أعدوا الوثائق للدورة. وأشاد بجهود سعادة السفير أندرو ستينز (المملكة المتحدة)، الذي ترأس الدورتين السابقتين للجنة البرنامج والميزانية، ونائبي الرئيس السابقين. وأشاد الرئيس بجهود إدارة الميزانية في المنظمة وشكر المدير العام على قيادته. فنتيجة لعمله الدؤوب، كانت الويبو تتمتع بوضع سليم للغاية فيما يتعلق بميزانيتها وشؤونها الإدارية، مما سمح لها بلعب دور قوي في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية في البلدان الممثلة من قبل الدول الأعضاء. ومع اقتراب نهاية ولاية المدير العام الثانية، شكره الرئيس على العمل الذي قام به بمساعدة فريقه، الذي جعل المنظمة تلعب دورا قياديا في مجال الملكية الفكرية. وتمنى الرئيس للمدير العام كل النجاح في

مساعيه المستقبلية، وأعرب عن تهانيه وأطيب تمنياته لخلفه، السيد دارين تانغ، الذي سيتولى مهامه الجديدة قريبًا. وأعرب الرئيس عن ثقته التامة في أن المنظمة ستستمر في الازدهار والنجاح، وفي تعزيز أدائها، وتشجيع الإبداع وتطوير الملكية الفكرية في عالم يقوم على نظام ملكية فكرية أكثر توازناً، مع مراعاة مصالح جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ومع تزايد عدد المستفيدين من الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، والتي اكتسبت المزيد من الأهمية في ظل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الحالية، ينبغي تعزيز الجهود من أجل مساعدة الصناعات الإبداعية والمخترعين على لعب دور أكثر أهمية في التغلب على التحديات الناجمة عن الجائحة. واختتم الرئيس كلمته بشكر لجنة البرنامج والميزانية على ثقتها به ودعمها له.

14. ونظرًا لعدم وجود أي اعتراض، تم طرح الاقتراح.

15. وانتخبت لجنة البرنامج والميزانية لدوراتها المزمع عقدها في عامي 2020 و2021: السفير صبري باش طبجي رئيسًا للجنة البرنامج والميزانية، والسيد خوسيه أنطونيو جيل سيليدونيو والسفيرة كاترينا ناوت نائبين لرئيس اللجنة.

البند 3 من جدول الأعمال اعتماد جدول الأعمال

16. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/1 Prov.

17. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال وأوضح أنه ورد في الوثيقة WO/PBC/31/1، وذكّر الوفود بأن الدورة تُعقد في صيغة هجينة، وأن بعض الوفود موجودة في القاعة والبعض الآخر يتابع الدورة عن بعد. وبالنسبة للمشاركين عن بعد، تم توفير دليل مستخدم يحتوي على تعليمات مفصلة لمساعدة مندوبي الويبو. ومن أجل تسهيل عملية البحث في مختلف البنود، تم تجميع أربعة مواضيع رئيسية معًا في جدول الأعمال: التدقيق والرقابة، وأداء البرنامج والاستعراضات المالية، والمقترحات، والبنود التالية لقرارات الدورة التاسعة والعشرين والدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2019.

18. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الوفود قد وافقت على اعتماد مشروع جدول الأعمال. ونظرًا لعدم وجود أي اعتراضات أو تعليقات، تم اعتماد القرار.

19. وأقرت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/31/1).

20. وقبل الانتقال إلى البند الأول من جدول الأعمال، أدلى الرئيس ببعض الملاحظات العامة. أولاً، طَلب من الأمانة أن تُحدّد برنامج العمل الذي سيساعد لجنة البرنامج والميزانية على التعامل مع مختلف بنود جدول الأعمال بأكبر قدر من الفعالية. في حال التقدم في عمل لجنة البرنامج والميزانية بشكل أسرع مما كان متوقعًا، فسيتم التطرق إلى البنود وفقًا لبرنامج العمل، باستثناء البند 5، تقرير المدقق الخارجي، إذ كان من المقرر أن يُقدم المدقق الخارجي التقرير في صباح اليوم التالي. وسيقدم البند 10 (ب)، تحديث بشأن الاستثمارات، صباح الأربعاء السيد محمد رضا نجافي، مدير ومستشار الويبو في مجال الاستثمار. كانت هناك بعض البنود الرئيسية قيد المراجعة، وسيتناول البند 8، الذي يركز على أداء البرنامج والاستعراضات المالية، تقرير أداء الويبو 19/2018، يليه البند 9، تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018. وبعد القرارات والمناقشات المرتبطة بالبندين 8 و9، ستقدم الأمانة، بناءً على طلب الدول

الأعضاء، الوثيقة التي تحمل عنوان "نظرة عامة على الأداء المالي وتنفيذ البرامج، يوليو 2020"، والتي ستصف تأثير كوفيد-19 على المنظمة. وستنتقل لجنة البرنامج والميزانية بعد ذلك إلى البند 10 (أ)، التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2019، يليه البند 10 (ت)، وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020، والذي يتضمن تقريرًا عن المساهمات الواردة منذ نشر الوثيقة WO/PBC/31/9، ومن ثم البند 11، التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وبعد ذلك، تحت عنوان "المقترحات"، سيتم تناول البنود من 12 إلى 15، ويتعلق أولها بعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يليها البند 13، سياسة الويبو بشأن التبرعات، ومن ثم البند 14، المشاريع التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية، ويلي ذلك عرض شفهي للبند 15، نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو. وبالإضافة إلى ذلك سيتم التطرق إلى القسم الخاص بالبنود التالية لقرارات الدورة التاسعة والعشرين والدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2019 والتي تشمل البند 16، مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021، والبند 17، منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وفي يوم الجمعة، إذا لزم الأمر، ستتناول لجنة البرنامج والميزانية البنود المعلقة بعد اختتام الجلسة بعد ظهر يوم الجمعة. ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية، أعرب الرئيس عن أمله في أن يدلي المنسقون الإقليميون بالبيانات العامة فقط، مضيفًا أن جميع الأعضاء والمراقبين ستتاح لهم الفرصة للمشاركة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال طوال الدورة. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يكون عمل اللجنة فعالا قدر الإمكان من خلال احترام الجدول الزمني المقرّر. وسيتم عقد الاجتماعات الصباحية من الساعة العاشرة صباحًا حتى الواحدة ظهرًا يوميًا، وتستأنف الاجتماعات بعد الظهر في الساعة 3 مساءً. وبما أن جلسة لجنة البرنامج والميزانية تعقد لأول مرة بشكل هجين، تم تذكير الوفود بالمناطق الزمنية المختلفة التي قد تؤثر على المشاركين عن بعد. وسلط الرئيس الضوء أيضًا على مسألة التحديات التقنية التي يمكن أن تحدث خلال الاجتماعات، لذلك طلب من الوفود أن تكون مداخلاتها موجزة ودقيقة قدر الإمكان، بهدف إدارة الاجتماع بشكل فعال. وأعلن الرئيس أنه سيتم إعطاء المنسقين الإقليميين الكلمة أولاً، ومن ثم انتقلَ إلى البيانات الافتتاحية.

21. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، عن تقديره للرئيس وأشاد بعمل الرئيس المنتهية ولايته، السفير ستينز، الذي كان يأمل أن يكون حاضرًا خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وهنأ الوفد الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وأعرب عن ثقته في قيادة الرئيس في توجيه المناقشات. وشكر الوفد الأمانة على عملها الجاد في إعداد الوثائق ذات الصلة وفي تنظيم الدورة، ولا سيما نظرًا إلى التحديات والصعوبات القائمة في ضوء جائحة كوفيد-19. وأشار إلى أن الدورة الحادية والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية كانت مفصلية فقد استؤنفت أعمال اللجنة في الويبو من خلالها. وأعرب الوفد عن سروره لاستئناف عمل المنظمة وعن تطلعه إلى مواصلة أنشطة اللجنة خلال الخريف. وشكر الوفد مساعد المدير العام وأشاد بعمله كرئيس لقسم الإدارة والتنظيم خلال عدة السنوات في الويبو، وأعرب عن أطيب تمنياته للفصل التالي في حياته. وأعرب الوفد عن تقديره للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي وشعبة الرقابة الداخلية ولعملهم الجاد والتقارير المقدمة إلى اللجنة، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي لعبوه في عملية التدقيق والرقابة في منظمة الويبو. ولتوفير الوقت للمناقشات في الأسبوع المقبل، سيقدم الوفد تعليقاته الموضوعية على بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وشكر الوفد المدير العام على العرض العام الذي قدمه حول الوضع الحالي والأداء السابق والتحديات المقبلة، وأعرب عن امتنانه للأمانة لتقديم وثيقة تلخص الوضع المالي والميزانية بناءً على أحدث البيانات المتوفرة. وأشار الوفد إلى أنه مهتم أيضًا بمعرفة المزيد من المعلومات حول سبب بلوغ نفقات غير الموظفين نسبة 88 بالمائة من الهدف المخصص لها، على الرغم من أن معظم اجتماعات الويبو لم تُعقد وتم تكبد القليل من النفقات المرتبطة بالسفر. وأكد الوفد أنه يقدر تماما التحديات القادمة وأنه على استعداد لمناقشة التعديلات التي قد تكون ضرورية لدعم البرامج وميزانية المنظمة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن توجيهات الرئيس

الحكيمة والجهود الجماعية التي تبذلها لجنة البرنامج والميزانية طوال الدورة ستؤدي حتمًا إلى تحقيق نتائج إيجابية. وأكد الوفد للرئيس تقديم دعمه الكامل في سبيل هذه المساعي.

22. وهنأ وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS)، الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وأعرب عن ثقته في الإرشادات التي سيتم توفيرها لتنفيذ الأنشطة والأعمال المقبلة. وشكرت المجموعة الأمانة على تنظيم دورة لجنة البرنامج والميزانية وإعداد جميع الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب، وأشادت بجودة المواد خاصة في ظل الظروف الاستثنائية لهذه الجائحة العالمية. وأعربت المجموعة عن امتنانها لمساعد المدير العام على عمله وتعاونه الممتاز خلال السنوات الماضية. وأشارت إلى تطلعها إلى الانخراط في مناقشات مثمرة حول المقترحات المختلفة، بما في ذلك الدعوة للنظر في عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشاريع التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية. وفيما يتعلق بالبنود قيد المراجعة والرقابة وأداء البرنامج، شعرت المجموعة أن التحسين المستمر لوظيفة الرقابة عزز أداء المنظمة في تنفيذ مهامها. وأعربت المجموعة عن سرورها بتحقيق 73 في المائة من مؤشرات الأداء بشكل كامل، وفي هذا الصدد، هنأت الأمانة العامة على جهودها، وأعربت عن إدراكها في الوقت نفسه لمسؤوليات الدول الأعضاء في مجال وضع القواعد والمعايير. وفيما يتعلق بقضايا مكاتب الويبو الخارجية ومنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، أقرت المجموعة بأهمية تلك الأمور. ورغم ذلك، كانت المجموعة تدرك القيود المفروضة على دورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية. وفي الختام، كررت المجموعة التزامها بعمل اللجنة وأكدت للرئيس على مشاركتها البناءة.

23. وهنأ وفد زيمبابوي، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وأعرب عن ثقة المجموعة في أن اللجنة ستتقدم في مداولاتها في ظل قيادته. وأعربت المجموعة عن امتنانها للمدير العام والأمانة للجهود الضخمة التي بذلتها لعقد الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشادت المجموعة بعمليات إعداد وتوزيع الوثائق التي تمت في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. وقدمت المجموعة تعازيها للخسارة المفاجئة لأرواح أي من موظفي الأمانة العامة بسبب جائحة كوفيد-19. وبما أن الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية تمثل استئناف عمل الدول الأعضاء في الويبو منذ مايو 2020، ومع مراعاة التحديات الحالية القائمة، أشارت المجموعة إلى أنها ستتحلى بأقصى قدر من المرونة، على أمل أن تمارس الدول الأعضاء ضبط النفس وأن تخفف من توقعاتها وأن تقتصر القرارات المُتخذة على نتائج قابلة للتطبيق. وأضافت أنها ستعلق على كل بند من بنود جدول الأعمال خلال المناقشات المفصلة بشأنها، ولكنها أعربت عن رغبتها في إبداء بعض الملاحظات الأولية قبل البدء بهذه المناقشات. وفيما يتعلق بالتدقيق والرقابة، رحبت المجموعة بالتقارير التي قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والمدقق الخارجي، وشعبة الرقابة الداخلية، وتقرير أداء الويبو، والتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأشارت إلى أنها ستدلي بتعليقات محددة خلال مناقشة كل تقرير. وفيما يتعلق بالمقترحات، رحبت المجموعة بدعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولاحظت المجموعة أن القضية بقيت معلقة منذ عام 2018، وحثت الجميع على التسريع في هذا الموضوع الذي سيتوج بتعاون أقوى بين الويبو والأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، رحبت المجموعة أيضًا بالاقتراحات المتعلقة بسياسة الويبو بشأن التبرعات والمشاريع التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية. وفيما يتعلق بمواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021، رأت المجموعة أن الدول الأعضاء بحاجة إلى التفكير في طريقة معقولة وعملية للتعامل مع هذه المسألة. وعلى الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19، أعربت المجموعة عن تطلعها إلى التوصّل إلى حل مشترك ومتوافق عليه بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، لاحظت المجموعة أنه لا توجد أي مقترحات جديدة للنظر فيها وحثت المجموعة على الحفاظ على المنهجية الحالية لتخصيص الإيرادات والنفقات في غضون ذلك. وفي ضوء التحديات الحالية، اقترحت المجموعة تأجيل البند

للنظر فيه في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وقبل الختام، كررت المجموعة التزامها بالعمل مع الرئيس أثناء أدائه لواجباته، وأعربت عن استعدادها للبحث في مختلف المقترحات المقدمة بشأن تنفيذ أعمال وأنشطة لجنة البرنامج والميزانية ومنظمة الويبو في المرحلة القادمة.

24. وأعرب وفد بنما، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، عن سعادته برؤية الرئيس يترأس لجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن أمله في أن تنجح اللجنة في عملها تحت قيادته. وشكرت المجموعة الأمانة على إعداد وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة بالعديد من بنود جدول أعمال الدورة، وعلى تنظيم الإحاطات الإعلامية للمجموعة الإقليمية. وقد ساعدت هذه الجهود في الواقع الدول الأعضاء على التقدم في مجال عملها وعلى حضور دورة لجنة البرنامج والميزانية على الرغم من الوضع الحالي بعد تفشي كوفيد-19. ورغم وجود العديد من المسائل المهمة المرتبطة بالأزمة، شجعت المجموعة الدول الأعضاء على المرونة في التعاطي مع مختلف المواضيع وذلك للتمكن من استئناف الاجتماعات الفعلية، كلما أمكن ذلك، مع مراعاة التدابير الصحية التي يجب الالتزام بها والأدوات التكنولوجية التي يمكن استخدامها خلال هذه الاجتماعات. وكانت المجموعة تدرك أنه خلال وضع الميزانية لعام 2021 يتعين على الدول الأعضاء العمل لاتخاذ قرارات بهدف توجيه عمل الويبو خلال الثنائية 23/2022. وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة المقترح، أعربت المجموعة عن تطلعها إلى المشاركة في المناقشات حول مختلف بنود جدول الأعمال، وأقرت بالدور المهم الذي يتعين على الدول الأعضاء القيام به خلال المناقشات التي ستدور في هذا الأسبوع، وأكدت استعدادها للمشاركة بطريقة فعالة وبناءة. ولقد أجبرت الجائحة أعضاء المجموعة على اتخاذ تدابير صارمة جدا لوقف انتشاره، بما في ذلك قيود السفر على المستوى الدولي وتعليق بعض الأنشطة التجارية الأمر الذي أثر بشكل كبير على اقتصادات البلدان داخل المجموعة وعلى نموها. وشكرت المجموعة الأمانة على تبادل وتحديث لوحة المتابعة الإلكترونية التي تضمنت معلومات تتعلق بالعمليات التنظيمية. وذكرت المجموعة أنه من المهم للغاية أن يتم إبلاغ أعضائها سلفًا بالتداعيات المحتملة على الصعيدين التشغيلي والمالي التي يمكن أن تواجهها الويبو في المستقبل نتيجة الجائحة. وبشكل خاص، تحتاج المجموعة إلى معرفة إذا كان من الممكن أن تطرأ تعديلات على الميزانية ومخصصات الميزانية للبرامج خلال الثنائية المقبلة، وذلك نظرًا إلى الوضع الراهن. وأضافت المجموعة أنها ستكون ممتنة أيضًا للحصول على تفاصيل عن الموارد المالية غير المستخدمة، على سبيل المثال، الموارد غير المستخدمة لتمويل مشاركة المندوبين القادمين من عواصم اخرى بسبب قيود السفر المتعلقة بالجائحة. ورأت المجموعة أنه ينبغي إعادة تخصيص هذه الموارد لتمويل مندوبين إضافيين خلال الفترة المالية المقبلة. وبناءً على نفس المنطق، يمكن أيضًا البحث في امكانية تخصيص الأموال غير المستخدمة للمساعدة والتعاون التقنيين والمنح الدراسية. وأشادت المجموعة بالنتائج التي تحققت في عام 2019 تحت إشراف المدير العام والأمانة، وأشارت إلى تسجيل انخفاض في إجمالي النفقات التنظيمية في عام 2019 بينما زادت الإيرادات. ويشير هذا الفائض إلى حسن الإدارة للموارد البشرية والمالية، بما في ذلك الاستخدام الفعال والشفاف للأصول، وهو أمر هام جدا وحيوي بالنسبة للمجموعة. وأثنت المجموعة على الويبو لنتائجها المشجعة فيما يتعلق بسياسة الموارد البشرية المتعلقة بالتعامل مع القضايا الجنسانية، سواء من حيث التوظيف أو تطوير الأدوات والبرامج التدريبية المخصصة للنساء. وتدعو المجموعة الأمانة إلى مضاعفة جهودها لتحقيق توازن جغرافي أفضل فيما يتعلق بموظفي المنظمة. كما حثت المجموعة المدير العام على مواصلة تطبيق أفضل الممارسات والتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة المختلفة كل عام. وفي الختام، شكرت المجموعة المدير العام وفريقه على العمل المنجز على مدى السنوات الـ 12 الماضية، والذي جعل من المنظمة المرجع الأساسي في مجال الملكية الفكرية. وشكّلت الويبو مثالاً يحتذى به في منظومة الأمم المتحدة في قضايا مختلفة، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين والالتزام بالتوازن بين الجنسين وإدارة المخاطر. كما شكرت المجموعة مساعد المدير العام على عمله ودعمه للجنة والويبو.

25. وهنأ وفد سنغافورة، خلال كلمته الافتتاحية باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، الرئيس ونائبيه على انتخابهم وأعرب عن ثقته في أنهم سيوجهون اللجنة نحو تحقيق نتائج قوية. وشكرت المجموعة الرئيس ونائبي الرئيس السابقِيْن والأمانة على الجهود التي تمّ بذلها للتحضير للاجتماع الذي انعقد في ظل ظروف استثنائية، وأعربت عن امتنانها لمساعد المدير العام على سنوات خدمته الطويلة للمنظمة ودعمه للدول الأعضاء، وعن أطيب التمنيات لمساعيه المستقبلية. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالتدقيق والرقابة، أحاطت المجموعة علما بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/3 والعمل الجاري من قبل المنظمة لاعتماد معظم التوصيات. وأحاطت المجموعة علما أيضا بمواعيد التنفيذ المتوقعة المحددة من قبل الأمانة. ورحبت المجموعة بالأداء القوي والمراجعة المالية للمنظمة، لا سيما التقارير المتعلقة بالحوكمة السليمة للويبو ووضعها المالي المستقر للتغلب على حالة عدم الاستقرار المالي القادمة، وأشادت بجهود المنظمة فيما يتعلق بتحقيق 74 بالمائة من مؤشرات الأداء، والعدد القياسي لتمديدات المعاهدات التي صدّقت عليها الويبو خلال 2018-2019. وأشادت المجموعة بالتقدم الذي أحرزته منظمة الويبو في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وشجّعت على بذل جهود مماثلة من أجل تحقيق تمثيل جغرافي أوسع نطاقا داخل المنظمة. كما أحاطت المجموعة علما بالمقترحات الواردة في جدول الأعمال وأيدت التوصية المقدمة بشأن المشاريع التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية، وشجعت كذلك الأمانة على اتخاذ الخطوات اللازمة للنظر بإيجابية في الدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورغم أن شكل الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية مختلفًا بشكل ملحوظ، التزمت المجموعة بالعمل بجهد لتحقيق النتائج التي تصب في مصلحة المنظمة والدول الأعضاء فيها وجميع أصحاب المصلحة.

26. وهنأ وفد الاتحاد الروسي، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، الرئيس ونائبي الرئيس على انتخابهم، معربًا عن ثقته في أنه في ظلّ قيادتهم ستتمكن لجنة البرنامج والميزانية من تحقيق مناقشات مثمرة وستتكلل الدورة هذه ذات الشكل الهجين بالنجاح. وشكرت المجموعة الأمانة على تنظيم الدورة رغم أن الجائحة جعلت الأمور أكثر تعقيدًا. وقد تم إرسال الكثير من الوثائق للدول الأعضاء لإبقائها على اطلاع بآخر المستجدات. وقد تتطلب بعض البنود اعتماد قواعد وأنظمة جديدة. وشكرت المجموعة مساعد المدير العام على عمله الناجح وتمنت له كل النجاح في مساعيه المستقبلية. وبما أن الجميع قد ركزوا على الجائحة والتدابير المقيدة المفروضة على القطاع الاقتصادي في بلادهم، فإن المجموعة على استعداد لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال بشكل بناء، وأعربت عن ارتياحها للمعلومات المتعلقة باستقرار الويبو ولنتائج المدقق الخارجي. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تتغلب المنظمة على الوضع الحالي، وأشارت إلى أنها تعتزم مناقشة البنود الفردية الواردة على جدول الأعمال بمزيد من التفاصيل. وأخيرًا، أعربت المجموعة عن دعمها لجميع الوفود والأمانة العامة، معربة عن تعازيها لأولئك الذين عانوا من الجائحة.

27. وهنأ وفد الصين الرئيس ونائبيه على انتخابهم وأعرب عن أمله في أن تتكلل أعمال الدورة تحت قيادتهم بنجاح. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من التأثير غير المسبوق لكوفيد-19، فقد تغلبت الأمانة على الصعوبات وتمكنت من إعداد وترجمة ونشر عدد كبير من الوثائق في الوقت المناسب. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها الويبو منصة Interprefy لعقد اجتماع مهم بشكل هجين، فقد أعرب الوفد عن تقديره للجهود التنظيمية. كما أعرب الوفد عن امتنانه لمساعد المدير العام على عمله خلال الدورتين الحالية والسابقة للجنة البرنامج والميزانية، مشيرًا بشكل خاص إلى مساهماته في منظمة الويبو. وأعرب الوفد أيضا عن سروره لملاحظة أنه في ظل القيادة المقتدرة للمدير العام، تحسن مستوى إدارة البرامج والميزانية في الويبو تدريجيا عامًا بعد عام، وتم الحفاظ على وضع مالي سليم. ففي نهاية عام 2019، كان لدى الويبو فوائض تشغيلية تبلغ 97.7 مليون فرنك سويسري، ومداخيل استثمار بقدر 42.1 مليون فرنك سويسري، وصافي أصول بقدر 364.2 مليون فرن سويسري، وهو الأمر الذي أرسى أسساً متينة لتنمية المنظمة والتغلب على حالات عدم الاستقرار المستقبلية.

واستشهد الوفد بتعبير صيني قديم "استعد للمخاطر في أوقات السلم"، وأشار إلى أن الجائحة كان لها تأثير شديد في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن الاقتصاد العالمي يواجه حالة من عدم الاستقرار، وأن التكنولوجيات الجديدة سمحت بخلق فرص جديدة وفي نفس الوقت تحديات جديدة، ويتطلب ذلك الأمر من الويبو التصرف بشكل حكيم والتحلي برؤية مستقبلية فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وعملها اليومي، لا سيما الجهود المبذولة لتوسيع نطاق العديد من أنظمة خدمات الملكية الفكرية الرئيسية، مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات، بالإضافة إلى السعي لتحسين الأنظمة على عدة مستويات مع التركيز على تحقيق ما هو الأفضل للمستخدمين. وكان من الضروري الحفاظ على المسائل المتعلقة بالتنمية ضمن أولويات المنظمة حتى يتمكن المزيد من الناس من الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وفعالة. ومن الضروري التركيز على جوانب عديدة مثل تعزيز الموارد البشرية للحفاظ على القدرة التنافسية اللازمة في السوق. وأعرب الوفد عن ارتياحه وامتنانه للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي وشعبة الرقابة الداخلية على حجم العمل الكبير الذي تم انجازه، لا سيما في ظل الوضع الوبائي الحالي. وقد أحاط الوفد علما بتقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 والتقرير المالي ذي الصلة لعام 2019، فضلا عن المقترحات العديدة بشأن التبرعات، والمشاريع التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية، وسياسة اللغات، وسيدلي بآراء محددة خلال الأسبوع بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأعرب الوفد عن التزامه بالعمل مع الوفود الأخرى للتغلب على أثر الفارق الزمني وبالمشاركة في المناقشات والمشاورات بطريقة نشطة ومنفتحة وبناءة، كما أعرب عن أمله في أن يحقق الاجتماع النتائج المرتقبة.

28. وعبر وفد تونس عن دعمه للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء على دعمها وثقتها في انتخاب السفير كرئيس للجنة البرنامج والميزانية. وهنأ الوفد أيضا نائبي الرئيس على انتخابهما وأعرب عن تقديره للمدير العام على بيانه الاستهلالي وللأمانة على الاستعدادات الرائعة للاجتماع الهجين، بما في ذلك توفير جميع الوثائق ذات الصلة خلال هذه الأوقات الصعبة. واختتم الوفد كلمته بالإعراب عن أمله في أن يتم التقدم في عمل اللجنة خلال الدورة بشكل ملحوظ.

29. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أُدلي به باسم المجموعة باء وهنأ الرئيس ونائبيه على انتخابهم. وأشار الوفد إلى ثقته في عمل الرئيس وإلى أنه سيوجه المناقشات بشكل مناسب على مدار الأسبوع. وشكر الوفد الأمانة على جهودها في إعداد الوثائق للدورة على الرغم من التحديات العديدة التي تفرضها الجائحة. وأثنى الوفد على الويبو لقدرتها على التكيف بسرعة مع الواقع الجديد، الأمر الذي أدى إلى استمرار عمليات أنظمة التسجيل الدولي بشكل سليم بالإضافة إلى مجالات مهمة أخرى في المنظمة. وأشار الوفد إلى أنه ملتزم بدوره في اللجنة وشدّد على أهمية قيام لجنة البرنامج والميزانية بمراجعة أي تدابير ترغب الويبو في تنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها، علما أن هذه التدابير ليست مرتبطة بالتكلفة فقط، بل يمكن أن تشكّل أيضًا مخاطر محتملة طويلة الأجل. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تقديره للأمانة لدعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكي تبحث الدول الأعضاء في هذه المسألة. وأعرب الوفد عن تطلعه للمشاركة بشكل بناء في المناقشات المتعلقة بهذه البنود الهامة.

30. وأيد وفد سويسرا البيان الذي تم الإدلاء به باسم المجموعة باء وهنأ الرئيس ونائبيه على انتخابهم. وشكر الوفد الأمانة على الجهود التي بذلتها في سبيل إعداد دورة لجنة البرنامج والميزانية في ظل الظروف الصعبة الحالية. وأشار الوفد إلى أن سويسرا صدقت في 3 سبتمبر 2020 على الإصلاح الدستوري لعام 2003. وقد أدى هذا الإصلاح، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء، إلى تبسيط عمل المنظمة وتحديث عملية الميزانية وتسهيل عقد الاجتماعات السنوية للدول الأعضاء. وأعرب

الوفد عن دعمه الكامل للويبو وأكد من جديد الأهمية التي يعلقها على معالجة المسائل التنظيمية، الأمر الذي سيسمح للمنظمة بالعمل بأفضل طريقة ممكنة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتبع ذلك تصديقات أخرى، لكي تدخل الإصلاحات حيز التنفيذ. وشكر الوفد مساعد المدير العام على عمله للويبو وتمنى له التوفيق في المرحلة القادمة من حياته.

31. وهنأ وفد المكسيك الرئيس ونائبيه على انتخابهم، وأيد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الوفد الأمانة والدول الأعضاء على جهودهم التي أدت إلى عقد الدورة على الرغم من القيود المستمرة. وتبين من خلال هذه الجهود على أنه على الرغم من أثر الجائحة، تمكنت الويبو من متابعة عملها، وشجع الوفد الأعضاء على التمتع بالمزيد من المرونة فيما يتعلق بالاجتماعات الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر من قبل، فإن السنة التالية ستكون سنة ميزانية، ويتعين على الأعضاء ضمان استمرارية عمل المنظمة. وهنأ الوفد الأمانة على تحديث عملياتها من خلال لوحة المتابعة الإلكترونية، وأعرب عن اعتقاده أن الوقت مناسب للدخول في مناقشات مفصلة حول الآثار المالية وغيرها من الآثار الناجمة عن الجائحة. وأشار الوفد إلى أن المدير العام قد قدم معلومات أولية حول هذا الموضوع، وذكر أنه مهتما بالتغييرات المحتملة على البرامج خلال الثنائية المقبلة. واغتنم الوفد الفرصة للإشادة بالنتائج التي تم الحصول عليها في عام 2019، مشيرًا إلى أنها كانت مثالًا جيدًا للإدارة السليمة للموارد البشرية والمالية ضمن الويبو. وحث الوفد المدير العام وفريقه على مواصلة تنفيذ التوصيات التي تقدمها هيئات الرقابة كل عام، ولاحظ أنه في الوقت الذي تتكيف فيه المؤسسات مع الاجتماعات الافتراضية، سيكون من الخطأ التوقف عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المتعلق بدمج ذوي الإعاقة وعدم اتخاذ التدابير المناسبة لجعل اجتماعات الويبو في متناول الجميع. وفي الختام، شكر الوفد المدير العام وفريقه ولا سيما مساعد المدير العام على عمله في دورات لجنة البرنامج والميزانية على مر السنين.

32. وهنأ وفد الاتحاد الروسي الرئيس على انتخابه، وأعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل والمشاركة في المناقشات اللاحقة التي ستجرى ضمن إطار الصيغة الهجينة التي تم تبنيها بسبب القيود المفروضة الناجمة عن الجائحة. وبالنسبة للعديد من المنظمات، أصبحت المشاركة البناءة في الاجتماعات ذات الصيغة الهجينة مثالاً على كيفية الحفاظ على استمرارية عملياتها مع احترام جميع متطلبات النظافة التي تفرضها الجائحة. وقد تعزز الصيغة الهجينة أيضًا شرعية القرارات المتخذة لاحقا. وشكر الوفد المدير العام والأمانة على التكيف مع أساليب العمل الجديدة. ومع الأخذ في عين الاعتبار المؤشرات الثابتة لعمل الويبو، أعرب الوفد عن سروره لمعرفة أن عدد التسجيلات قد ارتفع حتى في ظل الظروف الحالية للجائحة. وشكر الوفد أيضا لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي وشعبة الرقابة الداخلية على عملهم وجهودهم في سبيل تحسين وظائف الرقابة في الويبو بشكل مستمر. وأشار الوفد إلى أنه سيولي اهتماما خاصا خلال الدورة لتحسين سياسة تعدد اللغات في الويبو. وأعرب الوفد عن سروره لمعرفة أنه تمت الموافقة على البدء بالعمل على سياسة اللغات، كما تم تأكيده في جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في العام الماضي. وأشار الوفد على ارتياحه لجودة الوثائق التي أعدتها الأمانة والتي حددت مقاربتها بشأن كل مسألة مدرجة على جدول الأعمال، وستقدم اقتراحا بشأن المكاتب الخارجية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تمنياته الطيبة المساعد المدير العام وشَكره على عمله وتعاونه المثمر وتمنى له النجاح في المستقبل.

33. وهنأ وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس ونائبيه على انتخابهم وأكد لهم دعمه وتعاونه الكاملين في سياق مداولات اللجنة. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وعن تقديره للأمانة لتنظيم الدورة، وشكر مساعد المدير العام على جهوده ومهنيته وتفانيه منذ توليه منصبه في الويبو، متمنياً له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية. وفي حين أقر الوفد بأن الوضع الصحي قد تدهور مرة أخرى بمعدل ينذر بالخطر، أعرب عن سروره

لتمكن الويبو من استئناف اجتماعاتها المهنية في خضم الجائحة العالمية، وأشار إلى أن الجميع تقيد ببروتوكول الصحة والسلامة الذي قدمته الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن عمل لجنة البرنامج والميزانية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المالية للويبو، هو أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد العالمي وتأثيراتها الطويلة الأجل على أنشطة الويبو. وفيما يتعلق ببنود التدقيق، رحب الوفد بإعداد وتقديم تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والمدقق الخارجي، وشعبة الرقابة الداخلية، وأشار إلى المسؤوليات الهامة التي تقع على عاتق هذه الجهات لضمان الشفافية والفعالية على مستوى المنظمة. وفيما يتعلق بعضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شدد الوفد على أهمية مشاركة الويبو مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق الأهداف الأوسع للأمم المتحدة، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذا الموضوع ضمن إطار جدول الأعمال. وفيما يتعلق بمواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية وبمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، أعرب الوفد عن أسفه لأن لجنة البرنامج والميزانية لن تكون في وضع يُمكّنها من مناقشة تلك القضايا والبت فيها خلال الدورة الحالية بسبب القيود التي تفرضها الجائحة. وذكر الوفد أنه سيقدم تعليقات مفصلة في إطار بنود جدول الأعمال تلك. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات بناءة خلال الأسبوع.

34. واستهل وفد إندونيسيا كلمته بتهنئة الرئيس ونائبيه على انتخابهم والتزم بالمشاركة الكاملة في المناقشات التالية. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الاجتماع، معربًا عن أعمق تعازيه لموظفي الويبو وأسر الموظفين الذين تضرروا من جائحة كوفيد-19. وأقر الوفد بالتحديات الناجمة عن الجائحة والتي جعلت الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية مهمة جدا. إذ أن العديد من القضايا تحتاج إلى المناقشة من أجل ضمان حسن سير عمل المنظمة ومكاتب البراءات في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشة حول نظام مدريد وجمعية اتحاد باريس. ولن يشكل الاجتماع الهجين الأول الذي سيعقد في الويبو اختبار حقيقي لسلسلة اجتماعات الدورة الحادية والستين لجمعية الدول الأعضاء في الويبو في وقت لاحق من ذلك الشهر فقط، بل أيضًا للاجتماعات المقبلة في المنظمة لمواجهة الجائحة في ظل "الوضع الطبيعي" الجديد. واختتم الوفد كلمته بالإعراب عن امتنانه لمساعد المدير العام على عمله الممتاز وتفانيه في خدمة المنظمة وتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

35. وأشار الرئيس بأنه تم الإدلاء بعدد من البيانات الشيقة وأن الأمانة سجّلت التعليقات الأولية للوفود. وأعرب عن شكره لمساعد المدير العام، وعن أمله في أن تتمكن المنظمة بطريقة ما من الاستفادة من معارفه وخبراته المتراكمة على الرغم من مغادرته.

البند 4 من جدول الأعمال تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

36. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/2.

37. وأشار الرئيس إلى أنه وفقًا لاختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، قدمت هذه الأخيرة إلى لجنة البرنامج والميزانية تقارير مكتوبة حول أنشطتها، والتي تم تقديمها إلى الوفود، ودعا رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عرض التقرير.

38. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكرا جزيلا لك سيدي الرئيس. حضرات المندوبين، مساء الخير لكم جميعاً. أود أن أقدم نفسي. اسمي موكيش أريا وأنا الرئيس المنتخب الحالي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وترافقني نائبة الرئيس الحالية، السيدة تاتيانا

فاسيليفا. قبل أن أبدأ في عرض تقريرنا السنوي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ماريا فيسين ميلبورن، التي ترأست اللجنة كرئيسة في عام 2019. بالإضافة إلى الاجتماعات الفعلية، أجرت اللجنة أيضًا بمشاورات مكثفة عبر البريد الإلكتروني، حتى نتمكن من تقديم المشورة للويبو كما هو مطلوب منا.

"خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل تغيير في بعض أعضاء اللجنة، لا سيما في تمثيل المجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق.
فقد انتهت عضوية السيد غبرت كالتنباخ والسيد غابون آمون في يناير 2020، وعقد السيد بيرت كوبين والسيد إيغور لودبورز اجتماعها الأول في أبريل 2020.

"اسمحوا لي أن أقدم لكم الآن موجزًا عن الأنشطة الهامة للجنة، على النحو الوارد في التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالاستناد إلى المعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/31/2 المعروضة الآن على لجنة البرنامج والميزانية.

"أولاً فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. إنه لمن دواعي سروري أن أبلغكم أن شعبة الرقابة الداخلية تقدم بانتظام تقارير نشاطها ربع السنوية إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد استعرضت اللجنة تنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام 2019 لشعبة الرقابة الداخلية وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز، بما في ذلك نتائج استبيان رضا العملاء الذي أجرته.

كما استعرضت اللجنة مشروع خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2020 قبل الانتهاء منها. وكانت اللجنة راضية عن التغطية المخطط لها وقدمت خطة العمل ودعمتها. كما أعربت اللجنة عن ارتياحها للإجراءات التي اقترحتها شعبة الرقابة الداخلية لتعديل خطة العمل، حسب الحاجة، في ضوء جائحة كوفيد-19.

"خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة تقريرين بشأن التدقيق الداخلي وثلاثة تقارير تقييم وقدمت مشورتها. كما تم اطلاع اللجنة على وضع حالات التحقيق، واتجاهات حجم الحالات، والشكاوى المستلمة، والشكاوى المسببة حسب فئة سوء السلوك. وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة حسب الحاجة.

"وأخيراً، أعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء عمليات الرصد والإبلاغ اللذين قامت بهما شعبة الرقابة الداخلية بشأن حالة تنفيذ توصيات الرقابة.

"بالنسبة إلى التدقيق الخارجي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناقشت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي، مشروع تقرير خطة التدقيق الخارجي لعام 2019، ونتائج التدقيق المؤقت لعام 2019، والوضع النهائي للتدقيق في بيانات الويبو المالية. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن المدقق الخارجي وجد أن بيانات الويبو المالية جيدة. وأحاطت اللجنة علما أيضا بتعليقات المدقق الخارجي التي مفادها أنه في حين أن جائحة كوفيد-19 قد يكون له تأثير كبير على المنظمة، فإن نتائج البيانات المالية تشير إلى أن الويبو تتمتع بوضع مالي سليم ومستقر، نظرًا إلى الإيرادات والنتائج

المرتقبة. وأضاف المدقق الخارجي أيضًا أن الويبو في وضع جيد جدًا مقارنة بالمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة يسمح لها بتجاوز حالة عدم الاستقرار المالي. وعموما، كانت اللجنة مرتاحة للتفاعل المستمر مع المدقق الخارجي بشكل منتظم ومتسق.

"وفيما يتعلق بالتقارير المالية، أنا متأكد من أن لجنة البرنامج والميزانية ستقدم تفاصيل البيانات المالية. أود أن أتطرق إلى سياسة الاستثمار للويبو، في ظلّ الوضع الذي تفرضه الجائحة. ضمن هذا الإطار، أكدت الإدارة للجنة أن سياسة الاستثمار للويبو واستراتيجيتها الطويلة الأجل مصممتان لتحمل فترات صعبة مثل الجائحة. وبالتالي، ستواصل الويبو الاستثمار وفقًا لنفس سياسة واستراتيجية الاستثمار.

"فيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، استعرضت اللجنة التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات ومشروع خطة عمل مكتب الأخلاقيات لعام 2020، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقدمت توصيات لتحسين عمل المكتب. وأعربت اللجنة من جديد عن قلقها بشأن التوصيات غير المنفذة الواردة في تقرير التدقيق بشأن إطار الأخلاقيات الخاص بالويبو الصادر في 2016.

"وأعربت اللجنة أخيرًا عن ارتياحها للمسودة المنقحة للتعليمات المكتبية لمكتب الأخلاقيات في الويبو، بعد مناقشة مطولة مع كبير مسؤولي مكتب الأخلاقيات، تعود إلى مايو 2018.

"كما أجرت اللجنة مناقشات طويلة حول التعليمات المكتبية رقم 2017/33 بشأن سياسة الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول. وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن فعالية حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات ونصحت بتعزيز الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح من أجل تحسين نزاهة العملية.

"أخيرًا، فيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، ناقشت اللجنة مع أمين المظالم تقرير نشاطه لعام 2018 وأعربت عن سرورها لملاحظة ارتفاع في عدد الاستشارات الوقائية في مكتبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم أمين المظالم ثلاث توصيات واسعة النطاق تعتزم اللجنة مراقبة تنفيذها. وأشارت اللجنة إلى الجودة العالية جدا التي اتّسم بها تقرير أمين المظالم وهي توصي الدول الأعضاء بالاطلاع على تقارير أنشطته بشكل منتظم.

"وفي الختام، وبالنيابة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أود أن أعرب عن كامل تقديري للمدير العام، السيد فرانسيس غري، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، والمراقب المالي، وكبير موظفي الأخلاقيات، وأمين المظالم، وغيرهم من المدراء، ولا سيما السيد أمبي سوندارام، مساعد المدير العام، بالإضافة إلى المدقق الخارجي، لتخصيص الوقت لعمل اللجنة وتفاعلهم المنتظم معها بشكل واضح ومنفتح، وللمعلومات التي تم توفيرها لنا خلال العام. وأود أن أسجل أيضا تقديري للاجتماعات التي عُقدت مع رؤساء الجمعية العامة للويبو ولجنة التنسيق، وتفاعلهم الودي في القضايا المهمة.

"شكرا جزيلا لك سيدي الرئيس. أنا مستعد للإجابة على أي أسئلة قد تكون لديك حول تقريرنا".

39. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/2 ورئيس هذه اللجنة على العرض الذي قدمه. وبالإشارة إلى البيان الافتتاحي الذي أُدلي به باسم المجموعة، أعرب الوفد عن امتنانه للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الدور الأساسي الذي يلعبه التدقيق والرقابة في الحفاظ على فعالية وكفاءة وملاءمة الإدارة وأنشطة منظمة الويبو. وأعربت المجموعة عن تقديرها لتفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع الدول الأعضاء، مشيرة إلى الصعوبات التي واجهتها خلال الأشهر الماضية. وهنأت المجموعة رئيس ونائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على انتخابهما في الدورة الخامسة والخمسين، ورددت التقييم الذاتي الوارد في التقرير السنوي. وأعربت عن ارتياحها للدور النشط الذي تقوم به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مراجعة خطة العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية، وبشكل خاص، الإجراءات المتخذة لتعديل خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2020، في ظلّ جائحة كوفيد-19. وأشارت المجموعة إلى أنه من المؤسف أن استعراض تقريرَي التدقيق الداخلي (التدقيق في عملية الإغلاق المالي، واستعراض النزاهة لمزايا الموظفين ومستحقاتهم)، وتقريرَي التقييم لم يتم الانتهاء منها في الدورة السادسة والخمسين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكنها أعربت عن تطلعها إلى نتائج استعراض هذه التقارير المهمة جدا. وأضافت المجموعة أنها تُرحّب بتفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع المدقق الخارجي، واعتبرت أن هذا الأمر قد أدى إلى تحسين عملية المتابعة، وأعربت عن تقديرها لعمل المدقق الخارجي فيما يتعلق بمراجعة تقارير الاستثمار المالي، وشجعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على البيانات المالية على النحو الموصى به. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لقيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة برصد بعناية تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع المالي للويبو، بالإضافة إلى تأثير هذه الجائحة على طريقة عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نفسها، الأمر الذي يشير إلى الدور النشط للوظيفة الأخلاقية في الويبو. كما أعربت المجموعة عن قلقها من أنه لم يتم التوصل إلى قرار نهائي في قضية الانتقام المزعومة منذ أبريل 2019. وأعلنت المجموعة عن دعمها لاقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن يحيل موظف الأخلاقيات القضية إلى موظف أخلاقيات آخر في منظومة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز سياسة الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول، مع مراعاة تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسات وممارسات حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأشارت المجموعة أيضًا إلى أنها تتفق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الدول الأعضاء ستستفيد من المعلومات الواردة في تقرير النشاط لأمين المظالم، وطلبت تقديم التقرير إلى الدول الأعضاء في الاجتماع القادم للجنة التنسيق. وفي الختام، شكرت المجموعة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها الممتاز وأعربت عن تطلعها إلى الدور الرئيسي والفعال الذي تلعبه اللجنة في مجال التدقيق والرقابة في المنظمة.

40. وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير والرئيس على العرض الذي قدمه. وأشارت المجموعة إلى أنه من المهم ملاحظة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة واصلت العمل في وظائفها الرقابية باستخدام منصة افتراضية خلال فترة الجائحة. وذكرت الاقتراح الذي ينصح الدول الأعضاء بالرجوع إلى التقارير الدورية لأمين المظالم وأعربت عن اعتقادها بأن لجنة البرنامج والميزانية ستستفيد من الإحصاءات الخاصة بالموظفين الواردة فيها. وفيما يتعلق بالتحقيقات، رأى الوفد أن على لجنة البرنامج والميزانية أن تأخذ في الاعتبار الآراء المستقلة لأن ذلك قد يكون له تأثير جيد.

41. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وعملها الحاسم في مجال التدقيق والرقابة في المنظمة. وأشارت المجموعة بسرور إلى التفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي، وأعربت عن اعتقادها بأن هذا التفاعل أدى إلى تحسن كبير في عملية تنفيذ التوصيات الصادرة. وهنأت المجموعة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ونائبه على انتخابهما.

42. وشكر وفد الصين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها السنوي. وأعرب الوفد عن تقديره لهذه اللجنة وعملها والنتائج التي حققتها خلال العام ورحب بالعضوين الجديدين. منذ تفشي جائحة كوفيد-19، واجهت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة صعوبات وتحديات أدت إلى إعاقة بعض خطط العمل. ورغم ذلك، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد تغلبت على هذه الصعوبات وتمكنت من عقد دورتها السادسة والخمسين عن بعد ومن نشر تقرير الدورة في الوقت المناسب. ولاحظ الوفد أنه خلال العام الماضي، عمل أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل وثيق مع المدير العام وإدارة الويبو وشعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي وأمين المظالم، وقدموا العديد من التوصيات العالية الجودة بمساعدة الخبراء المستقلين في إنجاز طائفة متنوعة من مهمات الرقابة الداخلية والخارجية للويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستمر هذا النوع من التفاعل والتواصل وأن يتحسن بشكل مستمر. وأشار الوفد إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تلعب دورًا فريدًا وهامًا في الحفاظ على فعالية واستقلالية وظيفة الرقابة في الويبو وتقييم الوظائف المالية، وأعرب عن أمله في مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وفي مساعدة المنظمة على مواصلة التطور من خلال مراجعة تنفيذ التوصيات وتحسين وظيفة الرقابة.

43. وأعرب وفد زمبابوي، الذي أدلى ببيان باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لإعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/2. وهنأت المجموعة الرئيس ونائب الرئيس على تعيينهما في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، كما هنأت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الإجراءات المتخذة لتعديل أنشطتها في ظلّ جائحة كوفيد-19. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للآراء الإيجابية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن البيانات المالية للويبو، ورحبت بالتعاون بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي، معربة بشكل خاص عن تقديرها للنتائج الإيجابية لتلك التفاعلات. وبالإشارة إلى الاقتراح بأن تطور الأمانة مؤشرات ومقاييس داخلية، أعربت عن أملها في اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ هذا الاقتراح. وذكرت المجموعة أيضا مخاوف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن سياسة الويبو للحماية من الانتقام وحثت على معالجة هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ورحبت المجموعة بمبادرة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المتمثلة باستضافة جلسة إحاطة تمهيدية مع رؤساء جمعيات الويبو ولجنة التنسيق.

44. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وشكر الوفد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها طوال العام، لا سيما خلال الأوقات الصعبة. وأقر الوفد بالجهود القيمة التي تبذلها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتعزيز الرقابة على المنظمة وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمته الأمانة لمهمة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وذكر أن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أشار إلى أن 130 توصية رقابية لا تزال معلقة، وأن 38 في المائة من هذه التوصيات ذات أولوية عالية، وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ تلك التوصيات ذات الأولوية العالية في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل الحد من المخاطر التي قد تواجهها المنظمة. وذكر أنه، منذ أبريل 2019، لا تزال هناك قضية انتقام معلقة، والتي لم يتم حلها بسبب بند تضارب المصالح وسياسة الحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول. وأشار الوفد إلى أنه يتفق مع الرأي

الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن هذه المسألة، وحث مكتب الأخلاقيات على اتخاذ خطوات فورية لمعالجة المشكلة وإحالة الأمر إلى مسؤول أخلاقيات آخر في منظومة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، طلب الوفد أن يقوم مكتب الأخلاقيات على الفور بمراجعة سياسة الحماية من الانتقام وتحسينها، وهو ما ينبغي القيام به أيضًا في ضوء التوصية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2018 بشأن سياسات وممارسات حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة. وأخيرًا، أشار الوفد إلى أنه يوافق بشدة على رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الدول الأعضاء ستستفيد من تقرير النشاط الذي يعده أمين المظالم وأنه يجب إتاحة التقرير للدول الأعضاء، مشيرًا إلى أنه لم يتم تنفيذ هذه التوصية لوحدة التفتيش المشتركة في العام السابق التي أثيرت في تقريرين منفصلين لهذه الوحدة، بما في ذلك التقرير الأخير عن سياسات وممارسات حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وطلب الوفد مرة أخرى أن تقدم الأمانة التقرير في الاجتماع القادم للجنة الويبو للتنسيق.

45. وتحدث وفد الاتحاد الروسي بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على إعداد تقريرها السنوي. ورأى الوفد أن تمكن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من الحفاظ على استمرارية عملها، بما في ذلك عقد اجتماعات افتراضية، كان إنجازًا مهمًا. وذكر أن أعضاء هذه اللجنة موزعين بشكل متوازن من الناحية الجغرافية. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع المدقق الخارجي، كما أعرب عن سروره لمعرفة أنه تم إيلاء اهتمام خاص لتقييم الوضع المالي للويبو، فضلا عن مجالات العمل الرئيسية الأخرى التي تم البحث فيها خلال الدورات العادية. وأشار الوفد إلى أنه مقتنع بأنه يمكن تحقيق العديد من الفوائد في حال قامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بممارسة العمل الرقابي بطريقة بناءة وقدمت تقاريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية، لا سيما تلك المتعلقة بسياسة المخاطر، ومسائل الرقابة، وغيرها من القضايا المتعلقة بالميزانية وبالتمويل الإداري للمنظمة، ويمكن لهذه اللجنة أن تستفيد أيضًا من مدخلات الدول الأعضاء إلى حد ما. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتطور هذه الممارسة، وأشار إلى أنه يؤيد قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة برصد كيفية تأثير الوضع الوبائي على عمليات الويبو. وذكر الوفد أيضا أنه يشجع قيام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتقييم التوصيات الموجهة ليس فقط إلى الهيئات الرئاسية ولكن أيضا إلى إدارة المنظمة. وفي الختام، تمنى الوفد لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عملا مثمرا في المرحلة القادمة.

46. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديمه التقرير السنوي إلى لجنة البرنامج والميزانية، وأشار إلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه اللجنة فيما يتعلق بمراقبة فعالية وكفاءة الويبو من خلال جهودها المستمرة لتحسين وظيفة الرقابة في المنظمة. وأشار الوفد إلى التفاعل الإيجابي بين الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من خلال عقد جلسات إعلامية بشكل منتظم وتقديم تقارير متسقة إلى دورات لجنة البرنامج والميزانية، ورحب بالتفاعل المنتظم بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي. وفيما يتعلق باستفسار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الإدارة المالية، أشار الوفد إلى أن الإدارة قد أكدت للجنة الاستشارية أن سياسة الاستثمار المعتمدة من قبل الويبو واستراتيجيتها الطويلة الأجل قد صممت لتحمل الفترات الصعبة مثل الأزمة الحالية بسبب جائحة كوفيد-19.

47. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لا سيما خلال فترة انتشار الوباء، وشكر الأمانة على مواصلة تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الدورات السابقة للجنة. وأعرب الوفد عن تطلعه لمعرفة المزيد عن التقدم المحرز في بعض المسائل، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بتضارب المصالح والأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات، لأن هذه قضايا أساسية، ومن الضروري اعتماد الشفافية في هذه المجالات لكي تبقى الويبو مثالاً يُحتذى به. وأشار الوفد كذلك إلى أنه من المهم أن تتمكن الدول الأعضاء من الاطلاع على تقارير أمين المظالم، مضيفًا أنه مقتنع بأن مهنية مكتب الأخلاقيات والتعاون معه أمران ضروريان ولهما أهمية استراتيجية بالنسبة للمسائل التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

48. وأشار وفد كندا إلى حرص اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عقد دورتها السادسة والخمسين على الرغم من تفشي الوباء، وإلى أن التزام هذه اللجنة بعملها يمثل نموذجًا للجميع يحتذى به إذ ان هذه اللجنة قد تكيفت مع ظروف العمل عن بعد، وفي نفس الوقت كانت تساعد لجنة البرنامج والميزانية بشكل كبير في تنفيذ مهامها الرقابية، والتي كانت أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة عبر المنظمة بشكل مستمر. وأشار الوفد إلى الاختلاف بالرأي بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وكبير موظفي الأخلاقيات فيما يتعلق بسياسة الويبو للحماية من الانتقام والقضية المرتبطة بها والتي بدأت في عام 2018 بالإضافة إلى التضارب المحتمل في المصالح الناجم عنها، وأعرب عن تطلعه إلى التوصل إلى حل سريع للمسألة وعن دعمه لتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المتمثلة بمراجعة وتعزيز السياسة الواردة في التعليمات المكتبية رقم 2017/33 بشأن تضارب المصالح من أجل حماية نزاهة العملية. وأشار الوفد إلى الجودة العالية لتقرير أمين المظالم وأيد التوصية المتمثلة بالاطلاع على تقارير الأنشطة العادية الذي يقوم بإعدادها.

49. وشكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية بدوره اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، مشيرًا إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة تمكنت من مواصلة عملها وإتمام مهمتها على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الجائحة. وأشار الرئيس إلى وجود بعض المسائل التي ينبغي العمل على تحسينها، مثل التنسيق بين جميع هيئات الرقابة بشكل أفضل، سواء كانت هذه الهيئات داخلية أو خارجية، والمسائل المتعلقة بتضارب المصالح، وحماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات، بالإضافة إلى متابعة وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الموجهة إلى مكتب الأخلاقيات بشكل دقيق. وحث الرئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على إيلاء المزيد من الاهتمام للتعليقات والتوصيات المقدمة اليها. واستناداً إلى البيان الذي أدلى به وفد المكسيك، شدد رئيس لجنة البرنامج والميزانية على ضرورة أن تبقى الويبو نموذجاً للآخرين، لا سيما من خلال الإدارة المالية السليمة، وأشار إلى تطلعات لجنة البرنامج والميزانية العالية فيما يتعلق بالمسألة المهمة للغاية المتمثلة في حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات، فضلاً عن الأمور الأخرى المرتبطة بها. وأعرب الرئيس عن شعوره بأن جميع الأطراف المعنية مُلتزمة بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لكي تبقى الويبو مثالا يحتذى به ضمن هذا الإطار.

50. ونظرًا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

51. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/PBC/31/2).

البند 5 من جدول الأعمال تقرير المدقق الخارجي

52. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/3. وقدم الرئيس البند، موضحا أنه وفقا للفصل 8.11 من اللوائح والقواعد المالية للويبو، تم تقديم تقرير المدقق الخارجي عن حساب البيانات المالية والسنة المالية إلى الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو من خلال لجنة البرنامج والميزانية، وفقًا للتعليمات التي تلقتها. ودعا الرئيس السيد داميان برويت، مدير مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة، إلى تقديم تقرير المدقق الخارجي.

53. وقدم المدقق الخارجي (ممثلاً بالسيد برويت) تقريره على النحو التالي:

"السيد الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، بالنيابة عن المراقب المالي والمدقق العام للمملكة المتحدة، يسعدني أن أقدم للجنة البرنامج والميزانية نتائج التدقيق. ومن المهم بالنسبة لنا أن نُشرككم في القضايا التي نسلط الضوء عليها من خلال مراجعتنا للحسابات، والتي يتم إجراؤها لنمنحكم نظرة مستقلة وموضوعية وفقا للشروط المرجعية التي تم تعييننا بموجبها.

"سأتناول في العرض التقديمي المجالات الرئيسية الثلاثة لعملنا، أولاً، التدقيق في البيانات المالية والإدارة المالية، وبعد ذلك سأتناول الموضوعين الأساسيين الواردين في تقريرنا، وهما الحوكمة والرقابة الداخلية، وشبكة المكاتب الخارجية. ولقد حددنا أن هذا المجال الأخير هو موضع اهتمام بالنسبة للدول الأعضاء.

" أولاً، بالنسبة إلى نتائج مراجعتنا للبيانات المالية، يسعدني أن أؤكد أن رأي المدقق الخارجي كان غير متحفظ، وأن التدقيق لم يكشف عن أي أخطاء أو نقاط ضعف اعتبرناها جوهرية بالنسبة إلى دقة واكتمال وصلاحية البيانات المالية ككل. وركزنا أيضًا على تحديد إذا كانت العمليات المالية قد تمت وفقًا للوائح والقواعد المالية التي وضعتها الدول الأعضاء، ويمكننا التأكيد على ذلك.

" وتم إعداد بيانات الويبو المالية والتعليقات المالية المصاحبة لها وفقا لأحكام محاسبية عالية الجودة وكانت مدعومة بتحليل مفصل. وأجرت الويبو مراجعة لتقريرها المالي السنوي وبياناتها المالية لتبسيط المحتوى، مع التركيز على الجوانب المهمة للأداء المالي والسلامة المالية. ولقد عملنا مع الإدارة لمساعدتها على تنفيذ التعديلات، والتي تم تحقيقها ضمن إطار إعداد التقارير الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونعتبر أن هذه التطورات إيجابية لا سيما فيما يتعلق بتقليل المعلومات الغير ضرورية. وبشكل عام، كانت نتائج التدقيق إيجابية ولم يتم تحديد أي أخطاء كبيرة أو نقاط ضعف في مجال الرقابة، وقمنا باطلاع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتفاصيل عملنا هذا.

"فيما يتعلق بالإدارة المالية، على مدى السنوات الخمس الأخيرة، زاد صافي أصول الويبو بنسبة 78.1 في المائة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع في استخدام أنظمة البراءات. ولا تزال الويبو تتمتع بوضع مالي متين وتدفقات نقدية إيجابية، تدعمها مجموعة منتظمة من الإيرادات التي ستتدفق في المستقبل. وعلى الرغم من هذه الجائحة، فقد حصلت الويبو على عدد كبير من الطلبات في أوائل عام 2020 وتتوقع الإدارة أن الحصول على المزيد منها في المرحلة القادمة. وإلى جانب كون الاحتياطي في وضع سليم والمستويات المرتفعة نسبيًا للموارد النقدية والتي يمكن تحويلها واستخدامها

خلال فترة قصيرة، خلصنا إلى أن قلق الإدارة بشأن وضع الويبو لا يزال مناسبا. وحاليا، المنظمة في وضع جيد يُمكّنها من مواجهة حالة عدم الاستقرار القائمة حاليًا.

"ننتقل الآن إلى الموضوع الأول لتقرير الأداء، والذي يتناول قضايا الحوكمة والرقابة الداخلية، والتي توفر للدول الأعضاء الثقة والطمأنينة فيما يتعلق بإدارة الموارد. واصلت الويبو نهجها الإيجابي والاستباقي لتطوير آليات حوكمة سليمة. واستنادا إلى خبرتنا، نعتبر أن منظمة الويبو هي في الطليعة في مجال التطور داخل منظومة الأمم المتحدة.

"خلال عام 2019، واصلت الويبو استكشاف كيفية استخدام التقنيات التحليلية للتأكد من الامتثال للضوابط الداخلية على مستوى المنظمة والعمليات، وللتأكد من فعالية إطار الرقابة الداخلية بشكل مستمر. وقد استعانت الويبو بخبراء استشاريين للاستمرار في تطوير الأدوات التحليلية وحددت 20 مجالًا من المتوقع أن تستخدم فيها الأدوات التحليلية لتعزيز الضوابط الداخلية خلال عام 2020. وتعتبر الإدارة أن بيئة الرقابة الخاصة بها استمرت في العمل بشكل طبيعي خلال الإغلاق كجزء من عملية التدقيق في العام المقبل.

"لا يزال بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية مصدرا يجعل الدول الأعضاء تشعر بالطمأنينة. وتشكّل العمليات الموضحة سابقًا، والتي تضمن تطبيق الضوابط بشكل فعال، أساسًا سليمًا للمدير العام للتعبير عن فعاليتها لا سيما أن عملية التقييم الذاتي للرقابة تشير إلى تحسن مستمر. وتبين من خلال هذا التقييم أن حوالي 89 في المائة من ضوابط العمليات قيد الاستخدام ومطبقة بشكل جيد. ونعتقد أنه يمكن للويبو تطوير البيان بشكل أكبر من خلال إيلاء أهمية أكبر للمجالات التي تحتاج إلى التحسين والتطلع إلى المخاطر المستقبلية. وسيؤدي تحسين دورة إعداد التقارير الخاصة بشعبة الرقابة الداخلية في عام 2020، بما يتماشى مع توصيتنا السابقة، إلى تعزيز البيان في السنوات المقبلة.

"خلال عام 2019، أحرزت الويبو مزيدًا من التقدم في مجال مكافحة الاحتيال واكتشافه، حيث حققت 15 هدفًا من أصل 17 هدفًا لخارطة طريق مكافحة الاحتيال. ومن المقرر ربط مخاطر الاحتيال بالضوابط الحالية القائمة من أجل تحديد الثغرات في إطار الرقابة. وقد تم إضافة مخاطر الاحتيال إلى نظام إدارة مخاطر المؤسسات، وبالتالي سيؤدي تسليط الضوء بشكل أكبر على هذه المخاطر إلى تعزيز تدابير الحدّ منها. وقد تلقى حتى الآن حوالي 89 في المائة من الموظفين تدريباً إلزامياً حول الاحتيال، وهي نسبة عالية مقارنة بالمنظمات الأخرى. وبشكل عام، لا تزال الويبو تتبع نهجا استباقيا في مجال مكافحة الاحتيال.

"أما بالنسبة لشبكة المكاتب الخارجية للويبو، نحن ندرك أن الدول الأعضاء تخطط لإجراء تقييم خارجي للشبكة، ولدعم هذه المبادرة قمنا بمراجعة النهج الحالي المُتّبع لتطوير هذه الشبكة وكيف تتم مراقبة وتقييم الأداء ضمن إطار عمل الويبو الذي يركّز على النتائج. عام 2019، كانت الشبكة تضم ستة مكاتب، وتم افتتاح مكتب جديد في يناير 2020. تختلف أنشطة كل مكتب، وقد بلغ الإنفاق الإجمالي في الميزانية لعام 2019 8.5 مليون فرنك سويسري. ولكن التكلفة المعلن عنها أقل من التكلفة الحقيقية، بما أنه لم يتم تقييم المساهمات والمساعدات المقدمة من البلدان المضيفة ولم يتم التصريح عنها في البيانات المالية.

"وتبين لنا خلال مراجعتنا غياب استراتيجية واضحة لدعم تطوير الشبكة. ونتوقع أن تركز هذه الاستراتيجية على الأولوية والقيمة المرتبطة بمنطقة ما من أجل تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية الشاملة. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجية مرنة بحيث تسمح بتوسيع الشبكة أو تقليصها حسب الحاجة، ووفقًا للأهداف المحققة وتطورها. ومن الملاحظ أيضا غياب معايير ترجيح واضحة تسمح بتوجيه عملية صنع القرار.

"وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دور الأمانة محدود فيما يتعلق بتوفير الدعم للدول الأعضاء لاتخاذ القرارات - قدمت الأمانة "تقرير أساسي يصف الحقائق" من دون تقديم أي توصيات. ولا يتم تقديم المقترحات لإنشاء مكاتب جديدة باستخدام نموذج موحد وبالتالي لا يمكن مقارنة هذه الاقتراحات بموضوعية. ونحن نعتقد أن هذا الأمر قد أدى إلى مناقشات أطول من اللازم حول موضوع تطوير الشبكة. ولقد أوصينا بوضع استراتيجية واضحة تركز على التنفيذ الفعال من حيث التكلفة وفقا للأهداف الرئيسية للمنظمة. ويجب أيضا البحث في إمكانية أن تلعب الأمانة دورا أكثر فعالية في هذا المجال. وتتبع الويبو إجراءات محددة لإدارة شبكة المكاتب الخارجية بطريقة فعالة تسمح بتجنب ازدواجية الجهود وتضمن الإشراف الملائم والمناسب من جنيف. وقد تبين لنا أنه من المهم جدا ادماج الشبكة بشكل كامل مع المكاتب الإقليمية، وتبادل خطط العمل والمعلومات، والعمل بالتعاون مع المقر الرئيسي. ونعتقد أنه من الممكن تحسين التقارير الداخلية والتركيز بشكل أكبر على قياس الأداء بالاستناد إلى خطط عمل البرنامج والميزانية، وباستخدام مؤشرات ونتائج رئيسية أخرى. ومن المفيد أيضا التحقق من نتائج المكاتب الخارجية وأدائها.

"ويمكن تعزيز مساءلة شبكة المكاتب الخارجية من خلال التركيز بشكل أكبر على خطط عمل كل مكتب من المكاتب الخارجية ومؤشرات تقييم الأثر المرتبطة بها. وإلى جانب التدابير الشائعة المطبقة في جميع المكاتب، نعتقد أنه من المفيد اعتماد تدابير وإجراءات خاصة لكل مكتب وفقا للأولويات المحلية. وأوصينا أيضا بوضع مؤشرات لقياس مدى رضا أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة ما وإضافتها إلى "استقصاء تصور أصحاب المصلحة" الأوسع نطاقا للويبو. ومن المفضل تحسين جودة البيانات لتتمكن الدول الأعضاء من تحديد إذا كانت المكاتب تحقق أهدافها أم لا بشكل أفضل.

"تعهدت هذه اللجنة بإجراء تقييم لشبكة المكاتب الخارجية في عام 2021. ونعتقد أن تقريرنا يحدد بعض المجالات التي يمكن أن يركز عليها التقييم لتعزيز البيانات المتاحة من أجل توفير معلومات أفضل للدول الأعضاء لتتخذ القرارات المناسبة بشأن التطور المستقبلي للشبكة. وكجزء من عملنا في التدقيق المستقبلي، سنقوم بمراجعة الإجراءات التي اتخذتها الويبو استنادا إلى هذا التقييم.

"في الختام، يمكنني أن أؤكد أنه تم تنفيذ عشر توصيات تم اقتراحها في السنوات السابقة، ولا تزال 13 توصية قيد التنفيذ. وقد تم التأخر في تنفيذ العديد منها بشكل كبير، علما أنه سجل نشاط طفيف جدا أو لم يسجل أي نشاط مرتبط بهذه التوصيات في عام 2019. ونحن ندرك الظروف الصعبة هذا العام، ورغم ذلك، نعتقد أنه يمكن للويبو أن تقيّم الأنشطة السابقة للجائحة أو أن تقوم بإعادة تقييم مدى قابلية تطبيق التوصيات السابقة التي لا تزال معلقة.

"وأخيرًا، أود أن أعرب عن شكري للمدير العام وموظفيه على دعمهم وتعاونهم في سبيل تسهيل أعمال المراجعة والتدقيق. ولقد كان تدقيق عام 2019 صعبًا بشكل خاص نتيجة العمل عن بعد، وقد سمحت لنا جهود موظفي الويبو باستكمال التدقيق وفقا للجدول الزمني المتوقع.

"شكرا جزيلا لكم.

54. وشكر الرئيس المدقق الخارجي على العرض الشامل للغاية، وفتح باب التعليقات.

55. وشكر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، المدقق الخارجي على تقريره حول بيانات الويبو المالية لعام 2019، مشيرًا إلى التحديات المطروحة والجهود الإضافية المطلوبة لإعداد الوثائق بسبب جائحة كوفيد-19. ورذم ذلك، تم تقديم التقرير في الوقت المناسب، وشكّل مصدرًا مهمًا للمعلومات للجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة أيضا عن شكرها للأمانة على ردودها على التوصيات السبع التي قدمها المدقق الخارجي. وأشارت المجموعة إلى أن المدقق الخارجي قد أصدر رأيا غير متحفظ بشأن البيانات المالية للويبو، وهنأت الأمانة على هذه النتيجة، معترفةً بالتحديات والصعوبات التي تواجه توفير المعلومات المناسبة في ظل هذه الجائحة. وأعربت المجموعة عن سرورها لأن المدقق الخارجي قد قيم الوضع المالي للمنظمة وخَلص إلى أن الويبو في وضع جيد لمواجهة حالة عدم الاستقرار القائمة حاليا. ورحبت المجموعة بعملية تقييم وضع المكاتب الخارجية، الأمر الذي يدل على أهميتها بالنسبة للدول الأعضاء. وأشارت المجموعة إلى اهتمامها بالتوصيات المتعلقة بالمسألة، معترفةً بالصعوبات التي تتم مواجهتها من أجل تنفيذ تلك التوصيات، واعتبرت أن تنفيذها سيكون ضروريًا لإنشاء شبكة عالية الأداء وخاضعة للمساءلة، وتُسهّل على المنظمة تحقيق أهدافها العامة بأكملها. ورحبت المجموعة أيضا باقتراحات المدقق الخارجي بشأن التقييم المقترح لشبكة المكاتب الخارجية للويبو، وأعربت عن أملها في أن يتم أخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار خلال وضع مواصفات تقييم المكاتب الخارجية وأن يتم التوسع في هذا الموضوع ضمن إطار البند 16 من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالتوصيات المعلقة من السنوات السابقة، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن عشر توصيات قد تم تنفيذها بالكامل. وبقي 13 توصية قيد التنفيذ، وذكرت المجموعة بقلق تقييم المدقق الخارجي الذي يشير إلى أنه قد تم تأخير مواعيد تنفيذ العديد من التوصيات السابقة وقد سجل نشاط طفيف جدا أو لم يسجل أي نشاط مرتبط بهذه التوصيات في عام 2019. ورددت المجموعة الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ التوصيات السابقة من خلال الاستفادة بشكل تام من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتقييم خطط التنفيذ والجداول الزمنية المنقحة، وذلك بهدف ضمان تنفيذ تلك التوصيات بشكل كامل.

56. وأشاد وفد سنغافورة، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، بالإنجازات والعمل الجاد والجهود التي بذلتها الأمانة ومكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة في سبيل استكمال عملية التدقيق عن بعد بنجاح باستخدام الوسائل الافتراضية، وأثنى على المنظمة لتقديم الملاحظات والإفصاحات المالية والضمانات الشاملة للاضطلاع بمسؤوليات الرقابة كما ذكر المدقق الخارجي.

57. وأعرب وفد الصين عن تقديره للمراقب المالي والمدقق العام لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة لإعداد تقرير سنوي عالي الجودة في الوقت المناسب، على الرغم من جائحة كوفيد-19، وشكر الأمانة على تعاونها خلال عملية الصياغة. وأعرب الوفد عن سروره للعليق الإيجابي للمدقق الخارجي على بيان الويبو المالي ووضعها المالي وإطار الرقابة الداخلية. ونظرا

إلى أن المنظمة بحاجة إلى التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد الناجم عن الجائحة، وافق الوفد على اقتراح ادراج عمليات الرقابة خلال فترة الإغلاق في خطة التدقيق لعام 2021. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الأمانة تنفيذ التوصيات التي طرحها المدقق الخارجي بنشاط، وأشار إلى أن آراء المدقق الخارجي واقتراحاته بشأن المكاتب الخارجية جاءت في الوقت المناسب وهي مهمة للغاية بحسب اعتقاده. بالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد فكرة وضع استراتيجية أوضح لتوسيع شبكة المكاتب الخارجية، وفقا للأولويات التشغيلية المستقبلية للمنظمة. وبالنسبة للمكاتب الخارجية، أشار الوفد إلى أنه يجب تعزيز دور الأمانة فيما يتعلق بعملية صنع القرار. وبالنسبة لإدارة المكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة مراعاة هذا الموضوع بشكل أكبر في خطة العمل الشاملة للويبو، ووافق على قيام شعبة الرقابة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المقدمة من قبل المكاتب الخارجية. وفي نفس الوقت، أيد الوفد الرأي القائل بأن كل منطقة يوجد فيها مكتب خارجي تتمتع بخصائصها الفريدة، وبالتالي، من المتوقع أن يراعي عمل المكاتب الخارجية الظروف المحلية. ولذلك، أيد الوفد بشدة اقتراح المدقق الخارجي بتحديد أهداف ووضع مؤشرات أداء خاصة ومناسبة لكل مكتب. وقبل انتهاء الوفد من ادلاء بياناته، أعرب عن ترحيبه بالتوصيات المقترحة التي قدمها المدقق الخارجي بشأن تقييم شبكة المكاتب الخارجية في عام 2021. وبما أن هذا التقييم المعقد كان ذا أهمية كبيرة للويبو، اقترح الوفد مراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة في المستقبل بمن فيهم المدقق الخارجي من أجل ضمان شمولية مواصفات تقييم المكاتب الخارجية. وأشار الوفد إلى أنع سيواصل التواصل والتعاون مع الأمانة وأصحاب المصلحة الآخرين.

58. وشكر وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، المدقق الخارجي على التقرير الخاص بنتائج التدقيق. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لملاحظة أنه في عام 2019، كانت البيانات المالية متوافقة مع أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن العمليات المالية تمت وفقًا للوائح والقواعد المالية للويبو. ومع أخذ ذلك الأمر في عين الاعتبار، أثنت المجموعة على عمل الأمانة وأشارت إلى أنها مهتمة بشكل خاص بتوصيات المدقق الخارجي المتعلقة بمكاتب الويبو الخارجية. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن هذه التوصيات يمكن أن تسهل عملية اتخاذ القرارات والمناقشات بين الدول الأعضاء بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وأضافت أنه يجب أخذ هذه التوصيات في عين الاعتبار عند تطوير مواصفات تقييم شبكة المكاتب.

59. وتحدث وفد زمبابوي باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن تقديره للتقرير المُعد من قبل المدقق الخارجي، وأكد على أهمية دور ووظيفة المدقق الخارجي في توفير الضوابط والتوازنات المناسبة لإدارة المنظمة وأداء دورها. وذكرت المجموعة أنها تدرك توقعات المدقق وأكدت للمدقق الخارجي أن المجموعة راضية عن التقرير الغير مشفوع بتحفظات المُقدم إلى الدول الأعضاء. وأشادت المجموعة بالملاحظات المتعلقة بجودة التقارير المالية للويبو، وارتفاع طلبات تسجيل البراءات والعلامات التجارية، وزيادة صافي الأصول، والتطور المحرز في مجال مكافحة الاحتيال واكتشافه. وأشارت المجموعة إلى أن التقرير غطى الفترة المالية لعام 2019، لكنه لم يعكس تأثير كوفيد-19 على المنظمة، وهي تنتظر بفارغ الصبر معرفة النتائج التي توصل اليها المدقق بشأن هذا الموضوع. ورحبت المجموعة بتوصية المدقق المتعلقة بالمكاتب الخارجية. وأعربت عن اعتقادها بأن بعض الملاحظات كانت مهمة وستشكل نقاط مرجعية أساسية لتقييم وتحديد مواصفات تقييم المكاتب الخارجية في المستقبل. وأيدت المجموعة موضوع تعزيز المساءلة وقياس الأثر على المكاتب القائمة؛ ولكنها، أشارت إلى أنه لا ينبغي قياس أداء المكتب الخارجي على أساس طلبات تسجيل البراءات والعلامات التجارية فقط، بل يجب أيضًا التركيز على تنفيذ جدول أعمال التنمية واتفاقات التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون السياسات المتبعة ملائمة لأوضاع البلد المضيف وموجهة نحو تحقيق التنمية. وأعربت المجموعة عن قلقها بشأن اقتراح اعتماد "الانضمام إلى معاهدات الملكية الفكرية" كأحد مؤشرات الأداء

للمكاتب الخارجية، في حين أن معظم البلدان قد يكون لديها أسبابها الخاصة لعدم الانضمام إلى معاهدات الملكية الفكرية. وبالتالي، يجب أن يكون التقييم ومواصفات التقييم أوسع نطاقًا وأكثر توازناً. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أن 13 توصية من أصل 23 توصية لعام 2018 لا تزال قيد التنفيذ. وأشار الوفد إلى موافقته على التوصية رقم 11 بشأن خطة العمل الخاصة بالتكافؤ بين الجنسين، بما أن المساواة بين الجنسين هي مسألة أساسية بالنسبة للمجموعة، وكرر تأكيده على أن التوصية رقم 12 بشأن التمثيل الجغرافي للقوى العاملة في الويبو لا تزال بندًا معلقًا ويجب معالجته لضمان تمثيل جغرافي عادل ضمن القوة العاملة في الويبو.

60. وشكر وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، المدقق الخارجي على التقرير وعلى العرض الذي قدمه. وأشار الوفد إلى أن المجموعة مرتاحة جدا لجودة التقرير، ولوضع البيانات المالية ونظام التدقيق الداخلي الذي يتحسن بشكل مستمر. وأشارت المجموعة إلى أن ذلك قد أدى إلى وجود احتياطيات قوية، وعكس شفافية المنظمة، ومكّن الويبو من تجاوز الأزمة بنجاح. ورغم تنفيذ عدد من التوصيات السابقة، أعربت المجموعة عن أملها في الانتهاء قريبًا من تنفيذ التوصيات التي لم يتم تنفيذها بعد. وفيما يتعلق بعمل المكاتب الخارجية، أيدت المجموعة فكرة الاستراتيجية الخاصة لعمل كل مكتب خارجي، وفقًا لأهداف المنظمة، ورأت أن دراسة الخصائص القطرية أو الإقليمية للمنطقة حيث يقع كل مكتب والتي ينبغي أخذها في عين الاعتبار، ستساهم أيضا في تحديد الموارد اللازمة والتدابير التي يجب اتخاذها لتلك المكاتب الخارجية. بالنسبة لتحقيق التوازن بين الأمانة والدول الأعضاء فيما يتعلق بتوزيع مسؤوليات اتخاذ القرار داخل المكتب الدولي، أعربت المجموعة عن رغبتها في تسجيل ما يلي: إن بعض موظفي الويبو مسؤولون حاليًا عن عمل المكاتب، وتعتبر المجموعة أن هذه المقاربة ليست حكيمة؛ وينبغي أن تتمتع الدول الأعضاء بصلاحية اتخاذ القرار بشأن مصير أي مكتب خارجي توقف عن العمل، وألا يستحوذ المقر الرئيسي تلقائيا هذا المكتب؛ ومن الضروري التأكد من قيام الدول الأعضاء بمراجعة الأهداف الاستراتيجية للمكاتب الخارجية. وفي الختام، شكرت المجموعة المدقق على التوصيات وأشارت إلى أنها تعتبرها مناسبة ليتم تنفيذها من قبل الأمانة.

61. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) المدقق الخارجي على التقرير وأشار بارتياح إلى رأي المدقق الخارجي بأنه قد تم تخصيص إيرادات ونفقات الويبو وفقا لأهداف الجمعية العامة وأن العمليات المالية تتوافق مع القواعد واللوائح المالية للمنظمة. وأعرب الوفد عن إدراكه لتعاون الويبو الكافي والملائم مع المدقق. وفيما يتعلق بالأداء المالي، تبين أيضا أن الويبو قد مرت بفترة مالية أخرى ناجحة في عام 2019، ولا تزال تتمتع بوضع مالي متين وتدفقات نقدية إيجابية، تدعمها مجموعة منتظمة من الإيرادات التي ستتدفق في المستقبل. وأعرب الوفد عن ارتياحه لتلقي الويبو مجموعة كبيرة من الطلبات في عام 2020 على الرغم من الجائحة. وبالنسبة إلى الحوكمة والرقابة الداخلية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تلك الآليات هي أدوات أساسية توفر للمدير العام والدول الأعضاء الضمانات وتمكنهم من أداء وظائفهم الرقابية والحفاظ على الموارد. وأقر الوفد بقوة الضوابط الداخلية المعتمدة من قبل الويبو وبالتطورات الإيجابية الأخرى التي حصلت في عام 2019. وأشار الوفد إلى أن الأمانة وافقت على غالبية التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي. وذكر أن ردود الأمانة على التوصيتين رقم 2 و 3 كانت متسقة مع قرارات الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لقرارات الجمعية العامة، فإن عملية فتح مكاتب جديدة تخضع لقرار الدول الأعضاء باعتبارها عملية موجهة من الدول. وقبل الختام، ذكر الوفد أنه تمت الإشارة إلى بعض أنظمة التسجيل واتحادات المعاهدات الخاصة بالويبو في الفقرة الأولى من التقرير، في الصفحة الثامنة. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم ذكر نظام لشبونة، إذ رأى أن جميع أنظمة التسجيل في الويبو مهمة ويجب التعامل معها على قدم المساواة من قبل جميع الجهات المعنية.

62. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة على سنتها المالية الناجحة وعلى تقرير التدقيق الغير متحفظ في 2019. وأشار الوفد إلى أنه تم تقديم العديد من الطلبات خلال عام 2020 وذكر أنه قد لاحظ في وثيقة منفصلة أنه اعتبارًا من يوليو 2020، وصلت الإيرادات في الواقع إلى 108 بالمائة من الهدف المحدد لها، بينما وصلت النفقات إلى 91 بالمائة من الهدف، الأمر الذي كان ايجابيا جدا. وأيد الوفد مبادرة إجراء تقييم للمكاتب الخارجية، لأنه كان على علم بقضية احتيال واحدة على الأقل في مكتب خارجي آخر لمنظمة مقرها جنيف، وأشار إلى أن هذه المكاتب تشكل تحديات فريدة من نوعها. وأيد الوفد توصية المدقق الخارجي المتمثلة بوضع استراتيجية واضحة وتبني نهج شامل للمساءلة في تلك المكاتب. كما أعرب عن قلقه من أن الإدارة تعتقد أنه يجب التوقف عن تنفيذ التوصية رقم 9 الصادرة في عام 2017، والتي تتطلب إجراء مراجعة لهيكل رسوم اتحاد مدريد. وأعرب الوفد عن تأييده لهذه المراجعة وطلب معلومات حول الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز منذ وضع هذه التوصية. بالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه يعترض على فشل الإدارة في تنفيذ هذه التوصية، لأنه يعتقد أن تنفيذها بشكل كامل أمر مهم جدا.

63. وهنأ وفد الجزائر الرئيس ونائبيه على انتخابهم معربًا عن اعتقاده بأن الاجتماعات ستتكلل بالنجاح في ظل قيادتهم الحكيمة. وشكر الوفد الأمانة على عملها الدؤوب وعلى التحضير الممتاز للدورة على الرغم من الصعوبات الناجمة عن أزمة فيروس كوفيد-19. وتماشيا مع البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أعرب الوفد عن شكره للمدقق الخارجي على تقريره وعلى العمل الرائع المنجز لتوفير لمحة عامة عن وضع الحسابات، وفقا لمتطلبات التدقيق والتحقق الأكثر صرامة. وكان هذا الأمر مهمًا للغاية، إذ مكّن المنظمة من تعزيز سياستها الإدارية ومن طمأنة الجميع بأنها في وضع سليم وتتسم بالشفافية والفعالية. وأعرب الوفد عن سروره لمعرفة أن الويبو في وضع جيد للتعامل مع الوضع الحالي الغير مستقر بسبب أزمة كوفيد-19. وفي الأشهر المقبلة، ينبغي أن تركز آلية الرقابة على الآثار المحتملة للجائحة على أنشطة الويبو وأن تسعى لضمان استمرار الويبو في تأدية عملها وتغلبها على مختلف المخاطر التي قد تواجهها. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على التدابير المتخذة لإضفاء الطابع الرسمي على نهجها لإدارة المكاتب، كما هو وارد في تقرير المدقق الخارجي. وأشار الوفد بارتياح إلى التوصيات الواردة في التقرير والتي تهدف إلى تحسين إطار العمل لإدارة المكاتب الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم أثر أنشطة المكاتب الخارجية، ومفهوم الأنشطة المستقبلية، وقسم شؤون الموظفين في البرامج، لتعكس الأولويات المحلية، مع مراعاة آراء أصحاب المصلحة في موقع المكتب والتدابير التي اتخذتها الأمانة لتحسين عملية إعداد التقارير المتعلقة بأنشطة المكاتب الخارجية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من المهم أيضًا دمج المكاتب الخارجية المنشأة حديثًا في مختلف أنشطة الويبو بشكل أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية للمكاتب الخارجية، وذلك لمحاولة توجيه عملها لصالح أهداف التنمية المستدامة وفقا لإطار البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن المرونة كانت ضرورية لتكييف أنشطة المكاتب الخارجية مع الاحتياجات المحلية، وذلك في ظل القيود الصارمة المفروضة على البرنامج والميزانية في العديد من الأوقات. وكان من الضروري البحث في إمكانية تبادل البرامج والخبرات بين مختلف المكاتب الخارجية لضمان مشاركة أفضل الممارسات. وفي الختام، أعرب الوفد عن امتنانه وشكره لمساعد المدير العام الذي خدم المنظمة بشكل مثالي، وأعرب عن أمله في العمل معه في المستقبل.

64. وهنأ وفد باكستان الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة وشكر المدقق الخارجي على التقرير والعرض الممتازين، معربًا عن تقديره بشكل خاص للجهود الإضافية المبذولة لمعالجة القضايا العملية المتعلقة بالعمل عن بعد. ورحب الوفد بالتوصيات الواردة في التقرير، لا سيما فيما يتعلق بالمراجعة التي أجراها المدقق الخارجي حول النهج الحالي المعتمد لتطوير المكاتب الخارجية

وإنشائها ودعمها ومراقبتها. ووجد الوفد أن آراء المدقق الخارجي بشأن المكاتب الخارجية جاءت في الوقت المناسب وسلطت الضوء على مسائل مهمة، ويمكن أن تستند اليها الدول الأعضاء في عملية تطوير مواصفات التقييم الخارجي للشبكة.

65. وشكر وفد الاتحاد الروسي المدقق الخارجي على عمله، حتى خلال الجائحة، والتقرير المفيد للغاية الذي قدمه. وأحاط الوفد علما بالتعليقات الإيجابية على التقارير المالية للمنظمة وتحسين الضوابط الداخلية والتأكيد على استقرار الوضع المالي للويبو. وفيما يتعلق بسير عمل المكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن اعتقاده أن الدول الأعضاء يمكن أن تدعم تنفيذ هذه التوصيات، لا سيما فيما يتعلق باستراتيجية عمل المكاتب الخارجية ووضع مؤشرات خاصة للنتائج. وأشار الوفد إلى أنه كان من الممكن أن يتبع المدقق الخارجي نهجا مختلفا فيما يتعلق بمؤشرات الأداء للمكاتب الخارجية، ولكن عملية اتخاذ القرارات ينبغي أن تكون بالكامل من اختصاص الدول الأعضاء. وشكر الوفد المدقق الخارجي على الجودة العالية للتقرير وشكر الأمانة على ردها على الأسئلة التي طرحها المدقق الخارجي عند إعداد الوثيقة بشكل كامل.

66. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للمدقق الخارجي على الجهد الكبير الذي بذله لإعداد التقرير خلال الوضع الصعبة بسبب الجائحة. وأعرب الوفد عن موافقته على أغلبية التوصيات التي قدمها مدقق الحسابات، لا سيما بتلك المتعلقة بالمكاتب الخارجية. وبما أن التقرير قدم معلومات مفيدة للغاية، رأى الوفد أنه ينبغي أخذها في الاعتبار خلال عملية تحديد مواصفات التقييم لشبكة المكاتب الخارجية الكاملة للويبو.

67. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن ترحيبه لقيام الأمانة بإعداد البيانات المالية بالشكل المناسب، وللتدقيق الخارجي الذي تم إجراؤه كما يجب. كما أعرب الوفد عن تقديره لاستعداد الأمانة للنظر في معظم التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى قيام الأمانة بالعمل على تحسين المنظمة بشكل مستمر لجعلها أكثر كفاءة وفعالية وذلك من خلال تنفيذ مثل هذه التوصيات الموثوقة. وفيما يتعلق بتقييم شبكة المكاتب الخارجية، ذكر الوفد أن مكتب الويبو في اليابان قد حقق نتائج رائعة من حيث زيادة وعي أصحاب المصلحة اليابانيين للترويج لنظام الملكية الفكرية العالمي للويبو ودعم البلدان النامية من خلال الصناديق الاستئمانية للويبو في اليابان. ومن شأن هذه الإنجازات أن تعود بالفائدة على المنظمة والدول الأعضاء والمستخدمين. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه ينبغي تقييم هذه النتائج بشكل صحيح.

68. وأعرب وفد كندا عن امتنانه للمدقق الخارجي، الذي يعمل بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية على التقييم والتدقيق الشامل للحوكمة والإدارة المالية في للويبو. وأعرب الوفد عن تقديره الخاص للنظرة العامة الواضحة والمفيدة لشبكة المكاتب الخارجية للويبو والتوصيات المرتبطة بها، والتي وفرت أساسًا متينًا للعمل المستقبلي في هذا المجال. وأعرب الوفد عن خالص تقديره لإدارة الويبو على اعتماد التوصية الرابعة للمدقق الخارجي بشأن تعزيز تقارير أنشطة المكاتب الخارجية، والتوصية الخامسة بشأن تدقيق شعبة الرقابة الداخلية للمكاتب الخارجية في خطة العمل 2022-2023، والتوصية السابعة، بشأن الدراسات الاستقصائية المستقلة المنتظمة لأصحاب المصلحة في البلد المضيف. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الدول الأعضاء والأمانة، كل فيما يعنيه، ستأخذ في الاعتبار توصية المدقق الخارجي الثانية والثالثة بشأن المكاتب الخارجية فيما يتعلق بوضع استراتيجية واضحة وبتوزيع المسؤوليات بين الأمانة والدول الأعضاء بشكل متوازن. وبالنسبة للتوصية الثانية، رحب الوفد بآراء الأمانة فيما يتعلق بالأولوية التجارية والتشغيلية، وامكانية أن تساهم هذه الأولويات في توجيه مداولات الدول الأعضاء حول المكاتب الخارجية، من اجل تحقيق مصلحة المنظمة. وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة بشأن توازن المسؤوليات، يتفق الوفد مع المدقق الخارجي على آرائه بشأن المكاتب الخارجية بأنه بعد الحد من مسؤوليات الأمانة،

يجب أن تعمل الدول الأعضاء جنبًا إلى جنب مع الأمانة، التي تعمل حينها بصفة استشارية، وأن تكون الدول الأعضاء مسؤولة عن اتخاذ القرارات النهائية بشأن المكاتب الخارجية. اعتبر الوفد أن التوصية السادسة بشأن تطوير مجالات محددة ومؤشرات أداء، تتماشى تمامًا مع دعوات الوفد القائمة منذ فترة طويلة للتركيز على التفاصيل في إطار نتائج البرنامج 20. يمكنك الإشارة إلى مثل هذه المقاربات الفردية على أنها "شبه البرامج"، ويبرر ذلك المكانة العالية للمكاتب الخارجية والبيئة المحددة التي يعمل فيها كل منها. ويرحب الوفد بأي آراء إضافية من الإدارة بشأن تطوير مثل هذه المؤشرات الخاصة بالبرنامج والميزانية لعام 23/2022، ويرحب بشكل خاص بالحصول على معلومات حول إذا كانت إدارة الويبو وضعت تصورا للتحديات المحتملة لتطوير مثل هذه المؤشرات خلال اعدادها لميزانية الثنائية المقبلة. واختتم الوفد بالإعراب عن خالص تقديره للمدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية والأمانة على مشاركتهم وإعداد هذا التقرير القيم.

69. وذكرت الأمانة أنه إلى جانب تقرير المدقق الخارجي، تم إضافة ردود الإدارة في نهاية الوثيقة. وأشارت إلى أن القرار بالنسبة لبعض التوصيات يعود بالفعل للدول الأعضاء. أما بالنسبة لبقية التوصيات، فقد وافقت الأمانة على جميع التوصيات وهي ملتزمة بتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمؤشرات وأطر النتائج. سيكون من الممكن القيام بذلك خلال دورة البرنامج والميزانية القادمة. وقد استمعت الأمانة باهتمام شديد إلى الدعوة إلى تنفيذ جميع التوصيات وأعربت عن رغبتها في إبلاغ لجنة البرنامج والميزانية بأنها كانت تناقش هذه المسألة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وكذلك مع شعبة الرقابة الداخلية وأعضاء مختلفين من الأمانة، من أجل تقييم صلاحية بعض التوصيات وتحديد إذا كانت قابلة للتطبيق، وتسريع تنفيذ التوصيات التي التزمت بتنفيذها وتلك التي ما زال من المهم تنفيذها. وإن الإدارة والأمانة تدفعان بقوة في هذا الاتجاه.

70. وبعد أخذ الكلمة مرة أخرى، أكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية النقطة التي سبق أن أوضحها أنه يشعر بالقلق من أن الإدارة تعتقد أنه يجب التوقف عن تنفيذ التوصية رقم تسعة لعام 2017، والتي تتطلب إجراء مراجعة لهيكل رسوم اتحاد مدريد. وأشار الوفد إلى أن تقرير المدقق الخارجي ذكر بأن الإدارة تريد وقف تنفيذ هذه التوصية. وأيد الوفد مراجعة التوصية وطلب معلومات حول الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز منذ وضع هذه التوصية. واعترض الوفد على فشل الإدارة في تنفيذ هذه التوصية، معتبرا أنه من المهم تنفيذها بالكامل وطلب من الأمانة معالجة هذه المشكلة بشكل خاص.

71. وذكرت الأمانة أن الوفد كان يشير إلى الرد الذي مفاده بأن الدول الأعضاء ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز منذ وضع هذه التوصية. وأوضحت الأمانة أن هناك جزءًا ثانيًا من هذا التعليق، والذي طلب تقسيم التوصية إلى أجزاء مختلفة مع تحديد التنفيذ الكامل لكل جزء على حدة. وقد أحاط المدقق الخارجي علما برد الإدارة وسيعيد النظر في هذه المسألة خلال تدقيق 2020.

72. وبعد استماع المدقق الخارجي إلى الملاحظات الواردة من مختلف الحضور، رد أولاً على النقطة الأخيرة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وتكرارًا للملاحظات التي أبدتها الأمانة، أوضح المدقق الخارجي أنه سيرد على هذا الموضوع خلال تدقيق عام 2020. تم تقديم التوصية عام 2017 من قبل المدققين الخارجيين السابقين، ولكن ستتم متابعتها مع مراعاة تعليقات الإدارة، وسيتم تحديد التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصية والأخذ بعين الاعتبار رأي الإدارة المتمثل بتقسيم التوصية إلى أجزاء مختلفة. والتزم المدقق الخارجي بتقديم ملاحظاته للجنة في العام التالي. وأشار المدقق الخارجي إلى مسألتين تم تداولها خلال المناقشات وأراد توضيح موقفه بشأنها. تتعلق المسألة الأولى بالأهداف والحاجة إلى أن ترتكز استراتيجية المكاتب الخارجية على أهداف المنظمة. وأشار المدقق الخارجي أنه لم يتم التركيز على مثال الانضمام إلى المعاهدات، والذي تبين أنه مؤشر في حد ذاته. ورغم أن المدقق الخارجي ذكر ذلك الأمر على سبيل المثال، هو يعتقد أن المؤشر يغطي جانب هام من

نطاق أهداف المنظمة، وبالتالي يجعل المؤشرات المستخدمة لرصد أداء المكاتب الخارجية أوسع نطاقا. أما النقطة الثانية فهي توضيح ملاحظاته حول دور الأمانة في دعم الدول الأعضاء، والذي بحسب رأي المدقق الخارجي يجب أن يكون دورًا داعمًا أكثر منه دورًا في صنع القرار. ويعتقد المدقق الخارجي أنه كان واضحا تمامًا منذ البداية بأن مسؤولية اتخاذ القرار يجب أن تقع في نهاية المطاف على عاتق الدول الأعضاء، وأن الأمانة يجب أن توفر المعلومات والبيانات اللازمة التي تسمح للدول الأعضاء باتخاذ قراراتها بالاستناد اليها، وبالتالي ستساعدهم الأمانة على التركيز على عملية صنع القرار من خلال تجميع المعلومات بطريقة متسقة من جميع مواقع المكاتب المحتملة.

73. وذكر الرئيس أنه شعر أن اللجنة قد تناولت بدقة جوانب مختلفة من هذا البند، وكان لجميع الوفود فرصة للرد على تقرير المدقق. وقد انبثقت من المناقشة بعض النقاط الرئيسية الهامة للغاية، والتي ترتبط بشكل خاص بالسلامة المالية للمنظمة. وكان الرأي العام هو أن الوضع المالي سليم، وأن الحوكمة كانت سليمة جدا، وأن التوقعات جيدة نظرا إلى الوضع المالي. ومن ناحية أخرى، لم يلاحظ المدقق الخارجي أي أخطاء هامة، وتبين أن المنظمة في وضع جيد إلى حد معقول، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وفي الختام، اقترح الرئيس قرارًا كان مستعدًا لقراءته، ولكن قبل القيام بذلك، أعطى الكلمة إلى الأمانة.

74. وشكرت الأمانة المدققين الخارجيين على عملهم. وأشارت إلى أن هذه الفترة كانت صعبة وغير مسبوقة بشكل خاص لكل من فريقي الإدارة والأمانة، وكذلك لفريق التدقيق الخارجي. وأعربت الأمانة عن امتنانها للمدقق الخارجي والفريق على مشاركتهم البناءة خاصة خلال فترة الإغلاق بهدف إنجاز التدقيق بنجاح.

75. وشرع الرئيس في تلاوة فقرة القرار المقترحة لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية: "أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون "تقرير المدقق الخارجي"، (الوثيقة WO/PBC/31/3) "، واقترحت إضافة" ... وأوصت بأن يتم تقييم أثر كوفيد-19 على الوضع المالي للمنظمة وأدائها في التقرير التالي للمدقق الخارجي؛ وأوصت كذلك بأن تواصل الأمانة مراعاة التوصيات الواردة في التقرير."

76. وسأل وفد المملكة المتحدة عما إذا كان من الممكن توزيع القرار المعدل حتى تتمكن الدول الأعضاء من التشاور مع عواصمها بشأنه، مشيرًا إلى أنه يحتوي على عنصرين ربما ينبغي النظر فيهما بشكل كامل قبل اتخاذ القرار.

77. وأخذ وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الكلمة وشكر الرئيس على العناصر الجديدة في مشروع فقرة القرار. وبالإشارة إلى العنصر الأخير في مشروع فقرة القرار الجديد، تساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة لا تستطيع الاستمرار في تنفيذ جميع التوصيات الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه يتفق مع الحجج التي أعرب عنها وفد المملكة المتحدة والذي اقترح توزيع مشروع القرار الجديد الذي قد يتطلب في نهاية المطاف إضافة نص جديدة للمشروع المقترح.

78. وأشارت الأمانة إلى أنها ستعمل مع الرئيس على صياغة اقتراح القرار الجديد وتوزيعه على الوفود.

79. وأوضح الرئيس، في معرض تناوله للتعليقات المختلفة، أن النص، ولا سيما الجزء الأول من النص الجديد، يعكس ما قالته الوفود، والتي شدّد العديد منها على تأثير كوفيد-19 على الوضع المالي وأنه ينبغي النظر في أداء الويبو في التقرير المقبل. ولا حاجة إلى التذكير بأن الجائحة العالمية وما نتج عنها من تحديات خلال الأشهر الماضية كانت لها آثار عديدة على النظام المتعدد الأطراف، وينبغي إيلائها الاعتبار الواجب. ويبدو أن الجزء الثاني من النص الذي تم إضافته يتطلب المزيد من

التشاور. وبما أن الدورة تجري في شكل هجين، فإن هذه المشاورات ستستغرق وقتًا طويلا حتى تنتهي. ولذلك، اقترح الرئيس حذف الجزء الثاني والإشارة ببساطة إلى أثر كوفيد-19، وأعرب عن شعوره بأن ذلك سيكون كافياً. وتتوقع لجنة البرنامج والميزانية، في التقرير التالي للمدقق الخارجي على الأقل، معلومات مفصلة حول تأثير الجائحة حتى تتمكن من تقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة. في محاولة لمساعدة اللجنة في اختتام النظر في البند واعتماد القرار، سأل الرئيس وفد المملكة المتحدة إذا كان ذلك سيكون كافيا وإذا سيكون الوفد راضيا عن التعليق الذي يطلب من المدقق الخارجي التفكير في تأثير كوفيد-19 على الوضع المالي وأداء الويبو.

80. وشكر وفد زيمبابوي الرئيس على مشاركة مشروع القرار، لكنه طلب من المدقق الخارجي توضيح إذا كان قد أجرى بالفعل تقييمًا لتأثير كوفيد-19، كما يمكن استنتاجه من التقرير الشفوي الذي تم تقديمه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الوفد مستعد للتحلي بالمرونة فيما يتعلق بنص القرار. ولكن بعض الأعضاء قد لا يوافقون على محتوى النص رغم احتمال موافقة الوفد عليه في حال تم اقتراحه. وإذا كان المدقق هو الذي سيجري التقييم، فيمكن أن يبقى النص كما هو مقترح ويمكن للوفد تأييد اعتماد صيغة النص التي اقترحها الرئيس.

81. وأكد المدقق الخارجي أنه سيبحث بالتأكيد في تأثير كوفيد-19 على الناحيتين المالية والتشغيلية، في تقرير التدقيق للعام التالي. وسيكون هذا الموضوع من بين المواضيع الأساسية التي سيركز عليها المدقق خلال عمله، لا سيما أن العديد من زبائنه الدوليين يولون أهمية قصوى له. وأعرب المدقق عن ثقته في قدرته على تزويد لجنة البرنامج والميزانية بمعلومات مفيدة وقيمة فيما يتعلق بالوضع المالي والرقابي في تقريره للعام التالي.

82. وشكر الرئيس المُدقق الخارجي على التزامه بإدراج التأثير الكبير لكوفيد-19 على أداء الويبو في تقريره التالي، واقترح أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علما بالمسودة الأولية لفقرة القرار المقترح، وتساءل إذا كان وفد المملكة المتحدة مستعدا لقبول النص.

83. وأوضح وفد المملكة المتحدة أنه لم يعترض على الاقتراح أو التفسيرات المقدمة، لكنه أراد التأكد من أن القرارات التي ستتخذها الدول الأعضاء هي قرارات سليمة من الناحية القانونية والإجرائية، وبأنها تتوافق مع أهداف المنظمة والدول الأعضاء. ولذلك، أراد الوفد طلب المزيد من الوقت للنظر في الاقتراح، لكنه لم يعد بحاجة إلى ذلك نظرًا للتوضيح الذي قدمه الرئيس شفوياً حول هذا الاقتراح، والذي يوافق عليه الوفد.

84. وأكد الرئيس على أهمية التزام المدقق الخارجي تجاه لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى التحديات التي فرضتها الجائحة، لا سيما تدابير الإغلاق والعزل التي نتج عنها مستويات معينة من القيود. وكانت تأثير الجائحة على عمل المنظمة على المستوى العالمي معروف جيدًا، ولكنه من الضروري التأكد من أن الويبو قادرة دائمًا على اتخاذ الاحتياطات اللازمة. وأعادت لجنة البرنامج والميزانية القرار إلى الصياغة الأولية المقترحة، بعد أن أخذت بعين الاعتبار المسائل ذات الصلة التي تمت مناقشتها.

85. ونظرًا لعدم وجود تعليقات إضافية، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

86. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون "تقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/31/3).

البند 6 من جدول الأعمال التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية

87. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/4.

88. وعرض الرئيس البند 6 من جدول الأعمال، التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، ودعا الأمانة إلى تقديم التقرير.

89. وذكرت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) أنه تماشيا مع ميثاق الرقابة الداخلية، كان من دواعي سرورها تقديم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي تولتها شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يوليو 2019 حتى 31 ديسمبر 2019. ونظرًا لتعديل الفترة المشمولة بالتقرير، ووفقًا لتوصية المدققين الخارجيين، قامت الأمانة بتعديل تقارير شعبة الرقابة الداخلية بحيث تعكس الفترة الجديدة وذلك لتتماشى مع البيانات المالية وبيان الرقابة الداخلية. وذكرت الأمانة أن التقرير السنوي مدرج في الوثيقة WO/PBC/31/4. وفيما يتعلق بتنفيذ خطط الرقابة، كانت شعبة الرقابة الداخلية قد نفذت بالكامل خطة الرقابة لعام 2019، وكان تنفيذ خطة العمل لعام 2020 على المسار الصحيح رغم إجراء بعض التعديلات المناسبة عليها بسبب الجائحة. وتناولت عمليات التدقيق والتحقيق لشعبة الرقابة الداخلية المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: المشروع الخاص بنظام إدارة المحتوى المؤسسي للويبو (ECM)، وإدارة الخدمات الداخلية في قطاع الإدارة والتنظيم، وعملية الإغلاق المالي، وسياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين، وشراكات الويبو، وإجراءات الشراء، وأنظمة إدارة استفسار العملاء، ونظام دخول المركبات المعتمد من الويبو. وفيما يتعلق بالتحقيقات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل 17 قضية جديدة وإغلاق 20 قضية. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2019، كانت 11 قضية معلقة، من بينها خمس قضايا في مرحلة التقييم الأولي، وقضيتان في مرحلة التحقيق الكامل، وأربع قضايا في وضع انتظار (انتظار قيام كيان آخر بإجراء معيّن). ومن بين القضايا المعلقة، تم البدء في التحقيق بعشر قضايا في عام 2019 وقضية واحدة في عام 2016. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2019، كان متوسط الفترة الزمنية التي تَستغرقها معالجة القضايا 4.2 شهرًا، وهذه الفترة هي ضمن الفترة المستهدفة التي تبلغ ستة أشهر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت شعبة الرقابة الداخلية من استخلاص بعض الدروس من أنشطة التحقيق التي تم تنفيذها. وصدرت ثلاثة تقارير تقدم توصيات بشأن أنظمة إدارة استفسارات العملاء وإجراءات الشراء ونظام دخول المركبات المعتمد من الويبو. وفيما يتعلق بتوصيات الرقابة المفتوحة، واصلت شعبة الرقابة الداخلية إدارة التوصيات والإبلاغ عنها باستخدام النظام المركزي للفريق، الأمر الذي أتاح الحوار التفاعلي مع مديري البرامج ومندوبيهم، من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المفتوحة بشكل فعال. وفي اليوم الذي صدر فيه تقرير عام 2020، كان هناك 117 توصية مفتوحة، ومن بينها 41 توصية ذات أولوية عالية و76 متوسطة الأولوية. وشكلت توصيات شعبة الرقابة الداخلية 86 في المائة من جميع توصيات الرقابة المفتوحة، وتم اغلاق 55 توصية من توصيات الشعبة وست توصيات للمدققين الخارجيين خلال هذه الفترة. وكانت خمسة منها توصيات للمدققين الخارجيين السابقين، وتتم مراقبتها من قبل شعبة الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إغلاق أي توصيات لشعبة الرقابة الداخلية من دون تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى عملها الرقابي، واصلت شعبة الرقابة الداخلية تقديم المشورة المهنية على النحو المطلوب بشأن وثائق السياسات والتقييمات والعمليات التجارية والإطار التنظيمي بأكمله. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لعام 2020، قدمت شعبة الرقابة الداخلية المشورة إلى المدير العام بشأن الخطة المقبلة للمكاتب الخارجية في عام 2021 على النحو الذي قررته الجمعية العامة. وتألفت هذه المشورة من مصفوفة تقييم تحتوي على مجموعة أساسية غير شاملة من أسئلة التقييم ومصادر البيانات ومواقع البيانات. وتلقى قسم التقييم طلبًا للحصول على خدمات استشارية من المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لإجراء

تقييم مسبق. وكان الغرض من هذا التقييم المسبق هو تقييم إذا كان الإطار الفني للمنطقة مفيدًا ومصممًا بشكل جيد. وكانت شعبة الرقابة الداخلية تحضر دورات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل منتظم، وتقدم تقارير حول تنفيذ خطة الرقابة الداخلية وحول نتائج الرقابة والجوانب الأخرى المتعلقة بعمل وأداء الشعبة وكانت أيضا تطلب مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من وقت لآخر. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، عُقدت الدورتان 54 و 55 للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وخلال العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أثار وفد المملكة المتحدة مسألة أن بعض تقارير التدقيق والتقييم لم تتم مناقشتها من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ويمكنني أن أؤكد أنه في وقت لاحق، في الدورة السابعة والخمسين للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تمت مناقشة التقارير المعلقة بشأن الإغلاق المالي وتقارير التقييم والتقارير المتعلقة بالمزايا والمستحقات، وبحلول موعد الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد ناقشت جميع التقارير المنشورة من قبل شعبة الرقابة الداخلية. وحافظت الأمانة على علاقات عمل جيدة مع المدققين الخارجيين من خلال عقد اجتماعات بشكل منتظم حول القضايا المتعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وشاركت الاستراتيجيات والتقارير الفردية بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية وتفادي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط. وعملت الأمانة بنشاط مع المدققين الخارجيين خلال عمليات التدقيق لعام 2019 وقدمت المعلومات اللازمة عند الحاجة. واجتمعت الأمانة بانتظام مع أمين المظالم وكبير موظفي الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم بين مختلف الأطراف. وفيما يتعلق بأنشطة التوعية، وكجزء من جهود الأمانة المستمرة لشرح وظيفة الرقابة الداخلية والترويج لها بشكل أفضل، واصلت الأمانة في التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريبات التمهيدية، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحة المتابعة الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمدراء وكبار الإداريين عند الاقتضاء. وفيما يتعلق باستطلاعات الرضا، واصلت الشعبة السعي للحصول على تعليقات وملاحظات الزملاء حول جودة عملها الرقابي من خلال استطلاعات رضا عن الخطة التي تم وضعها. وأشار التحليل الموحد لنتائج الاستطلاعات إلى متوسط معدل رضا قدره 85 في المائة في استطلاع ما بعد إسناد المهام و76 في المائة بعد سنة واحدة من الخدمة. وسمحت نتائج الاستطلاعات بتحديد أثر عمل شعبة الرقابة الداخلية على التحسينات في الأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات. وساعدت التعليقات الإضافية التي أرسلتها الوحدات التي خضعت للتدقيق/ التقييم من خلال الاستطلاعات، شعبة الرقابة الداخلية على تحديد فرص التحسين. وبالنسبة للتواصل مع الأطراف الأخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الشعبة تعاونها النشط والمفيد والتواصل مع مؤسسات وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبشكل خاص، شاركت شعبة الرقابة الداخلية بنشاط في الاجتماع السنوي لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة (UNRIAS)، من 21 إلى 25 أغسطس 2019 في مونتريال، كندا. وحضرت الشعبة وشاركت في اجتماع محققي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة الذي عقد في الفترة التي تتراوح بين 6 و8 نوفمبر 2019 في جنيف. كما حضرت اجتماع فريق المدققين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة الذي عقد في 28 نوفمبر 2019 في بون، ألمانيا. وفيما يتعلق بالاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية، أكدت الأمانة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تحدث أي حالة أو نشاط يمكن اعتباره بأنه يهدد الاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بموارد الرقابة، تم تزويد شعبة الرقابة الداخلية بميزانية قدرها 5.072 مليون فرنك سويسري لتتمكن من الاضطلاع بولايتها، وهو ما يمثل 0.73 بالمائة من ميزانية الويبو للثنائية 2019/2018. وينبغي أن تغطي شعبة الرقابة الداخلية المجالات ذات الأولوية العالية على النحو المحدد في خطط عملها وبشكل فعال. وقد ساعد تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع المدقق الخارجي، بالإضافة إلى الاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات، على تعزيز الفعالية وتحسين تغطية مجالات المخاطر. وفيما يتعلق بالتدريب، من أجل التطوير المهني المستمر، حضر موظفو شعبة الرقابة الداخلية أنشطة تدريبية مختلفة لاكتساب معارف ومهارات تقنية

وكفاءات جديدة لتعزيز الفعالية التشغيلية للشعبة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمهام الرقابة. وفي المتوسط، حضر كل موظف في شعبة الرقابة الداخلية 10 أيام من التدريب. وشملت هذه التدريبات مكافحة الاحتيال والتحقيق، وتقنيات البحث الاستقصائي، وتحليل البيانات، وجمع البيانات الرقمية، والأمن الإلكتروني، وإدارة النزاعات، وتقييم سياسات العلوم والابتكار، وسياسة العلوم السلوكية، وبرنامج "تيم ميت" (TeamMate) لإدارة المراجعة الداخلية. وبعد أن انتهت الأمانة من ادلاء ملاحظاتها، شكرت الوفود على حسن استماعها وأعربت عن استعدادها للإجابة على أي أسئلة أو تلقي أي تعليقات.

90. وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الرئيس ومدير شعبة الرقابة الداخلية على تقديم تقريره السنوي. وذكرت المجموعة أنها تقدر تقديرا كبيرا دور الإدارة في تعزيز الشفافية والرقابة وإعداد موظفي المنظمة من الناحية المهنية، بواسطة أدوات مبتكرة ومناسبة للرقابة. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لجودة معايير الأمم المتحدة وجهود المدققين الداخليين. وأشارت إلى انه من المهم جدا بذل جهود للوقاية من مخاطر الاحتيال. ويشمل ذلك التوصيات المتعلقة بالتحقق من موارد منظمة الويبو ووضع استراتيجية رقمية للمنظمة، الأمر الذي سيسهل على أعضاء اللجنة الحصول على المعلومات على نطاق أوسع وأتمتة العمليات وتطوير أدوات للتحقق من الخدمات. ورأت المجموعة أن هذه الخدمات يجب أن تستخدم تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لأتمتة العمليات ذات الصلة، ونظرًا لرقمنة الملكية الفكرية، فإن استخدام هذا النوع من المبادرات سيكون أمرًا مثيرًا للاهتمام للدول الأعضاء. وأعربت المجموعة عن اهتمامها في توصيات الأمانة العامة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالإضافة إلى تحسين جهود الشراكة في المنظمة من أجل جعلها تتماشى مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

91. وشكر وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي. ورأت المجموعة أن شعبة الرقابة الداخلية تساهم في تحسين فعالية وشفافية المنظمة بشكل مستمر. ورحبت المجموعة بنتائج أنشطة التدقيق والتقييم التي تم اجرائها في ذلك العام وتتوقع أن تنفذ الأمانة التوصيات في الوقت المناسب. وأخيراً، شجعت المجموعة الأمانة على تنفيذ 117 توصية مفتوحة، لا سيما التوصيات الـ 41 ذات الأولوية العالية المتعلقة بالرقابة.

92. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن ارتياحه لتقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/4 بشأن التقييم والمراجعة لسياسة الويبو للمساواة بين الجنسين والتي تتجاوز تصنيف أداء المتطلبات لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكانت المجموعة تشدد باستمرار على الحاجة إلى التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، فشجعت الويبو على دعم هذه القضايا بما في ذلك الترويج للمبادرات والسياسات ذات الصلة داخل المنظمة على النحو المبين في التقرير.

93. وأعرب وفد جمهورية زمبابوي، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن تقديره لمدير شعبة الرقابة الداخلية لإعداده التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/4. وذكرت المجموعة أهمية شعبة الرقابة الداخلية وتوصياتها وشجعت على استمرار التفاعل بين الإدارة والشعبة. وأشادت المجموعة بالنظرة العامة على التحقيقات الداخلية القائمة حاليا في الويبو. وأشارت المجموعة بأن التقرير غطى الفترة من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2019، وأثنت على مبادرة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في شعبة الرقابة الداخلية. وقد أحاطت المجموعة علما بالتوصيات التالية: التدقيق في نظام إدارة المحتوى المؤسسي للويبو (ECM)؛ التدقيق في إدارة الخدمات الداخلية في قطاع الإدارة والتنظيم؛ التدقيق في عملية الإغلاق المالي؛ مراجعة سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين؛ تقييم شراكات الويبو؛ تقرير عن التورط الإداري في المخالفات المرتبطة بالمشتريات؛ تقرير عن التورط الإداري

في أنظمة إدارة استفسارات العملاء؛ تقرير عن التورط الإداري في نظام دخول المركبات المعتمد من الويبو. واقترحت المجموعة أن تقوم شعبة الرقابة الداخلية بمراجعة جدول أعمال التنمية وأهداف التنمية المستدامة وتقييم شراكات الويبو. وطلبت المجموعة تقرير حول أثر كوفيد-19 على المنظمة.

94. وشكر وفد الصين مدير شعبة الرقابة الداخلية على اعداد التقرير السنوي. وأشار الوفد إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على أعمال الرقابة الداخلية في الويبو، وذكر أن الرقابة الداخلية الفعالة والشفافة ستساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتوقعة وفي تحسين الإدارة. وبعد دراسة تقرير شعبة الرقابة الداخلية بعناية بالإضافة إلى وثائق الشعبة الأخرى المنشورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشار الوفد إلى احراز تقدم ملحوظ في أنشطة التقييم والرقابة وإلى تحسن التعاون بين الشعبة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي. وأعرب الوفد عن ارتياحه لعمل شعبة الرقابة الداخلية في عام 2019. وذكر الوفد عدة نقاط في التقرير. أولاً، كما ورد في الفقرة 6 من تقرير الشعبة، تم تطوير نظام إدارة القضايا الإلكتروني داخليًا ويتم استخدامه من قبل قسم التحقيق. وأيد الوفد هذا النهج لإدارة المعلومات الحساسة المتعلقة بالقضايا المختلفة وفقا لنظام الويبو الداخلي، واعتبره ضروريا. وكما ورد في الفقرة 9، تم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة التقييم للتأكد من امتثالها للسياسات الداخلية والسياسات الأخرى وممارسات الوكالات الأخرى، لا سيما تلك الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة. ورحب الوفد بهذا التقييم الخارجي وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذه في عام 2020 على وظائف التدقيق الداخلي والتحقيق. ثالثًا، رحب الوفد بالنهج المذكور في الفقرة 81 من التقرير، وهو أن شعبة الرقابة الداخلية قامت بالتواصل والتعاون مع خدمات الرقابة في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع تلك خارج هذه المنظومة. وأعرب الوفد عن أمله في نشر خطة عمل الرقابة لعام 2020 على الموقع الإلكتروني في أقرب وقت ممكن. رابعًا، أيد الوفد الرأي الذي تم الاعراب عنه في الفقرة 48 و49 من التقرير، ومفاده أنه ينبغي أن يساهم برنامج "منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء" (WIPO GREEN) والشراكات الأخرى في تعزيز قدرة المنظمة على اقتناص نتائج طويلة المدى وأوسع نطاقًا، والآثار الغير مقصودة لها، على سبيل المثال، بالنسبة لبرنامج "منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء"، شراكة القطاعين العام والخاص. وذكر الوفد أنه خلال عام 2019، تم وضع خطة الويبو الاستراتيجية 23/2019، وهو الأمر الذي شكل نقطة بداية جيدة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى احراز مزيد من التقدم في تلك الشراكة. خامسا، أشار الوفد إلى أنه يقدر الجهود التي بذلها المدير العام والأقسام المعنية والنتائج التي تم تحقيقها فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الرقابة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يعزز البرنامج 19 (التواصل) والبرامج الأخرى تنفيذ تلك التوصيات ذات الأولوية العالية. سادسا، رحب الوفد بالنهج الوارد في الفقرة 71 من التقرير، وهو إجراء شعبة الرقابة الداخلية لتقييم مسبق بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وسيساهم هذا النهج في تحسين المشروع والتصميم، وسيضمن تنفيذه بشكل سليم منذ بداية العمل فيه. وأخيرا، طلب الوفد توضيحا بشأن الفقرة 70 من التقرير. وذكر أن شعبة الرقابة الداخلية قدمت المشورة إلى مكتب المدير العام بشأن التقييم المزمع للمكاتب الخارجية. ونظرًا لأهمية هذا التقييم، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة إذا كان من الممكن أن تقدم شعبة الرقابة الداخلية المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.

95. أعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن تقديره للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي لتطوير ضوابط فعالة ومفيدة لموارد الويبو. وفي هذا الصدد، شكرت المجموعة شعبة الرقابة الداخلية على تقريرها السنوي الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/4 وشكرت المدير على العرض الذي قدمه. وذكر الوفد أن التقرير قدم نظرة عامة شاملة على وظائف المنظمة، واعتبره مصدرًا قيّمًا للمعلومات، فضلاً عن كونه مرجعا يمكن الاستعانة به على مدار العام. ورحبت المجموعة بالعمل الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية في

ذلك العام، وأعربت عن تطلعها إلى صدور التقرير النهائي للتدقيق ووثيقة مراجعة المزايا والمستحقات لهذا العام. كما أعربت المجموعة عن تطلعها إلى التقييم الداخلي للمدقق الخارجي الذي كان من المفترض إجراؤه خلال عام 2020. ودعت المجموعة الويبو إلى إيلاء أهمية خاصة بشعبة الرقابة الداخلية وشراكاتها وأهداف هذه الشركات والنظر في كيفية تقديم إرشادات أفضل بشأن الشراكات وكيفية توثيق الشراكات الجاري العمل عليها أو التي ستقام في المستقبل. وأخيرًا، شجعت المجموعة الأمانة على تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي في الوقت المناسب، وأشارت إلى وجود 117 توصية معلقة من بينها 24 توصية قديمة صدرت قبل عام 2016. ورحبت المجموعة بقيام شعبة الرقابة الداخلية بتنفيذ الأنشطة المختلفة، بما في ذلك أنشطة التحقيق، بطريقة إيجابية ومستقلة.

96. وصرح وفد تونس بأنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد زمبابوي باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الوفد مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقريره السنوي الشامل الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/4 ورحب بالعمل الذي أنجزته الشعبة بهدف ضمان حسن سير عمل المنظمة. وذكر أن شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي لعبا دورًا أساسيًا لأنهما قاما بمراجعة إدارة الموارد المالية للتأكد من أنها سليمة، وأعرب الوفد عن شعوره بالارتياح للرقابة الداخلية وطرق استخدام الميزانية. وأشار الوفد إلى أن عمل شعبة الرقابة الداخلية كان جيدًا، وذلك نظرا إلى عدة عوامل مثل الفترة الزمنية ونطاق الأهداف ونطاق الجدول الزمني وجودة العمل المنجز. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم المحرز من قبل الشعبة من أجل الوفاء بولايتها بطريقة مستقلة. وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي تم اعتبارها من الأولويات، شدد الوفد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل الويبو في السياسات والبرامج وكذلك في إدارة الموارد البشرية. وأشار الوفد بارتياح إلى عمل شعبة الرقابة الداخلية في مجال المساواة بين الجنسين داخل الويبو، وأشار إلى وجود تحسن ملحوظ في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنحاء المنظمة وعلى جميع المستويات. وشجع الوفد أمانة الويبو على اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة التوصيات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية.

97. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشكر الشعبة على التقرير الشامل الذي قامت بإعداده. ومن بين النقاط البارزة في الفترة المشمولة بالتقرير، أشار الوفد إلى أنه متحمس لمعرفة تفاصيل تقييم وتدقيق شعبة الرقابة الداخلية لسياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين. ويبدو أن النتائج والاستنتاجات المستخلصة من هذا العمل المبتكر قد أسفرت عن عدة توصيات مهمة ستكون مفيدة للمنظمة، إذ أنها ستساهم في تعزيز جهودها القائمة حاليا في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشكر الوفد أيضا الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية على جهودهما المستمرة لتنفيذ توصيات التدقيق وإغلاقها. وأشار الوفد إلى أن الأمانة أغلقت عشر توصيات من بين تلك التي تم تقديمها قبل عام 2016، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشجع الوفد المنظمة بشدة على مواصلة تنفيذ وإغلاق توصيات التدقيق المتبقية في أقرب وقت ممكن، لا سيما تلك التوصيات ذات الأولوية العالية التي تم تقديمها قبل عام 2018، والتي تعرّض المنظمة بشكل متزايد للمخاطر طالما بقيت مفتوحة. وأشار الوفد أيضا إلى أن العديد من التوصيات المرتبطة بالموارد البشرية وبرامج التواصل لا تزال مفتوحة. وأعرب الوفد عن تقديره لأي تفاصيل أخرى يمكن أن تقدمها الأمانة بشأن التقدم المحرز غي مجال معالجة هذه التوصيات. وأخيراً، في مجال أنشطة التحقيق، أعرب الوفد عن قلقه لمعرفة قضية الانتقام المزعوم المُثبتة. وطلب الوفد من المدير تقديم مزيد من التوضيحات حول هذه القضية، بما في ذلك إذا كانت من بين الـ 20 قضية التي تم الإبلاغ عنها على أنها مغلقة خلال الفترة وما هي الإجراءات، إن وجدت، التي اتخذتها المنظمة لمعالجة العمل الانتقامي. وأشار الوفد إلى أن قضية الانتقام مذكورة أيضًا في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وانتهز الفرصة ليكرر سؤاله حول التقدم المحرز في تحديث سياسة الحماية من الانتقام، وأعرب عن ترحيبه بآراء شعبة الرقابة الداخلية بشأن ذلك

الموضوع نظرًا لطبيعتها الشاملة. وشكر الوفد الأمانة مرة أخرى، وبشكل خاص مدير شعبة الرقابة الداخلية والموظفين على هذا التقرير المهم للغاية.

98. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقديم التقرير السنوي الذي قدم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة الداخلية المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلّق الوفد أهمية على ضرورة أن تتحلى شعبة الرقابة الداخلية بأكبر قدر من الاستقلالية في عملها واعترف بمساهمتها في تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية الفعالة داخل المنظمة. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالتعاون المستمر بين شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي. كما أعرب عن ترحيبه بالتقرير النهائي الذي ساهم في تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية ودعم الاحتياجات الانمائية للدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، سلط الوفد الضوء على أهمية تعاون شعبة الرقابة الداخلية مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف في مجال الرقابة الداخلية أو الخدمات المماثلة. وشجع الوفد الشعبة على مواصلة تعاونها وتواصلها النشط والمفيد مع مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما المشاركة النشطة في الاجتماع السنوي لممثلي الأمم المتحدة لخدمات التدقيق الداخلي. وفي الختام، لاحظ الوفد بارتياح عدم وقوع أي حدث أو نشاط يمكن أن يهدد الاستقلالية التشغيلية لشعبة الرقابة الداخلية.

99. وأعرب وفد كندا عن امتنانه لشعبة الرقابة الداخلية على عملها بشأن الشفافية والرقابة في المنظمة. كما أعرب عن رغبته في تهنئة شعبة الرقابة الداخلية على إنجازاتها التي أدت إلى تجاوز مستوى الأداء المطلوب في خطة عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى حصول الشعبة على جائزة أفضل تقرير عام للتدقيق الداخلي في يوليو 2019. وأشاد الوفد للتقييم الغني بالمعلومات الذي أعدته الشعبة بشأن شراكات الويبو، والذي وصفته الشعبة بأنه الأول من نوعه في مجال تقييم الشراكات بشكل شامل ومستقل في الويبو. وفيما يتعلق بالعمل الاستشاري للشعبة، ذكر الوفد أن شعبة الرقابة الداخلية قدمت المشورة لمكتب المدير العام السؤول عن المكاتب الخارجية في 21/2020، وتألفت هذه المشورة من مصفوفة تقييم تحتوي على مجموعة أساسية غير شاملة من أسئلة التقييم ومصادر البيانات ومواقع البيانات. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالمعلومات الإضافية المقدمة من شعبة الرقابة الداخلية حول مصفوفة التقييم، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأسئلة ومصادر البيانات ومواقع البيانات، والتي قد تكون مفيدة للدول الأعضاء والأمانة للبحث في إعداد مواصفات التقييم المقبل للمكاتب الخارجية.

100. وشكر وفد الاتحاد الروسي مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي المقدم. وذكر الوفد أنه يؤيد بشدة دمج أنشطة التدقيق الداخلي في جميع جوانب عمل المنظمة. وفيما يتعلق باستقلالية شعبة الرقابة الداخلية، أشار الوفد إلى أنه خلال العام الماضي، في قسم الموارد المالية الإدارية، كان عمل شعبة الرقابة الداخلية كافيا لهذا القسم للوفاء بولايته بالكامل. وذكر أن العمل المتعلق بالتكنولوجيات الجديدة التي يتم دمجها يتطلب معلومات وموارد إضافية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا أمر مهم للدول الأعضاء وانه من المهم جدا الحصول على تقييم شعبة الرقابة الداخلية لهذا الموضوع. ورأى الوفد أن هذه الأداة مهمة جدا بالنسبة لنظام الويبو ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وأعرب الوفد عن تطلعه للعمل المستقبلي لشعبة الرقابة الداخلية لا سيما فيما يتعلق بتقديم تقييمات مستقلة وذات جودة عالية لعمل المنظمة. وشكر الوفد شعبة الرقابة الداخلية على التقرير الخاص بالتوصيات. وأيد الوفد النهج المتبع لإعادة تقييم المخاطر والمتمثل بتنفيذ التوصيات ونظر بإيجابية في التقييم السنوي لعمل المنظمة في تلك الفترة. وذكر الوفد أنه يرغب في المساهمة بنشاط في العمل الجاري.

101. وفي معرض الرد على أسئلة الوفود المختلفة، أعربت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) أولاً عن تقديرها للتعليقات والاستفسارات القيمة التي أثارها المندوبون الموقرون بشأن عمل شعبة الرقابة الداخلية. وأشارت الأمانة إلى أن اهتمام الدول الأعضاء بعمل الشعبة كان أمرًا مشجعًا. أولاً، بالنسبة لما ذكره وفد زيمبابوي بشأن تقييم كوفيد-19، ذكرت الأمانة أن هذا الأمر جزء من التعديل الجاري لخطة 2020. وأشارت الأمانة إلى أنها تبحث حاليا مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الموضوع، وستناقشه أيضا مع مديري البرامج لتحديد كيفية إجراء تقييم الاستجابة لكوفيد-19. وسيكون لدى الأمانة العامة تقرير عن هذا الموضوع بحلول عام 2021. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الصين، أو بالأحرى المعلومات الإضافية المطلوبة بشأن مشورة شعبة الرقابة الداخلية ومصفوفة التقييم، والتي تغطي أيضًا السؤال الذي طرحه وفد كندا، أوضحت الأمانة أن هذه المشورة تقتضي بتطوير مصفوفة تقييم تحتوي على الأسئلة المحتملة حول الفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة، والمعايير التي استندت اليها الأمانة لإجراء التقييمات. وكانت تلك مجموعة من الأسئلة غير شاملة، وبدورها نظرت الأمانة في جميع البرامج الشاملة التي أثرت على عمل المكاتب الخارجية. ولذلك، فإن الأسئلة الواردة في المشورة قد تم إثرائها بمزيد من المعلومات المقدمة من مختلف البرامج. وعندما يتم تعيين المستشار الخارجي المستقل، سيتم إجراء هذا التمرين لتقييم ومعرفة كيف يمكن تحسين مصفوفة التقييم هذه. وكان هذا الأمر في مرحلة التخطيط. واشارت الأمانة إلى أنه سيتم اطلاع الدول الأعضاء بشكل مستمر على المعايير الخاصة بنطاق ومنهجية هذا التقييم ومواصفاته. وفيما يتعلق بملاحظات وفد المملكة المتحدة التي ذكرت تقريرًا عن المزايا والمستحقات، والذي كان موجودًا على موقع الويبو العام، يمكن للأمانة إرسال رابط إذا كان ذلك مطلوبًا بشكل منفصل. وتناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول التحقيق في قضية الانتقام المثبتة. وأوضحت الأمانة أنه وفقًا لسياسة الحماية من الانتقام، بمجرد اكتمال التحقيق من قبل شعبة الرقابة الداخلية تُعد القضية مغلقة في سجلات الأمانة، وقام محققًا مستقلاً عيّنه رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق بالتحقيق بهذه القضية. وقد تم إغلاق هذه القضية أيضًا في نظام إدارة القضايا. ووفقًا للقواعد والإجراءات الحالية، اصبحت القضية في عهدة السلطة التأديبية المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذكرت الأمانة أن سلطة مختصة ستتناول الإجراءات المتعلقة بهذه القضية في المستقبل. وشكرت الأمانة وفد الاتحاد الروسي على الإشارة إلى الحاجة إلى موارد إضافية لاقتناء وتطوير أدوات جديدة. وقدم مدير شعبة الرقابة الداخلية تحديثًا مفاده أنه كان بالفعل في حوار مع مكتب المراقب المالي بشأن هذا الموضوع، وأن الأمانة تعمل على الحصول على موارد إضافية لتلك الأدوات وأن مكتب المراقب المالي قد وافق على تخصيص الأموال اللازمة لها. ونتيجة الجائحة، تأخر العمل على هذا الموضوع بسبب الحاجة إلى الاستعانة بمستشارين خارجيين. وأكدت الأمانة للجنة البرنامج والميزانية أنه لن يكون هناك أي نقص في الموارد بفضل الدعم المقدم من قبل المراقب المالي. وذكرت الأمانة أنها قد عالجت جميع الاستفسارات والأسئلة وأنها مستعدة لمعالجة أي موضوع إضافي، إن وجد، بصدر رحب.

102. وانتقلت الأمانة إلى المخاوف التي أثارتها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة بالإضافة إلى وفد تونس، بشأن تنفيذ التوصيات المعلقة. وصرحت الأمانة أنه من واجبها التدخل لطمأنت الوفود بأن هذا الموضوع قد تم أخذه على محمل الجد من قبل الأمانة وأن المدير العام يضمن استجابة سريعة من قبل مديري البرامج المعنيين للتوصيات المعلقة. وذكرت الأمانة أن الفقرة 60 من تقرير شعبة الرقابة الداخلية أشارت إلى المخاوف المذكورة أعلاه. وأعربت عن رغبتها في لفت انتباه الوفود إلى أنه يُبين الجدول في الصفحة 14 من التقرير أنه تم إغلاق 62 من أصل 155 توصية مفتوحة من الفترة السابقة. ويمثل ذلك 40 في المائة من التوصيات التي كانت مفتوحة، والتي أضافت اليها الشعبة 24 توصية جديدة مما أدى إلى الحصول على 117 توصية. ويدل ذلك الأمر أن الأمانة العامة تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد. ولكن، كما أوضحت الأمانة

في الماضي، كانت هناك في بعض الأحيان تحديات في إغلاق بعض التوصيات لأنها كانت تتطلب وقتا طويلا. ففي بعض الحالات كان ينبغي وضع أنظمة معينة. وأحد هذه الأنظمة هو نظام إدارة المحتوى المؤسسي (ECM) الذي استعرضته الشعبة مؤخرًا. وكان هذا المشروع قد بدأ منذ عدة سنوات وكانت توصيتان أو ثلاث توصيات طويلة الأمد مرتبطة بتنفيذه النهائي. وقد تم احراز تقدم ملحوظ في تنفيذ هذا المشروع وعندما يتم الانتهاء من وضع نظام إدارة المحتوى المؤسسي، يمكن تقليل عدد التوصيات الطويلة الأمد التي كانت مفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2019، تم الاتفاق على أن تقوم شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمراجعة التوصيات الطويلة الأمد أو ذات الأولوية العالية لمعرفة إذا كانت لا تزال مفيدة أم لا وفهم أسباب كونها ذات أولوية عالية. وفي الواقع، تم احراز التقدم في بعض التوصيات ولكنه لم يتم تنفيذها بشكل كامل، وقد يعني ذلك أنها قد لا تستحق الأولوية العالية التي تم إعطاؤها لها. وذكرت الأمانة أن هذا الاستعراض قد أعاقه كوفيد-19 وأنه تم إجراء مناقشة مؤخرًا مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن هذا الموضوع، ونأمل إعادة تنفيذ هذا الاستعراض في المستقبل القريب للتمكن من احراز التقدم في تنفيذ التوصيات المفتوحة وإغلاقها. وشكرت الأمانة وفدي الصين والولايات المتحدة الأمريكية على ملاحظاتهما المشجعة والإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات.

103. وشرع الرئيس في تلاوة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

104. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/31/4) وشجّعت الأمانة على مراعاة التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

البند 7 من جدول الأعمال تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

105. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/5.

106. وافتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال، تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/5. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض تقرير البند 7.

107. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تُكمل التقارير المرحلية المقدمة سابقًا إلى لجنة البرنامج والميزانية، وتقدم للدول الأعضاء آخر المستجدات حول التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو. وأبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أن الوثيقة تقدم لمحة عامة عن وضع تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناتجة عن الاستعراضات التي تم تنفيذها خلال الفترة من 2010 إلى نهاية مايو 2020، بالإضافة إلى مقترحات الأمانة بشأن وضع تلك التوصيات، ليتم النظر فيها من قبل الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أن وحدة التفتيش المشتركة أصدرت 34 توصية جديدة ذات صلة بالويبو بناءً على نتائج ست استعراضات، ومن بينها عشر توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية والتوصيات الأربع والعشرين المتبقية إلى الرؤساء التنفيذيين. وكانت أقدم توصية من السنوات السابقة قد صدرت إثر استعراض تمّ تنفيذه عام 2012 حول موضوع إدارة الإجازات المرضية الموجه إلى الرؤساء التنفيذيين. وكانت جميع التوصيات الأخرى المعلقة والتي هي قيد التنفيذ من قبل الويبو ناجمة عن استعراضات صادرة بين عامي 2016 و2019. ومنذ التقرير الأخير المقدم إلى الدول الأعضاء (الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/6) والذي يتناول نفس الموضوع، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تسع استعراضات، وتم اعتبار سبعة منها مهمة بالنسبة للويبو. وسلطت الأمانة الضوء على أن الملحق 1 من التقرير المقدم في الدورة يحتوي على توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتي قرّرت الويبو العمل على تنفيذها. بالإضافة إلى متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة أبلغت الأمانة لجنة

البرنامج والميزانية بأنها واصلت العمل لتيسير وتنسيق الردود على استبيانات هذه الوحدة. وأشارت الأمانة إلى سؤال أثير في جلسات الإحاطة الخاصة بالمجموعة الإقليمية التي عُقدت في الأسبوع السابق لدورة لجنة البرنامج والميزانية، فيما يتعلق بتنفيذ التوصية 6 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة 6/2019 بعنوان استعراض لجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وأكدت الأمانة أنه بعد فحص الوثيقة وأوراق العمل المتعلقة بها، اعتُبرت هذه التوصية قيد التنفيذ. وبالتالي، تم تعديل فقرة القرار المتعلقة ببند جدول الأعمال هذا، بعد موافقة الرئيس.

108. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره للأمانة وترحيبه بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الذي ساعد الدول الأعضاء على فهم التقدم المحرز من قبل الأمانة في سبيل تسهيل عمل وحدة التفتيش المشتركة. وتوقعت المجموعة أن يستمر تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة حسب الحاجة. ولاحظت المجموعة أنه لم يطرأ أي تغيير على استعراض سياسة السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة. ومن أجل تعزيز الفعالية وتقليل التكاليف التي ستزداد في المستقبل نظرا لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي، طلبت المجموعة وضع خطة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ولاحظت المجموعة كذلك أن هناك توصية واحدة معلقة ترتبط بسياسات وممارسات حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات، والتي ترغي الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، لا سيما توضيح كيفية تنفيذ هذه التوصية. بالإضافة إلى ذلك، أرادت المجموعة معرفة إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد قامت بمراجعة وتأكيد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وخاصة تلك الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين.

109. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/31/6، تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتي مكنت الدول الأعضاء من مراقبة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الفريق عن ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ورحب بجهود الأمانة وعملها لتيسير وتنسيق الردود الموجهة إلى وحدة التفتيش المشتركة ضمن إطار الاستعراضات الجديدة وتلك قيد التنفيذ. ولاحظت المجموعة أن غالبية التوصيات الواردة في الاستعراضات التي أجريت في عام 2019 قد تم قبولها وتنفيذها. وشجع الفريق الأمانة على مواصلة العمل لتنفيذ التوصيات المتبقية. وفيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات معينة من قبل الدول الأعضاء، أعربت المجموعة عن التزامها بالمشاركة في المناقشة حول عملية التنفيذ.

110. وشكر وفد الصين الأمانة على تقديمها آخر المستجدات وعلى الجهود التي بذلتها في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأعرب عن رضان بأن وضع تنفيذ التوصيات بحلول نهاية مايو يشير إلى أن غالبية التوصيات قد تم تنفيذها. وأشار الوفد أيضا إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات من شأنه أن يساهم في تحسين عمل الويبو وتمكين المنظمة من الاندماج بشكل أفضل في إطار الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى أنه ليس لديه أي اعتراض على تقييم الأمانة الوارد في المرفق الأول بالتقرير. وأشار إلى أنه يريد اغتنام الفرصة للتعبير عن رأيه بشأن أحد تقارير وحدة التفتيش المشتركة المنشور في نهاية عام 2019، بعنوان إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة، الوثيقة JIU/REP/2019/5. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه بالنسبة لمنظمة تابعة للأمم المتحدة مثل الويبو، التي تتمتع بأنظمة متقدمة لتكنولوجيا المعلومات واتصالات والتي قامت بإدارة كمية كبيرة من البيانات التقنية التجارية، يجب الأخذ بعين الاعتبار الفوائد والمخاطر المرتبطة بخدمات الحوسبة السحابية بشكل كامل، لا سيما فيما يتعلق بأمن البيانات. وأكد الوفد أن هذا التقرير يمكن أن يساعد الويبو على توجيه عملها في هذا المجال. وأشار الوفد إلى تقييم الأمانة للتوصية 2 في الوثيقة JIU/REP/2019/5، وأكد أن عدم القدرة

على التنبؤ بنفقات مزودي الخدمات السحابية التجارية يشكل تحديًا كبيرًا. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء تقييم وتحليل للتوصيات الأخرى الواردة في التقرير JIU/REP/2019/5 من قبل الأمانة وأشار إلى استعداده للتعاون مع الأمانة.

111. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على التقرير والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، لا يزال يشجّع الأمانة على اتخاذ تدابير إضافية لتقييم وضع تنفيذ تلك التوصيات بشكل أفضل، بما في ذلك التشاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن هذا الموضوع. وأشار الوفد إلى أن إحدى التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مراجعة سياسات وممارسات حماية الأشخاص الذين يبلغون عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة قد تم تحديدها على أنها معلقة وموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن التقرير يشير إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم 3 لأن سياسة الويبو للحماية من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك وبسبب التعاون مع عمليات التدقيق أو التحقيق المأذون بها حسب الأصول، لم يتم تحديثها منذ عام 2017. وأشار الوفد إلى مداخلته السابقة فيما يتعلق بالبند 4 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وكرر توصية هذه اللجنة للأمانة بتحديث هذه السياسة في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أفضل الممارسات المرتبطة بالتوصية رقم 3 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة هذا. وأشار الوفد إلى أن التقرير ذكر أن التوصية رقم 2 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسة السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة قد تم الموافقة عليها وهي قيد التنفيذ. وكرر الوفد بيان المجموعة باء بشأن التوصية، وأعرب عن اعتقاده أن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات يجب أن يكونوا قدوة وألا يسافروا بالدرجة الأولى إلا في حال عدم وجود خيار آخر للسفر. وأشار الوفد إلى أن رؤساء المنظمات لا ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار التكلفة فحسب، بل أيضًا نظرة المجتمع إليهم كونهم يسافرون دائما في الدرجة الأولى في حين أنهم يقومون بإدارة منظمة تابعة للأمم المتحدة.

112. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علما بالتقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والذي تضمن معلومات قيّمة لفهم التقدم المحرز من قبل الأمانة في تنفيذ توصيات هذه الوحدة. وأشار الوفد إلى أن 86 بالمائة من 345 توصية من توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة منذ 2010 وذات الصلة بالويبو قد تم تنفيذها وتم إغلاق 8 بالمائة إضافية والموافقة على 4 بالمائة والتي هي حاليا قيد التنفيذ. وشجع الوفد الويبو على مواصلة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة وحث الأمانة أيضًا على مواصلة تيسير وتنسيق الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة والمقابلات المتعلقة بالاستعراضات الجارية والجديدة مع مراعاة خصوصيات المنظمة.

113. وأعرب وفد كندا عن تقديره للأمانة لإعدادها تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفيما يتعلق بإدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة، JIU/REP/2019/5 ، أشار الوفد إلى أن التوصية رقم 2 ذات الصلة تتضمن وضع أحكام واستراتيجيات مالية تسهل التكيّف والاستجابة والاستخدام الفعال للنفقات التشغيلية والاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة. وأشار الوفد كذلك إلى أنه تم الموافقة على التوصية وتنفيذها. وكان الوفد مهتمًا لمعرفة إذا كان كبير مسؤولي المعلومات قد تصور الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها لتبني نهجا مرنا فيما يتعلق بالنفقات ذات الصلة، ونظرًا للتقييم الذي مفاده أن عملية الإدارة المالية للمنظمة بحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونة.

114. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد تقرير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية وأشار إلى أن التوصيات بشكل عام هي قيد التنفيذ. وأشار الوفد إلى ضرورة ذكر ذلك في تقرير شعبة الرقابة الداخلية. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الويبو ولا سيما في مجال تنفيذ سياسة اللغات. وذكر الوفد أيضا أن تقرير وحدة

التفتيش المشتركة بشأن الأمن الإلكتروني ينبغي أن يكون مهمًا أيضًا بالنسبة للويبو نظرًا لأن العمليات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام التكنولوجيات الحديثة. واقترح الوفد أن يتضمن تقرير شعبة الرقابة الداخلية التوصيات الموجهة إلى الهيئات الرئاسية وكذلك التوصيات المرسلة إلى الهيئات التنفيذية، وذلك من أجل تحسين جودة هذا التقرير. وشدد الوفد على أن هذا النوع من التقارير سيغطي بشكل كامل متطلبات الدول الأعضاء وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى آراء الأمانة بشأن هذا الاقتراح.

115. وأشار وفد المكسيك إلى التقرير الذي قدمته الأمانة والجهود التي بُذلت لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وسلط الضوء على أهمية تلك التوصيات فيما يتعلق بالأمن الالكتروني وهو موضوع مهم جدا بالنسبة للمنظمة، كما أشارت اليه الوفود الأخرى التي تحدثت من قبل. وذكر الوفد أيضا أن الوفود الأخرى تحدثت بشأن التوصية التي ظلت معلقة منذ عام 2017 بشأن السفر. وشدد الوفد على أنه نظرا لما حدث في العام الماضي والفترة الصعبة التي مرت بها المنظمة، ومع تقليص عدد السفرات، كان ينبغي للويبو أن تغتنم الفرصة لتعديل سياساتها ذات الصلة بهذا الموضوع لتصبح متوافقة مع السياسات التي اعتمدتها المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

116. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها المختلفة. وردا على البيانات التي أدلت بها الوفود، ذكرت الأمانة أن العديد من الوفود أشارت إلى التوصيات الموجهة للرؤساء التنفيذيين. وأضافت الأمانة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تشرف على تنفيذ الأمانة للتوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين، وأشارت إلى تلك الواردة في الوثيقة تحت الملحق الثاني من التقرير ويمكن لرئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن يؤكد للدول الأعضاء على ذلك. وذكرت أن توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن السفر قد تم قبولها وأن المدير العام القادم سينظر في هذه المسألة بهدف معالجة مسألة السفر بالدرجة الأولى من قبل الرؤساء التنفيذيين، وهذا هو الأمر الوحيد الذي كان معلقا بالنسبة لهذه التوصية. وبالنسبة لمسألة التوصية المعلقة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه المسألة مرتبطة بالتوصية رقم 10، بدلاً من التوصية 3، وسيقدم كبير مسؤولي الأخلاقيات توضيحات بشأن هذه التوصية. تناولت الأمانة أسئلة الأمن الالكتروني التي أثارتها وفود الصين والاتحاد الروسي وكندا والمكسيك. وأقرت الأمانة بالتعليق الذي أدلى به وفد الصين بشأن أهمية أمن البيانات مع انتقال الويبو إلى السحابة، وأشارت إلى أن الأمانة نظرت بجدية في ذلك الموضوع. وذكرت أنه تم اتخاذ عدد من التدابير للتأكد من أخذ الأمن الالكتروني والضوابط الداخلية في عين الاعتبار خلال بحث المنظمة في مسألة استخدام الخدمات السحابية. وأشارت الأمانة إلى أنه تبين للويبو أن أمن مزودي الخدمات السحابية أعلى بكثير مما يمكن أن توفره الويبو داخليًا بعد أن قامت بتقييم أمن مزودي الخدمات السحابية من خلال أطراف مستقلة، وبالتالي، ستستفيد المنظمة من الميزات المتقدمة للأمن الالكتروني بعد نقل أنظمة الويبو إلى السحابة. وذكرت أيضًا أن هناك عددًا من الضوابط الداخلية التي يتم فرضها من خلال بعض السياسات، بما في ذلك السياسة الخاصة بخدمات الاستضافة السحابية، والتي تحكم استخدام السحابة داخل الويبو. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الأمانة أنه يتم تقييم المخاطر المرتبطة بجميع مقدمي الخدمات الخارجيين قبل أن توقع الويبو عقدًا معهم. وأشارت إلى أن الضوابط الداخلية المعتمدة حاليا كانت فعالة جدا وقد تم استخدامها على نطاق واسع داخل المنظمة. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفدا الاتحاد الروسي والمكسيك حول أهمية التدقيق الجاري في مجال الأمن الالكتروني في منظومة الأمم المتحدة، والذي يشمل مراجعة سياسات وممارسات الأمن الالكتروني، أشارت الأمانة إلى أن هذا الأمر مهم جدا بالنسبة للويبو وأن المنظمة تشارك بنشاط في المراجعة. وأوضحت الأمانة أنها تريد تقديم توضيحات بشأن المسألة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول التوصية رقم 10. وشددت الأمانة على أنه من المهم جدا أن يقوم مكتب الأخلاقيات بإجراء التدريب الذي يشكل أحد الأنشطة الرئيسية التي سيستمر هذا المكتب بتقديمها على نطاق

واسع باستخدام وسائل مختلفة. وشددت الأمانة على أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى عدم الالتزام بالعديد من خطط التدريب التي كانت مقررة مسبقا، وبالتالي لم يتم تحقيق الأهداف بالكامل وكانت هذه الجائحة السبب الرئيسي لعدم تنفيذ الأنشطة في الموعد المحدد. وأشارت الأمانة إلى أن مكتب الأخلاقيات كان يبحث في الطرق الممكنة لإجراء التدريب بشكل فعال والطرق المختلفة للوصول إلى الجمهور، بما في ذلك التدريب الفعلي، فهو كان مدركًا أن الجميع متعب ومرهق من استخدام تطبيقي "سكايب" Skype و"زوم" Zoom. وطمأنت الأمانة الوفود بأن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين تخضع للمراجعة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأن ذلك قد تم في الاجتماع الأخير. وسلطت الأمانة الضوء على التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية في الملحق، وأشارت إلى أن عدد هذه التوصيات كان صغيرا جدًا. وذكرت أن العدد هو اثنين، وإحداهما فقط جديدة. وأشارت الأمانة إلى وجود 12 توصية موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين، ومن بينها أربع توصيات جديدة. وأضافت أن ثماني توصيات فقط للويبو ما زالت معلقة ومن المحتمل أن يتم اغلاقها في الفترة المقبلة.

117. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى رغبته في اغتنام الفرصة والاستفادة من حضور كبير مسؤولي الأخلاقيات لمتابعة سؤال سبق أن طرحه في إطار بند جدول الأعمال بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وقد أثاره الوفد أيضًا خلال مناقشة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن التقدم المحرز في عملية المراجعة والاطلاع على آخر المستجدات حول سياسة مكافحة الانتقام. ولاحظ أنه قد مرت عدة سنوات منذ آخر مراجعة للوثيقة وسيكون من المفيد جدًا معرفة التقدم المحرز.

118. وأبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أن القضية التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأخلاقيات كانت تحت بند جدول أعمال لجنة التنسيق وليس لجنة البرنامج والميزانية، وبالتالي، سيتم تناول الأسئلة والاقتراحات بالتفصيل خلال اجتماع لجنة التنسيق. وأبلغت الأمانة الرئيس أنها تريد تقديم توضيحات للمسائل التي أثارها وفدا كندا والصين فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالحوسبة السحابية والإدارة المالية والحد من التكاليف. وأشارت إلى أنها تدرك أنه في حال استخدام التقنيات الجديدة مثل السحابة العامة، قد يحتاج الإطار التشغيلي المالي إلى تعديل وفي حالة السحابة تم القيام بذلك بالفعل. ويعتمد إطار العمل على الدورات الربع سنوية والمراقبة المستمرة. وفي بداية كل دورة، يتم إجراء تقييم للتكلفة، ويتم وضع طلب شراء للربع القادم من استهلاك الموارد على السحابة. وخلال الدورة، تسمح التقارير اليومية مراقبة المبالغ الفعلية التي يتم انفاقها بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، تتم مقارنة الفواتير الشهرية لمزود السحابة مع المبالغ المقدرة. وأشارت الأمانة إلى أنه يتم إجراء تعديلات ربع سنوية استنادا إلى النفقات الفعلية لتحسين التقديرات المستخدمة للدورات اللاحقة. وتقوم الأمانة بتنفيذ عمليات شراء بالجملة كلما سنحت لها الفرصة. وتستفيد الويبو من خصومات كبيرة عندما يتم شراء المنتجات أو الخدمات مسبقًا بكميات كبيرة، ويؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الوفورات على المستوى المنظمة من خلال وفورات الحجم. وسلطت الأمانة الضوء على أنه فيما يتعلق بتدابير الحد من تكاليف استخدام السحابة التي تم وضعها، استعانة الويبو بآليات خاصة توفرها منصة مزود خدمات السحابة والتي تسمح بإرسال إنذارات وتنبيهات تلقائية في حال وصول مكون ما إلى مستوى محدد مسبقًا. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الأمانة في استخدام عمليات جديد للإدارة المالية للمنظمة. وقد تم وصف ذلك على أنه عملية تشغيلية وتقنية ومالية يتم من خلالها مراجعة الهيكل والتكاليف الجارية وتحديد الفرص المتاحة للحد من التكاليف على مستوى المنظمة. وتم اعتماد تدبير إضافي للحد من التكاليف وهو الاستخدام الاستراتيجي للميزات عند الطلب الخاصة بالسحابة والتي يمكن استخدامها ودفع تكاليفها عند الحاجة فقط. وشكل هذا الأمر ميزة مقارنةً باستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المحلية التي تكون في كثير من الأحيان غير مستخدمة خلال فترة الليل أو في عطلات نهاية الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أن بيئة السحابة توفر قدر كبير من التفاصيل من ناحية

المعلومات، فهي تسمح بتحديد مجال العمل أو القسم الذي استهلك موارد السحابة. ويتم تسجيل هذه المعلومات تلقائيًا ومشاركتها مع جميع الأطراف المعنية داخل المنظمة. وسلطت الأمانة الضوء على أن استخدام الخدمات السحابية أدت إلى تحسين الشفافية بسبب دقة المعلومات المتوفرة حول التكاليف والفرص المتاحة للحد من التكاليف.

119. ولخص الرئيس المناقشات التي أجرتها الوفود وأشار مرة أخرى إلى أن جميع المداخلات سعت إلى تشجيع العمل المشترك وإلهام إدارة الويبو، لا سيما فيما يتعلق بنتائج التقرير الذي تم تقديمه. وأعربت الوفود عن رغبتها في الاستمرار في احراز التقدم في العمل وتحسين أساليب العمل وتحسين أساليب الرقابة. وأكد الرئيس أنه فيما يتعلق بالتدقيق، فإن جائحة كوفيد-19 قد أثرت على عمل الويبو، وأدت إلى وضع شروط عمل جديدة، وأن تلك الظروف توفر بعض الإيجابيات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف رغم كل شيء. وفيما يتعلق بالتمويل، أشار الرئيس إلى انخفاض عدد الرحلات الجوية وأنه تم ادخال تعديلات طفيفة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات بسبب الجائحة، مما جعلها تلعب دورًا مهمًا للغاية خلال هذه المرحلة. وشدد الرئيس على أهمية التكنولوجيا وأمنها، كما أشارت اليه العديد من الوفود، لأنه يمكن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي للتدريب عن بعد ومساعدة الباحثين والمبدعين والأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين هم بحاجة إلى هذه الأدوات. وقد ساعدت هذه الأدوات المنظمة على تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام. وفيما يتعلق بتعليقات كبير مسؤولي الأخلاقيات حول موضوع الانتقام، أشار الرئيس إلى أن الأمانة ذكرت أنه ستتم مناقشة هذه المسألة خلال اجتماع لجنة التنسيق. وشكر الرئيس الأمانة على التزامها باطلاع الدول الأعضاء على التطورات التي ستطرأ على هذه القضية في لجنة التنسيق، الأمر الذي سيساهم في توضيح هذه المسألة بشكل أفضل بالإضافة إلى تلبية توقعات الوفود حول هذا الموضوع.

120. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

121. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/31/5)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية:

- JIU/REP/2019/9 (التوصية 2)؛
- JIU/REP/2019/6 (التوصيات 2 و3 و5 و7)؛
- JIU/REP/2019/5 (التوصية 2)؛
- JIU/REP/2019/4 (التوصية 1)؛
- JIU/REP/2019/2 (التوصية 4)؛ على النحو المبيّن في هذا التقرير؛

"3" وأحاطت علما بأن حالة تنفيذ التوصية 6 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2019/6 هي "قيد التنفيذ"؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

البند 8 من جدول الأعمال تقرير أداء الويبو 19/2018

122. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/6.

123. وافتتح الرئيس البند 8 من جدول الأعمال، تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018، ودعا الأمانة إلى عرض التقرير.

124. وأوضحت الأمانة أن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 قدم تقييماً شاملاً وشفافاً للأداء المالي والبرنامجي في الثنائية 2019/2018. وقد تم إعداد تقرير أداء الويبو وفقًا للمادتين 2.14 و2.14(ثانيا) من القواعد واللوائح المالية التي اعتمدتها الجمعيات في أكتوبر 2017. وإن تقرير أداء الويبو 19/2018 هو تقرير يصدر في نهاية الثنائية ويقيّم التقدم المحرز و/أو النتائج المرتقبة المحققة، والتي يتم تحديدها بواسطة مؤشرات الأداء والموارد المعتمدة في البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وبناءً على تقييم بيانات الأداء للثنائية 2019/2018 من بين 484 مؤشر أداء: كان 357 مؤشر "محقق كلياً"، أي بنسبة 74 في المائة؛ و35 "محقق جزئيا"، أي 7 في المائة؛ و59 مؤشراً "غير محقق"، وهو ما يمثل 12 في المائة؛ و24 مؤشراً "غير قابل للقياس"، وهو ما يمثل 5 في المائة؛ وتم التخلي عن 9 مؤشرات أي 2 في المائة. ومن أجل تسهيل قراءة الوثيقة وجعلها أقصر، تم توفير جداول بيانات الأداء لكل برنامج بشكل مفصل باستخدام الروابط الالكترونية وشفرات الاستجابة السريعة (QR). وتهدف وشفرات الاستجابة السريعة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات باستخدام الأجهزة المحمولة. ويمكن قراءة شفرات الاستجابة السريعة QR بواسطة كاميرا الهاتف المحمول. وسمحت هذه الميزة الجديدة بتسليط الضوء على ملخص الإنجازات في لوحات بيانات الأهداف الاستراتيجية مع ضمان عدم فقدان أي معلومات موجهة للقارئ. وقدم تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو 19/2018 الدعم اللازم لضمان أن يكون تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018 موثوقا وصحيحا.

125. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره الأمانة على إعداد التقرير الشامل ورحب بالجهود الإضافية لتبسيط وتحسين التقارير ضمن هذا الإطار. وكانت لوحات بيانات الأهداف الاستراتيجية، والتحسينات التي أُدخلت على التقرير المرحلي بشأن الصناديق الاستئمانية، وإضافة عرضاً عاماً للأداء بحسب النتائج المرتقبة مفيدة بشكل خاص. وقد سمح ذلك للدول الأعضاء بالحصول على تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج مقارنة بالأهداف المحددة له، وهو مؤشر مهم للقيمة مقابل المال. ورحبت المجموعة بالنتيجة المالية الإيجابية للغاية للثنائية 2018-2019، والتي فاقت بشكل كبير الإيرادات المتوقعة. وتعزى هذه النتيجة إلى حد كبير إلى إيرادات الرسوم، وأكد الوفد الدور المهم الذي تلعبه أنظمة التسجيل في الويبو باعتبارها العمود الفقري المالي للمنظمة. ولكن، أشار الفريق إلى أن عدد الطلبات بموجب نظام لاهاي كان أقل بنسبة 18.5 في المائة من تقديرات 19/2018. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى المزيد من عمليات الانضمام إلى نظام لاهاي لضمان انتشاره العالمي. وأشارت المجموعة إلى أن المحرك الرئيسي لإيرادات الويبو كانت إيداعات الملكية الفكرية من خلال خدمات الويبو، والتي كانت بدورها ترتكز على الاقتصاد العالمي. وسيكون لجائحة كوفيد-19 بلا شك تأثير كبير على هذه الايداعات، ودعت المجموعة الويبو إلى مواصلة إدارتها الحكيمة والحذرة والفعالة للحد من الآثار السلبية خلال الثنائية الحالية وبعدها. وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي، لاحظت المجموعة أن 73 في المائة من مؤشرات الأداء المحققة بالكامل تعكس أداءً جيدًا بشكل عام. ورغم ذلك، شجعت المجموعة على مزيد من الالتزام للوصول إلى نسبة مئوية أكبر فيما يتعلق بتقييمات مؤشرات الأداء. ورحب الفريق بالأداء المتعلق بالهدفين الاستراتيجيين الثاني والرابع. ولا شك أن هذه الجهود التي شاركت فيها الأمانة قد ساهمت في تحقيق أداء مالي إيجابي في الثنائية 2018-2019. وكما تمت الإشارة اليه سابقًا، شجعت المجموعة الأمانة على إيلاء اهتمام خاص للأهداف الاستراتيجية خلال الثنائية الحالية وبعدها. ونظرًا للتأثير المحتمل لجائحة

كوفيد-19 على الطلب على هذه الخدمات، من المستحسن التأكد من عمل أنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل سلس، كونها ستكون لا تقدر بثمن لضمان الجودة والسرعة في توفير الخدمات. ومن ثم أشارت المجموعة إلى وجود عدد كبير من مؤشرات الأداء للهدف الاستراتيجي الثالث والهدف الاستراتيجي السابع التي تم تحقيقها جزئيًا أو لم يتم تحقيقها. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي السابع، لاحظت المجموعة التقدم الذي أحرزه برنامج قاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re:Search) ومنصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) واتحاد الكتب الميسرة في الثنائية 19/2018. وبعد أن أشار الوفد إلى أن برنامج قاعدة بيانات الويبو للبحث قد حقق ارتفاعا في عدد الأعضاء، تساءلت المجموعة إذا كان من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج نتائج مماثلة في المستقبل، حيث ينصب الاهتمام العالمي بشكل متزايد نحو معالجة جائحة كوفيد-19. وقد يكون من المفيد البحث في كيفية استخدام الدروس المستفادة من هذه المبادرة لدعم الأبحاث في مجال فيروس كوفيد-19 أيضًا. وهنأت المجموعة الويبو على الأداء الممتاز فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي السادس، وهو مجال مهم تحققت فيه جميع النتائج المرتقبة بالكامل. وفي الختام، أشادت المجموعة بالأداء المالي والبرنامجي الإيجابي للويبو في الثنائية 19/2018، وفي حين قد تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مواجهة عدة تحديات في المستقبل، شجعت المجموعة الأمانة على بذل قصارى جهدها للحفاظ على هذا الأداء.

126. وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر الأمانة على التقرير. وأعرب الوفد عن ارتياح المجموعة للتقارير المالية الإيجابية والأرباح المحققة في 19/2018. وأشارت المجموعة إلى آلية تشغيل موارد تكنولوجيا المعلومات، والتي ستساعد على العمل بشكل أفضل بالإضافة إلى تعزيز الفعالية والجودة الشاملة للخدمات. ورحبت المجموعة بتحسين سرعة الأنظمة داخل نظام مدريد. ولاحظت بسرور تزايد الطلبات بموجب نظام لاهاي وإنشاء واجهة جديدة للروابط الإلكترونية مع المكتب الدولي. وأشارت المجموعة إلى وجود ديناميكية إيجابية للنظام العالمي، بما في ذلك انضمام عدد أكبر من البلدان إلى معاهدات الويبو. وذكرت المجموعة أهمية وثيقة جنيف، واتفاق لشبونة، ومشاريع الويبو، والتعليم عن بعد، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتوافق مع المخترعين وبالنسبة للتفاعلات مع الأوساط الأكاديمية والحكومات. وتعتقد المجموعة أن من المهم جدا استخدام أحدث التقنيات للترجمة بالإضافة إلى برامج الذكاء الاصطناعي. وأيدت المجموعة اتجاه الويبو فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات والحوسبة بشكل أكبر.

127. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن امتنانه للأمانة لإعداد التقرير ورحب بالشكل الشامل للتقرير واستخدام شفرات الاستجابة السريعة. ورحبت المجموعة بالنتائج المالية الممتازة للثنائية 19/2018 وأثنت على عمل الأمانة في هذا المجال. وكانت النتائج المرتقبة للأهداف الاستراتيجية التسعة مختلفة بين هدف وآخر، ولكن بشكل عام، كانت النتائج المحققة تلبي توقعات المجموعة. ولاحظت المجموعة بارتياح أن 73 في المائة من 484 مؤشر أداء قد تحققت بالكامل. وأشارت إلى أن جميع مؤشرات الأداء تقريبًا للنتائج المرتقبة في إطار البرنامج 10 (البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة) قد تحققت بالكامل. واختتمت المجموعة بالإشادة بالعمل الممتاز الذي قامت به الأمانة.

128. وأشاد وفد الصين بالأمانة على الجهود التي بذلتها لإعداد التقرير. وذكر أنه راض بشكل عام عن النتائج التشغيلية للمنظمة وأدائها خلال الثنائية 2018-2019. ولاحظ الوفد أن التقرير قدم بعض أشكال الابتكار ومن بينها إدراج لأول مرة عرضاً عاماً للأداء بحسب النتائج المرتقبة وإضافة قسم جديد يسلط الضوء على جدول أعمال التنمية. وأيد الوفد هذه المقاربة التي من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على الحصول على صورة عامة لوضع تنفيذ خطط الويبو الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أن التقرير قدم للمرة الأولى جداول بيانات الأداء لكل برنامج بشكل مفصّل

من خلال الروابط الالكترونية وشفرات الاستجابة السريعة. وأشار الوفد إلى ضرورة تشجيع المساعي التي تبذلها الأمانة للتقليل من طول الوثيقة، ولكن في نفس الوقت قد يؤدي استخدام الروابط الالكترونية إلى تضليل الدول الأعضاء وبالتالي عدم اطلاعهم على بيانات الأداء التفصيلية. ومن ثم انتهز الوفد الفرصة للتعبير عن آرائه حول بعض جوانب الوثيقة. وأشار إلى أن الصفحتين 7 و35 ذكرت أن عدد الطلبات بموجب نظام لاهاي للثنائية كان أقل من التقديرات المتوقعة للثنائية 19/2018، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تأخر انضمام الصين. وأوضح الوفد أن الصين تواصلت بالشكل المناسب مع الأمانة بشأن انضمامها إلى اتفاق لاهاي خلال الثنائية 19/2018. وأشار إلى أن الصين، خلال هذه الفترة، كانت تعمل بشكل إيجابي للانضمام إلى اتفاق لاهاي وتحرز تقدما في هذا المجال. وقد بدأت الإدارات المعنية بالعمل على الإجراءات القانونية المحلية، وستسعى الصين جاهدة لإنهائها في أقرب وقت ممكن. وذكر الوفد أن الصين لديها أكبر عدد من الإيداعات في العالم فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية. ورأى الوفد أن المزيد من الأفكار والتصاميم والمنتجات الصينية المبتكرة ستنتشر على الصعيد العالمي بعد الانضمام إلى اتفاق لاهاي. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن الصين لم تنضم بعد إلى النظام في عام 2019، فإن عدد التصاميم الواردة في طلبات لاهاي من الصين بلغ 633، أي بزيادة 110.5 في المائة سنويا، واحتلت الصين المرتبة التاسعة على مستوى العالم في هذا المجال. وأشار الوفد إلى أن الصفحة 37 ذكرت أنه مع إضافة اسمي الحقول .CN و. 中国 (الصين)، وصل إجمالي عدد الحقول العليا المكونة من رموز بلدان التي يقدِّم مركز الويبو خدمات لتسوية المنازعات عليها إلى 78 حقلاً. وأعرب الوفد عن امتنانه لمكتب الويبو في الصين لمساهمته الإيجابية في تعزيز مركز الويبو للتحكيم والوساطة ليصبح الكيان الوحيد غير الصيني الذي يقدم خدمات لاسمي الحقول .CN و. 中国 (الصين). وأشار الوفد إلى أن التقرير قام بتحديث ومراجعة بيانات الأداء المتعلقة بالبرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية). وذكر أن التقرير قام بتنقيح بيانات الأداء الخاصة بعدد زيارات مواقع المكاتب الخارجية الالكترونية لمنظمة الويبو من خلال إضافة عدد الزيارات إلى جميع صفحات مواقع المكاتب الخارجية الالكترونية لجميع اللغات المتوفرة. وتم تحديث النسبة المئوية للاستفسارات التي عالجها مكتب الويبو في الصين في غضون 24 ساعة في 2018 لتشمل الاستفسارات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وذلك لتتماشى مع المنهجية المستخدمة لمكاتب الويبو الخارجية الأخرى. وأعرب الوفد عن تقديره لتلك الممارسة وتشجعيه لها وأشار إلى أنها تُظهر بالوقائع موقف الأمانة. وذكر أنه، مقارنة بعام 2018، زادت إنتاجية فحص الإجراءات الشكلية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإنتاجية فحص الإجراءات الشكلية لنظام مدريد في عام 2019. كما انخفض متوسط تكلفة معالجة التصاميم الجديدة / المجددة في نظام لاهاي انخفاضًا حادًا. وأعرب الوفد عن سروره للنتائج الجيدة التي تم التوصل إليها في تشغيل خدمات الملكية الفكرية الثلاثة للويبو. ورحب الوفد بإدراج التقرير المرحلي للصناديق الاستئمانية في الملحق الثاني عشر من التقرير. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير للمساعدة التي قدمتها إدارات الويبو المعنية في إطار التعاون مع الصندوق الاستئماني للصين وأشار إلى أنه سيواصل استخدام صندوقه الاستئماني لدعم الويبو في مختلف المجالات بما في ذلك الابتكار وتعزيز التنمية المتوازنة لأدوار الملكية الفكرية العالمية من خلال مختلف أشكال التعاون. وأخيراً، أشار الوفد إلى التقدم المحرز في المنصة المرنة والآمنة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات - المرحلة الأولى. واعتبر الوفد أن تعزيز مرونة معاهدة التعاون بشأن البراءات هو أمر مهم جدا لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك مودع الطلب ومكاتب البراءات والويبو. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل للويبو لحماية الشبكة شديدة السرية التي تتضمن بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات الخاصة بمودعي الطلبات العالميين، باستخدام حلول ذات مستوى عال من الأمن وتطبيق عزل أمني رفيع المستوى. وأشار الوفد إلى خطة الويبو لاستخدام التكنولوجيا السحابية لزيادة مرونة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكنه أشار إلى أن هذه التكنولوجيا، إلى جانب فوائدها المتعددة، يمكن أن تؤدي إلى مخاطر معينة في أمن البيانات. وأعرب الوفد

عن أمله في أن تدرس الويبو بدقة واقع أن بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات تتضمن كمية كبيرة من المعلومات الخاصة بالبراءات التي لم يتم نشرها بعد. وشدد الوفد على أن تلك البيانات ينبغي تصنيفها على أنها بيانات تكنولوجية وتجارية ويجب أن تبقى سرية بشكل تام لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصالح التكنولوجية والتجارية الهامة لمودعي الطلبات والعملاء العالميين لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وخلص الوفد إلى أن الويبو يجب أن تتخذ تدابير ملموسة لضمان الأمن المطلق للبيانات الحساسة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا سيما بيانات البراءات التي لم يتم نشرها بعد، وذلك خلال مختلف مراحل تصميم وتنفيذ ذلك المشروع.

129. وأعرب وفد زمبابوي، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره للتقرير وأثنى على الزيادة في الفائض التي بلغت حوالي 140 مليون فرنك سويسري. وأشادت المجموعة بالتقارير المالية الإيجابية للفترة 2018-2019. ولاحظت المجموعة أن النفقات المتعلقة بالتنمية كانت أقل بنسبة 4 في المائة مما كان متوقعا، وحثت على معالجة هذا الموضوع في المستقبل لأن جدول أعمال التنمية يمثل أهمية مركزية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ولاحظت المجموعة أن أحد الأقسام يسلط الضوء على أنشطة جدول أعمال التنمية وأشارت إلى عدم وجود تحليل كمي لتتبع العلاقة بين توصيات جدول أعمال التنمية وهذه الأنشطة، وأوصت بمعالجة هذا الموضوع في المستقبل. وفي ظل تفشي فيروس كورونا في عام 2019، قد يكون من المفيد معرفة كيف قام مديري البرامج بتكييف البرامج للاستجابة للتحديات الحالية.

130. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد زمبابوي باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأحاط الوفد علما بالوثيقة وشكر الأمانة على المعلومات المفصلة والعرض الشامل، الأمر الذي سمح بتقييم العمل الذي أنجزته المنظمة خلال الفترة 2018-2019. وأشار الوفد إلى أنه تبين من التقرير أن الوضع المالي مستقر وأنه تم إحراز تقدم بالاستناد إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. ولاحظ الوفد بارتياح أن أداء المنظمة خلال الثنائية السابقة كان جيدًا للغاية، نظرًا إلى أن 75 بالمائة من مؤشرات الأداء الرئيسية قد تم تحقيقها. وقد تم تحقيق عدد كبير من النتائج المهمة مقارنة بالأهداف الاستراتيجية. وأوضح الوفد كذلك أنه تم توفير المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة، كما تعهدت به الأمانة خلال الدورة السابقة. وأعرب الوفد عن ارتياحه للجهود المبذولة لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وبرنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI) الذي يهدف إلى اجراء الأبحاث والابتكار، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) الذي يهدف إلى توفير المعلومات المتخصصة. وتمنى الوفد أن تبقى هذه البرامج جزءًا من أنشطة الويب وأعرب الوفد عن رغبته في فهم تأثير جائحة كوفيد-19 على عمل المنظمة في المستقبل، حيث رأى آثارًا سلبية محتملة وبعض المخاطر على المنظمة، كما أشار اليه المندوب الموقر من المملكة المتحدة.

131. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه لإعداد التقرير وعرضه، وأشار إلى ارتياحه لتحسين تقرير أداء الويبو 19/2018 من خلال إعادة تصميم لوحات بيانات الأهداف الاستراتيجية وتوفير عرض عام للأداء بحسب النتائج المرتقبة. وأشار الوفد بارتياح إلى الأداء المالي والبرنامجي الإيجابي للمنظمة الذي يصب باتجاه تحقيق النتائج المرتقبة للثنائية 2018-2019. وفيما يتعلق بالبرنامج 32 (نظام لشبونة)، أعرب الوفد عن سروره لأن إجراءات التخفيف قد ساهمت في إيداع ستة صكوك للانضمام إلى وثيقة جنيف، مما أدى إلى دخولها حيز التنفيذ في فبراير 2020. ولكن، أعرب الوفد عن أسفه لأن تحويل الموارد في إطار البرنامج من أجل التخفيف من المخاطر أدى إلى تأجيل الأنشطة الأخرى، فأثر ذلك بشكل سلبي على تحقيق بعض أهداف الأداء المتعلقة بتحسين أتمتة سجل لشبونة. وأشار الوفد إلى أن تحسّن سير عمل سجل لشبونة، بما في ذلك العمليات والإجراءات الإلكترونية، لم يتحقق في ذلك الوقت. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تحسين أنظمة

تكنولوجيا المعلومات لنظام لشبونة لتلبية المتطلبات الجديدة بموجب وثيقة جنيف وتحسين الإنتاجية ومستويات الخدمة وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لنظام لشبونة. وفيما يتعلق بالبرنامج 4 (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية)، أعرب الوفد عن أسفه لأن التقدم في الأنشطة المعيارية في مجال الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على النحو المتفق عليه بين الدول الأعضاء، لم يكن ممكنًا بسبب تأجيل دورة اللجنة الحكومية الدولية بسبب الجائحة العالمية.

132. وهنأ وفد جمهورية كوريا الرئيس ونائبيه على انتخابهم وأعرب عن ثقته في أن دورة لجنة البرنامج والميزانية ستكون بناءة وناجحة في ظل قيادة الرئيس المقتدرة. وشكر الوفد الأمانة على الجهود التي بذلتها للتحضير للاجتماع، وشكر مساعد المدير العام السيد سوندارام على تفانيه اللامحدود طوال السنوات الماضية، متمنياً له التوفيق في مساعيه المستقبلية. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني، أشار الوفد إلى أن عدد الطلبات التي وردت من العديد من الدول الأعضاء كان أكبر مما هو متوقع، لا سيما الطلبات الواردة من جمهورية كوريا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الثنائية 19/2018. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه وفقًا لاستعراض لاهاي السنوي لعام 2020، تم تسجيل ارتفاع بنسبة 77.1 في المائة في عدد طلبات التصميم المقدمة من قبل المودعين الكوريين، ونتيجة لذلك، احتلت جمهورية كوريا المرتبة الثانية من حيث البلد الأكثر استخداما لنظام لاهاي في عام 2019. ورأى الوفد أن الوقت قد حان لأمانة الويبو وأعضاء اتحاد لاهاي لمناقشة سبل المضي قدما، أي كيفية جعل نظام لاهاي أكثر سهولة من ناحية الاستخدام وإضافة لغات إيداع جديدة. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث، أشار الوفد إلى أن برنامج التعلم عن بعد استمر في تحقيق النمو في 2018-2019، وأن الدورات العامة للتعلم عن بعد لمكتب الملكية الفكرية اجتذبت 56 بالمائة من المشاركين. وأشار الوفد إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق بين الويبو والمكتب الكوري للملكية الفكرية لتنفيذ العديد من المشاريع الجديدة بدعم من الصناديق الاستئمانية الكورية. ولاحظ الوفد أنه لحل مسألة العدد المحدود لدورات أكاديمية الويبو للتعلم عن بعد المتاحة باللغة الكورية، اتفقت الويبو والمكتب الكوري للملكية الفكرية على ترجمة الدورات الأكثر شعبية في أكاديمية الويبو إلى اللغة الكورية. وستعطى الأولوية للدورات التدريبية حول البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ونظرًا لجائحة كوفيد-19، توقعت جمهورية كوريا أن يزداد الطلب على برامج التعلم عن بعد في المستقبل، وأشارت إلى أنها س تواصل بذل الجهود للاستجابة بشكل فعال لهذا الطلب. وأشار الوفد كذلك إلى أن عدد خريجي برامج الويبو المشتركة لدرجة الماجستير قد ارتفع من 158 في عام 2017 إلى 217 خريجًا في عام 2019. وأشار المندوب كذلك إلى أن أحد برامج درجة الماجستير الجديدة، الملكية الفكرية والتنمية، تم تقديمه من قبل كلية السياسة العامة والإدارة التابعة لمعهد كوريا للتنمية. واستند هذا البرنامج الجديد إلى مذكرة التفاهم التي وقعها المدير العام للويبو ومفوض المكتب الكوري للملكية الفكرية أثناء زيارة المدير العام للويبو إلى كوريا في عام 2019. وقد أصبح هذا البرنامج يعمل بكامل طاقته في عام 2020 وتم تقديمه باستخدام منصة خاصة على الإنترنت. وذكر الوفد أن رضا الطلاب المشاركين كان مرتفعا للغاية. وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، سيستمر هذا البرنامج في العمل بشكل طبيعي في عام 2021، وبالتالي، طلب الوفد من الدول الأعضاء في الويبو مواصلة الاهتمام بهذا البرنامج حتى يتمكن من الاستمرار في استقطاب طلاب جدد. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي التاسع، ذكر الوفد أنه تم تعميم خدمة تحويل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات على 43 كيانًا مشاركًا في عام 2019، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 70٪ في عدد المطالبات الواردة مقارنة بعام 2017. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن المكتب الكوري للملكية الفكرية قد وقع مذكرة تفاهم بشأن خدمة تحويل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في فبراير 2020، وهو يقوم بتقديم هذه الخدمة منذ مارس 2020. ووفقًا لتقييم المكتب الكوري للملكية الفكرية، تحسنت فعالية العمل الإداري المتعلق بخدمات رسوم

معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل كبير من خلال الخدمة المعتمدة حديثًا. ولذلك، شكر الوفد موظفي شعبة الشؤون المالية في الويبو، ولا سيما مدير شعبة الشؤون المالية، على تعاونهم لصياغة مذكرة التفاهم وتنفيذها.

133. أعرب وفد اليابان عن امتنانه لرئيس لجنة البرنامج والميزانية ومدير عام الويبو السيد غري والسيد سوندارام مساعد المدير العام والأمانة لجهودهم المتفانية في تنظيم الاجتماع في ظل الظروف الصعبة لجائحة كوفيد 19. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة نيابة عن المجموعة باء. وأثنى الوفد على الأمانة لعملها الدؤوب في إعداد النسخة المفصلة من تقرير أداء الويبو للدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالبرنامج 17 (إذكاء الاحترام للملكية الفكرية)، ذكر الوفد أن مكتب اليابان للبراءات (JPO) كان يدعم أنشطة منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) بالتعاون مع مكتب الويبو في اليابان (WJO) من خلال استخدام الصناديق الاستئمانية اليابانية. وبدءًا من عام 2020 فصاعدًا، وبصفته شريكًا، أراد مكتب اليابان للبراءات المساهمة بشكل أكبر. فأطلق مكتب اليابان للبراءات صفحة منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) على الانترنت، والتي كانت تعرض أنشطة الشركاء اليابانيين وسعى المكتب إلى العمل مع العديد من الشركاء. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالتقرير المرحلي للصناديق الاستئمانية في عام 2019 ، أشار الوفد إلى أنه قدم لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي تحققت ضمن إطار عمل الصندوق الاستئماني. وعلى سبيل المثال، ذكر المندوب أن أموال اليابان قد استخدمت لتمويل مؤتمر نظمته الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) وزيمبابوي في نوفمبر؛ وحدث شارك في استضافته المكتب العربي للويبو ومكتب الويبو في اليابان وست دول عربية اليابان في أكتوبر؛ ومشروع تهيئة بيئة مؤاتية لنظام الملكية الفكرية (EIE) في البلدان الآسيوية في أبريل؛ ومبادرات قاعدة بيانات مزايا الملكية الفكرية (IP Advantage). وفيما يتعلق بالتوقيت المناسب لمعالجة الطلبات الدولية لنظام لاهاي، أظهر تقرير أداء الويبو تأخّر العمل على هذه الطلبات في عام 2019، مشيرًا إلى الانتقال إلى نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من المفضل أن تقدم الويبو المعلومات في أسرع وقت ممكن للمستخدمين والدول الأعضاء في حال حدوث مشاكل خطيرة تؤثر على المستخدمين مثل التأخير في معالجة الطلبات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتخذ الويبو الإجراءات المناسبة لمنع تكرار مثل هذه المشاكل.

134. وشكرت الأمانة الوفود على تشجيعها فيما يتعلق بالتقرير. وذكّرت الأمانة بأن تقرير أداء الويبو هو أداة للمساءلة الذاتية وأشارت إلى انها تقوم بإعداده بجدية تامة رغم أن إعداد تقرير الأداء الكامل لهذه الثنائية تطلب جهدا كبيرا. وأشارت الأمانة إلى أنها دمجت الجوانب البرنامجية والمالية لأداء المنظمة بشكل كامل في تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018. وأحاطت الأمانة علما بجميع النقاط المحددة وأعربت عن تقديرها الكبير لمشاركة الدول الأعضاء وتشجيع هذه الدول لها فيما يتعلق بهذا الموضوع.

135. وأخذ الرئيس الكلمة وصرح بأنه يود أن ينضم إلى جميع الوفود التي شكرت الأمانة وأشار إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بالأداء وشكل الوثيقة. وأقر أن أزمة كوفيد-19 سيكون لها تأثير على تنفيذ أهداف المنظمة. ولاحظ الرئيس أن معظم الأطراف راضية عن أداء المنظمة بشكل عام. وقد أظهرت الويبو أنها مثالا يحتذى به.

136. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أخرى، قرأت الأمانة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

137. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت "تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 (الوثيقة WO/PBC/31/6)، وتقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 (الوثيقة

WO/PBC/31/7)، وأقرّت بطبيعة التقرير كتقييم ذاتي للأمانة، أوصت بأن تحيط جمعيات الويبو علما بالأداء المالي الإيجابي والتقدم البرنامجي المحرز في تحقيق النتائج المرتقبة في الثنائية 2019/2018.

وثيقة أخرى ذات الصلة نظرة عامة على التنفيذ المالي وتنفيذ البرنامج في نهاية يوليو 2020

138. استندت المناقشات إلى الوثيقة "نظرة عامة على التنفيذ المالي وتنفيذ البرنامج في نهاية يوليو "2020، والتي تم نشرها على موقع لجنة البرنامج والميزانية 31 على الانترنت تحت قسم "وثائق أخرى ذات صلة".

139. وأشار الرئيس إلى أن العديد من الوفود قد طلبت الوثيقة عشية اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، حيث أرادوا الحصول على نظرة عامة على الوضع المالي للمنظمة وتأثير كوفيد-19. ودعا الرئيس الأمانة لعرض التقرير.

140. وأشارت الأمانة إلى أنه خلال جلسات الإحاطة غير الرسمية التي سبقت انعقاد لجنة البرنامج والميزانية، طلبت عدة وفود نظرة عامة على تأثير كوفيد-19 على الوضع المالي للمنظمة وتنفيذ البرنامج. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أعدت الأمانة الوثيقة "نظرة عامة مالية وبرنامجية حتى نهاية يوليو 2020"، والتي قدمت لمحة عامة عن تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ برامج الويبو وإيراداتها ونفقاتها. وتم نشر الوثيقة على موقع لجنة البرنامج والميزانية على الإنترنت تحت قسم "وثائق أخرى ذات صلة". وعلى الرغم من الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، كانت إيرادات أنظمة الملكية الفكرية العالمية على المسار الصحيح مقارنة بالإيرادات المقدرة في البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وبلغت 108 في المائة من هدفها. وبلغت النفقات 91 في المائة من هدفها مع انخفاض نفقات خلاف الموظفين عما كان متوقعا في ذلك الوقت من العام. ويعود ذلك إلى كون جائحة كوفيد-19 قد أثرت على تنفيذ أنشطة الويبو في عام 2020 بدرجات متفاوتة. وقدمت الوثيقة لمحة موجزة عن تأثير كوفيد-19 على كل هدف استراتيجي. وسيعرض تقرير أداء الويبو لعام 2020، الذي سيقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام 2021، التقارير المالية والبرنامجية الكاملة لعام 2020 وفقًا للوائح والقواعد المالية. وأشارت الأمانة كذلك إلى أنه منذ أبريل 2020، نشرت الويبو لوحة متابعة مخصصة لإدارة الأزمات على الإنترنت تسمح للدول الأعضاء بمراقبة عمليات المنظمة خلال جائحة كوفيد-19. وتقدم لوحة المتابعة تحديثًا شهريًا للطلب على خدمات الويبو وإيراداتها ونفقاتها.

141. وتحدث وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة على المعلومات التي قدمتها حول تأثير جائحة كوفيد-19 على العمليات والموارد المالية للويبو. وأشارت المجموعة إلى أنها ذكرت في بيانها الافتتاحي أنها تريد معرفة إذا كان من الممكن إجراء تعديلات على الميزانية وإذا كان من الممكن تعديل الميزانية للثنائية المقبلة. وطلبت المجموعة مزيدًا من المعلومات فيما يتعلق بالموارد المالية التي لم تستخدم نتيجة عدم مشاركة المندوبين القادمين من عواصمهم بسبب قيود السفر. واعتبرت المجموعة أنه ينبغي إعادة تخصيص الموارد غير المستخدمة لتمويل المندوبين الإضافيين في دورة الميزانية المقبلة. وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والمساعدة التقنية والمِنَح، تعتقد المجموعة أن الموارد التي لم تستخدم هذا العام يمكن إعادة تخصيصها لتعزيز تلك الأنشطة في العام التالي. وبعد اطلاع المجموعة على مختلف الوثائق والتقارير لدورة لجنة البرنامج والميزانية، لم تتمكن من العثور على أي معلومات بشأن الموارد المالية المخصصة للتعاون الإنمائي والتي لا يمكن استخدامها بسبب جائحة كوفيد-19. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على التعاون الدولي والمساعدة التقنية كوسيلة لتعزيز التنمية. ورأت المجموعة أن التقارير التي تعدها الأمانة يجب أن تحتوي على قسم خاص بالموارد المخصصة والمستخدمة وغير المستخدمة في التعاون الدولي لكل برنامج من البرامج. وبعد اطلاع المجموعة على مختلف الوثائق والتقارير لدورة لجنة البرنامج والميزانية، لاحظت أنه من

الصعب للغاية تحديد معلومات دقيقة بشأن الموارد المالية المخصصة للتعاون الإنمائي والتي لا يمكن استخدامها بسبب جائحة كوفيد-19.

142. وعبر وفد الصين عن شكره للأمانة على إعداد نظرة عامة على التنفيذ المالي وتنفيذ البرنامج حتى نهاية يوليو 2020. وأشار إلى أن الظروف غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أجبرت المنظمة على إجراء تعديلات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات. ولذلك كان من الضروري تحليل الوضع المالي للويبو في نهاية يوليو 2020. وأشار الوفد إلى أنه في الفترة بين يناير ويوليو 2020، لم تتأثر إيرادات المنظمة بشكل كبير بالجائحة، رغم أن نفقاتها كانت أقل من المتوقع. وبالإضافة إلى ذلك، كان تأثير جائحة كوفيد-19 على مختلف الأهداف والبرامج الاستراتيجية متفاوتا. وأعرب الوفد عن سروره لأن الهدف الاستراتيجي الثاني (تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول) والبرامج ذات الصلة لم تتأثر بشدة. وكانت مستويات التشغيل والإنتاجية لأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ومركز الويبو للتحكيم والوساطة طبيعية. ولاحظ الوفد أن الجائحة قد أثرت على العمل المتعلق بوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية وتنفيذ جدول أعمال التنمية، بما في ذلك اللجنة الحكومية الدولية. وللتكيف مع هذا الوضع، تم تعديل الميزانية للبرامج ذات الصلة. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة لم تقدم أي تفسير لانخفاض استخدام ميزانية خلاف الموظفين عما هو متوقع للبرنامج 26 (الرقابة الداخلية) ضمن إطار الهدف الاستراتيجي التاسع (الدعم الإداري والمالي الفعال). ورأى الوفد أن الرقابة الداخلية تتم غالبا من الموظفين من داخل المنظمة. ونتيجة لذلك، كان من المفترض أن يكون تأثير كوفيد-19 على ميزانية خلاف الموظفين محدودًا. وطلب الوفد من الأمانة توضيح أسباب انخفاض الميزانية للبرنامج 26 عما كان متوقعا، فضلا عن التعديلات التي يتعين إجراؤها في المستقبل. وأخيراً، أيد الوفد كبير الاقتصاديين في تعديل نماذج التنبؤ لتقدير الدخل في البرامج والميزانية في ظل الجائحة وأعرب عن تطلعه إلى الاطلاع على التوقعات المحدثة في المستقبل.

143. وشكر وفد زمبابوي، متحدثًا باسم المجموعة الأفريقية، الأمانة على توفير الوثيقة استجابةً لطلبات الدول الأعضاء. وذكرت أن فيروس كورونا تسبب في اضطراب الاقتصاد والصحة ونظام الملكية الفكرية بالكامل. ورحبت المجموعة بقدرة الويبو على الصمود وعلى تطبيق أفضل الإجراءات لتقييم المخاطر. وتأمل المجموعة ألا يؤثر الركود العالمي المتوقع على المنظمة، وتناشد الأمانة تنفيذ تدابير احتواء المخاطر على أفضل وجه ممكن. وأعربت المجموعة عن تأييدها لآراء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان لدى المجموعة أسئلة تتعلق بالإنفاق على سفر المندوبين لحضور الاجتماعات. إذ أن المجموعة لم تفهم سبب استمرار هذا التمويل على الرغم من التحديات الواضحة التي واجهها الكثيرون، ولا سيما في منطقة المجموعة. وإذا لم يكن المندوبون قادرين على السفر، أرادت المجموعة معرفة ما إذا كان هؤلاء المندوبون سيحصلون في الدورات القادمة على تمويل إضافي لزيادة حضور الوفود في جمعيات العام التالي وذلك في حال عاد الوضع إلى طبيعته. وطلبت المجموعة أيضًا من مديري البرامج شرح كيف قاموا بتكييف برامجهم للاستجابة لكوفيد-19، لا سيما برامج التنمية. وأثنت المجموعة أيضا على البرامج، مثل أكاديمية الويبو، التي شهدت ارتفاعًا في نشاطها على الإنترنت. وطلبت المجموعة معلومات عن حالة بعض هذه البرامج، لا سيما حضورها على الإنترنت في البلدان النامية، وإذا كانت هناك أية مؤشرات تحدد إذا كانت البلدان النامية تستفيد بالفعل من زيادة الحضور على الإنترنت.

144. وردد وفد البرازيل التعليقات التي أدلى بها وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدد الوفد على أهمية الحصول على معلومات مجمعة عن الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي والأنشطة ذات الصلة بالمساعدة التقنية. وستكون هذه المعلومات ذات أهمية قصوى لتقييم وتقدير بشكل صحيح تأثير جائحة كوفيد-19 في برامج المنظمة وميزانيتها. وطلب الوفد

توضيحًا محددًا فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في لوحة الويبو للمتابعة المخصصة لإدارة الأزمات والتي أظهرت أن أداء أنظمة التسجيل كان أقل بقليل من الهدف، ولكن من ناحية أخرى، كان الدخل أعلى من الهدف. وتساءل الوفد إذا كان هذا الأمر مرتبط بالتأخير.

145. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على المعلومات وأشار إلى جهود الأمانة للتغلب على النتائج السلبية للجائحة. وأشار الوفد إلى أن أداء أنظمة التسجيل الدولي حافظت على مستوى عال. كما أشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء بحاجة إلى الحصول على بيانات مجمعة عن الموارد المالية غير المستخدمة، لا سيما فيما يتعلق بالموظفين والطريقة التي سيتم بها إعادة تخصيص هذه الموارد المالية. وذكر أنه يجب النظر في إمكانية البحث عن طرق توقع بديلة. وتساءل الوفد كيف ستتعامل الويبو مع جائحة كوفيد-19 خلال الفترة المتبقية من العام.

146. وشكر وفد المكسيك الأمانة على جهودها المبذولة طوال فترة تفشي جائحة كوفيد-19. ولم يرغب الوفد في تكرار السؤال السابق الذي طرحته الوفود الأخرى، وأشار إلى أنه سيستمع بعناية إلى الردود على تلك الأسئلة. وطلب الوفد من الأمانة توفير المعلومات بشكل يومي حول سير عمل المنظمة، على سبيل المثال، حول تكلفة عقد الاجتماعات في شكل هجين. وأقر الوفد بأن المنظمات الأخرى في جنيف كانت تواجه نفس الظروف. ومن شأن المعلومات الواردة من الأمانة أن تساعد في الحصول على فهم أفضل للتكاليف الحقيقية والتي يعتقد الوفد أنها قد تكون أعلى في بعض الحالات، ولكن في نفس الوقت يُدرك أنه قد يكون هناك أيضًا وفورات. وأخيرا، أشار الوفد إلى أنه قد لا يرتفع الحضور الفعلي حتى انتهاء الأزمة، ولكن على الأقل يمكن توفير المعلومات في غضون ذلك.

147. وفيما يتعلق بتكلفة اللجان والعمل اليومي للمنظمة، أوضحت الأمانة أن تكلفة الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية قد تجاوزت الميزانية الأولية لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية لأسباب مختلفة. والأسباب الرئيسية لذلك هي الشكل الهجين للدورة، وتدابير النظافة، والحاجة إلى مستوى مرتفع من الدعم الفني، والتخطيط والترتيبات اللوجستية. وأشارت الأمانة إلى ملاحظات وفد المكسيك، وأوضحت أن هناك انخفاض في عمل وتكاليف بعض البرامج وارتفاع كبير في برامج أخرى. وذكرت أن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من بين الأقسام التي شهدت ارتفاعا نتيجة الحاجة إلى المزيد من المعدات التقنية وتعزيز البنية التحتية التقنية والتعديلات لتسهيل العمل عن بعد. وفي حين عملت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نهارا وليلا لإتاحة إمكانية العمل عن بُعد لموظفي الويبو التابعين لمختلف البرامج، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع التكاليف. وأوضحت الأمانة كذلك أن عقد دورة لجنة البرنامج والميزانية كان يعتمد على زيادة سرعة الانترنت بشكل كبير وإجراء تعديلات على البنية التحتية من قبل فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى يتمكن الوفود من متابعة مداولات الاجتماع من دون انقطاع، سواء كان أعضاء هذه الوفود حاضرين فعليا في صالة الاجتماعات أو يتابعون عن بعد. وكل ذلك تطلب نفقات إضافية. وبالإشارة إلى السؤال المتعلق باستخدام الموارد من وفد بنما نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوضحت الأمانة أن الوثيقة تحدد لكل هدف استراتيجي البرامج المرتبطة به ومعدل الاستخدام. وكان معدل الاستخدام مختلفًا لكل برنامج لأسباب مختلفة لأن محتوى البرامج المختلفة هو الذي يحدد النفقات المرتبطة بها ولم تكن التخفيضات في السفر أو حالة عدم السفر هي التي أثرت فقط على بعض البرامج. وقد تم تبني العديد من الطرق البديلة لتنفيذ البرامج. وتناولت الأمانة السؤال المتعلق بإعادة تخصيص الميزانية للأنشطة الأخرى، وأشارت إلى أنها السنة الأولى من الثنائية 21/2020 وأن الأمانة ملزمة بالبرامج والميزانية المعتمدة للثنائية 21/2020. وكان المدير العام يراقب جميع البرامج وتنفيذ خطط العمل. وقد خصصت المنظمة الأموال لتلك البرامج التي هي بحاجة اليها لمواصلة عملها، ولكن لم يكن هناك أي

برنامج يحتاج إلى المزيد من الأموال عما تم تخصيصه له، لأننا ما زلنا في أول مرحلة من الثنائية ولم تستكمل المنظمة تنفيذ برنامج عملها لفترة الثنائية. وفيما يتعلق بمسألة التنبؤ بالإيرادات، أوضحت الأمانة أن كبير الاقتصاديين وفريقه كانوا يعملون على هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالبرنامج 26 (الرقابة الداخلية)، أوضحت الأمانة أن سبب انخفاض معدل استخدام الميزانية للموارد من خلاف الموظفين هو أنه كان من الصعب على شعبة الرقابة الداخلية أن تتعاقد مع المتعاقدين الخارجيين الذين يتم عادة اللجوء إلى خدماتهم لمساعدة الشعبة في عمليات التدقيق والتقييم الخاصة بها خلال النصف الأول من العام. ورغم ذلك، كما أوضح المدقق الداخلي في اليوم السابق، فإن تنفيذ خطة عمل الشعبة كان على المسار الصحيح وتُظهر الأعباء أن الشعبة قد تعاقدت بالفعل مع العديد من الخبراء الخارجيين اللازمين لإكمال خطة عملها لعام 2020.
وأشارت الأمانة إلى ملاحظاتها السابقة في مقدمة الوثيقة، وأوضحت أنه سيتم تحديد التأثير الكامل لكوفيد-19 في تقرير أداء الويبو لعام 2020. وأوضحت الأمانة، لتذكير الوفود بآلية الإدارة المالية الشاملة، أن هناك ميزانية معتمدة لفترة الثنائية وأنه في نهاية السنة الأولى من الثنائية، وفي حال وجود أموال غير مستغلة، فسيتم ترحيل هذه الأموال للعام المقبل وتوزيعها على البرامج حسب احتياجات كل برنامج. وأضافت أنه، في نهاية الثنائية، يتم تحويل تلك الموارد غير المستغلة إلى احتياطيات المنظمة. وللإجابة على تساؤلات العديد من الوفود حول أثر كوفيد-19 على البرامج والميزانيات المستقبلية، أشارت الأمانة إلى أن الوضع الحالي وأي تطورات لهذا الوضع سيتم أخذها في الاعتبار عند وضع البرامج والميزانيات المقبلة. وطلبت الأمانة استراحة مدتها خمس دقائق للتشاور مع الزملاء لتقديم معلومات أكثر تفصيلاً للوفود.

148. ورداً على سؤال من وفد زيمبابوي نيابة عن المجموعة الأفريقية حول الطريقة التي تتعامل بها المنظمة مع جائحة كوفيد-19 وأنشطتها في البلدان النامية، ذكر نائب المدير العام لقطاع التنمية أن معظم الأنشطة التي كانت تجري فعليا يتم تنفيذها حاليا عن بعد. وأوضح كذلك أن بعض البلدان طلبت من الأمانة تأجيل الأنشطة بدلاً من محاولة القيام بها عن بعد. وفيما يتعلق بعدد الأنشطة، خلال فترة الحجز كان عدد الأنشطة أعلى مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود ذلك إلى أن تنظيم الاجتماعات الافتراضية كان أقل تعقيدًا وأقل تكلفة، لكن لم يكن لها بالضرورة نفس المستوى من التأثير. ومن المحتمل مواجهة هذه المشكلة في العام التالي. وكمثال على ما تم تنفيذه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوضحت الأمانة أنه يتم عقد اجتماعان أو ثلاثة اجتماعات حول السياسات كل عام. وهذا العام، تم إجراء عدد أكبر بكثير من الاجتماعات واستمرت لمدة أسبوع كامل. وكانت مشكلة الأكبر هي فارق الوقت بين البلدان لأن تلك الاجتماعات بدأت في الساعة 6:30 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا، أي في وقت متأخر بعد الظهر بالنسبة لبعض البلدان. وأكد نائب المدير العام على أن فارق الوقت كان التحدي الرئيسي. وفي الوقت نفسه، تم بذل الجهود لمواصلة تنفيذ أو استكمال البرامج التي يمكن تنفيذ مراحلها الأولية عن بعد. وكان هذا هو الحال بالنسبة للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، حيث واصلت الأمانة عملها في تحديد الخبراء المناسبين لبدء المشروع ذات الصلة. وبعض هذه الاستراتيجيات أصبح قيد التنفيذ. وفيما يتعلق باستخدام الموارد المالية، فإن مستوى الإنفاق على الموظفين لم يتغير مقارنة بالسنوات السابقة. وبطبيعة الحال، انخفض الانفاق على خلاف الموظفين لأن تكلفة الأنشطة الافتراضية كانت أقل بكثير.

149. وأوضح نائب المدير العام لقطاع البراءات والتكنولوجيا أنه خلال أزمة كوفيد-19، أخذ القطاع مسؤولياته على محمل الجد، ونتيجة لذلك، استوفى أو تجاوز المعايير السابقة لتقديم أنشطة تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالنسبة للبرنامج 1 (شعبة قانون البراءات)، استمر القسم المعني بالمشورة التشريعية والسياساتية في العمل خلال أزمة كوفيد-19 بنسبة إنتاجية 100 في المائة. واستمر هذا القسم في تنفيذ أنشطته، المتمثلة في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في صياغة أو مراجعة تشريعاتها الخاصة بالبراءات أو إعداد أو مراجعة استراتيجيات

الملكية الفكرية الوطنية أو استراتيجيات البراءات، ولم تتأثر هذه الأنشطة بأزمة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق عدد من البرامج لتلبية احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نموا بشكل أفضل خلال تلك الظروف غير العادية. وعلى سبيل المثال، نجح مشروع تجريبي لبرنامج خاص لصياغة البراءات الدولية، تم تنفيذه في المكسيك وسريلانكا، بشكل جيد جدًا وكان من المتوقع أن ينضم إلى هذا البرنامج بلدان نامية وأقل نموًا وبلدان تمر بمرحلة انتقالية في عام 2021. وبالمثل، فإن برنامج مساعدة المخترعين، الذي يجمع بين المخترعين في البلدان النامية وأقل البلدان نموا مع شركات محاماة سواء في بلدانهم أو في بلدان أخرى من العالم، ما زال يعمل منذ سنوات. ويسعى البرنامج إلى بناء علاقة عمل بين هؤلاء المخترعين والمحامين الذين كانوا مستعدين لمساعدتهم على الحصول على البراءات التي تحمي افكارهم. وخلال فترة أزمة كوفيد-19، تمت إضافة بيرو إلى برنامج مساعدة المخترعين. وبالمثل، تم إجراء سلسلة من الحلقات الدراسية الافتراضية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً باستخدام نهج التعلم الهجين. وبالنسبة للبرنامج 5 (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات)، يتم عادة تنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والندوات للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا حيث يسافر موظفو الويبو إلى تلك البلدان. ولم يكن ذلك ممكنا خلال الأشهر السبعة الماضية، لذلك تم تنفيذ هذه البرامج عبر الإنترنت. ومنذ 17 مارس 2020، عندما انتقل الموظفون إلى العمل من المنزل، حتى بداية سبتمبر 2020، تم تنفيذ 34 فعالية عبر الإنترنت استهدفت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد شارك في هذه الفعاليات 3000 مشارك من 65 دولة. ويمكن ملاحظة ارتفاع بنسبة 40 في المائة في عدد المشاركين والأنشطة التي تم تقديمها في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وبالتالي، تم تنفيذ عدد أكبر من الأنشطة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وبالنسبة للبرنامج 7 (مركز التحكيم والوساطة)، منذ أن بدء تطبيق تدابير الإغلاق بسبب كوفيد-19، تم تنفيذ 60 فعالية افتراضية على شبكة الإنترنت حول التحكيم والوساطة وآلية تسوية المنازعات بناءً على السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. ونصف هذه الفعاليات، التي حضرها 5000 مندوب، كانت موجهة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الصين والبرازيل والمكسيك وأوروغواي والجمهورية الدومينيكية ونيجيريا وكولومبيا، وتم تنفيذ فعالية واحدة بالشراكة مع جمعية الأمريكيتين للملكية الصناعية (ASIPI). وتجدر الملاحظة أخيرا إلى أن قطاع البراءات والتكنولوجيا قد حقق أداءً جيدًا رغم الظروف السائدة في عام 2020، ونأمل أن يحقق أداء أفضل في عام 2021.

150. وصرح نائب المدير العام لقطاع العلامات والتصاميم أنه خلال فترة كوفيد-19، كانت الإنتاجية في السجلات الثلاثة طبيعية وبكامل طاقتها. وكان الموظفون يعملون عن بعد منذ بداية تطبيق تدابير الإغلاق على مستوى المنظمة في مارس. وكانت أنظمة مدريد ولاهاي ولشبونة تعمل كالمعتاد. وكانت خدمات العملاء والأنشطة الترويجية تعمل أيضا كالمعتاد. وتم تنفيذ جميع الأعمال الترويجية الخاصة بالقطاع من خلال تقديم ندوات عبر الإنترنت أو عبر طرق افتراضية أخرى حققت نفس النتائج استنادا إلى تعليقات وملاحظات المشاركين. ونتيجة لذلك سينضم أعضاء جدد في المستقبل القريب إلى نظامي مدريد ولشبونة، وكذلك نظام لاهاي. واستمرت إدارة العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية في تقديم الخدمات القانونية والتشريعية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا بفضل الأداء الجيد للغاية لموظفي تلك الإدارة. وبسبب الجائحة، تم تسجيل انخفاض في الإيداعات الدولية، في كل من أنظمة مدريد ولاهاي ولشبونة. ولكن، مقارنة بالهدف المتوقع، لم يكن الأداء أقل بكثير مما كان متوقعًا. ومن المأمول أن يتحسن الوضع وأن يتم بلوغ الهدف في نهاية المطاف. ومنذ إغلاق المنظمة، كان الموظفون في قطاع العلامات والتصاميم مهيئين تمامًا للحفاظ على استمرارية العمل في هذا القطاع وعلى عمل المكتب الدولي من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء والزبائن، سواء للمكاتب الوطنية أو لمن هم في القطاع الخاص. وكما هو

الحال في القطاعات الأخرى، كان الموظفون في قطاع العلامات والتصاميم على استعداد لبذل المزيد من الجهود لضمان استمرار عمل المكتب الدولي بسلاسة وجودة الأداء من أجل الحفاظ على خدمات عالية المستوى وتلبية متطلبات الدول الأعضاء.

151. وأشار مدير شعبة الإحصاءات إلى أنه كان يعمل مع كبير الاقتصاديين، ورد على المسائل المتعلقة بنموذج التنبؤ بالإيرادات. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن التناقض بين أنشطة الإيداع ومستويات الدخل، أشار المدير إلى أن إحصاءات الإيداع في التقرير استندت إلى تواريخ الإيداع في المكاتب الوطنية. ويتطلب كل من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد أن ترسل المكاتب الطلبات إلى المكتب الدولي. وقد تستغرق عملية إرسال الطلبات هذه بين شهرين وثلاثة أشهر، وبالتالي فإن الإحصائيات حسب تاريخ الإيداع كانت دائمًا غير مكتملة بطبيعتها. ويفسر هذا الأمر أيضًا سبب كون هذه الإحصائيات حسب تاريخ الإيداع دائمًا أقل من الوضع الحقيقي. ومن ناحية أخرى، يرتبط مستوى الدخل بتاريخ النشر، وذلك وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك ليس من الممكن مقارنة أنشطة الايداع ومستوى الدخل بشكل مباشر في التقرير لمجرد أنها تستند إلى جداول زمنية مختلفة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الاتحاد الروسي بشأن التنبؤ، أوضح المدير أن هناك مجموعتين من نماذج التنبؤ. تستند المجموعة الأولى إلى الاتجاهات التاريخية أم المجموعة الأخرى فتستند إلى المتغيرات الخارجية مثل الناتج المحلي الإجمالي. وفي بداية عام 2020، عندما تفشى الوباء، قررت الشعبة الاعتماد أكثر على النموذج القائم على الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لهذا النموذج من المتوقع تسجيل انخفاض بنسبة 8 في المائة في إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات وانخفاض حاد بنسبة 16 في المائة في إيداعات مدريد في عام 2020. وتتم مراقبة ومقارنة الوضع الحقيقي مقابل ما تم التنبؤ به بشكل شهري. والمثير للدهشة أنه حتى يومنا هذا، تم تسجيل نمو قوي جدا في إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، ارتفعت إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ستة بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. أما بالنسبة لمدريد، فقد تم تسجيل انخفاض طفيف، حوالي 2 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وتم اجراء مناقشات مختلفة بين العديد من مكاتب الملكية الفكرية، وتوافق الجميع على أنه على الرغم من حدوث انخفاض حاد في الإيداعات في عامي 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية، فإن الانخفاض الحالي في أنشطة الإيداع على المستويين الدولي والوطني لم يكن بالحدة التي تم تسجيلها في عامي 2008 و2009. وأوضح المدير أنه من المتوقع أن يشهد عام 2020 على الأرجح ارتفاعاً في أنشطة إيداع معاهدة التعاون بشأن البراءات وانخفاضاً طفيفاً في أنشطة الإيداع في نظام مدريد. وسيكون من الصعب جدا التنبؤ ما الذي سيحدث في عام 2021. وستواصل الشعبة مراقبة أنشطة الإيداع عن كثب على المستويين الوطني والدولي وسترفع تقاريرها إلى فريق إدارة الويبو.

152. وذكر الرئيس أن التفسيرات التي قدمها الخبراء وفرق الأمانة قد أجابت على أسئلة وتعليقات الوفود.

البند 9 من جدول الأعمال تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018

153. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/7.

154. وافتتح الرئيس البند 9 من جدول الأعمال، تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 ودعا الأمانة إلى عرض التقرير.

155. وعرضت الأمانة البند وأوضحت أن الويبو تقيم أداء برامجها بناءً على إطار أداء معتمد. وخلال الثنائيتين السابقتين، تمت إعادة هيكلة تقرير أداء الويبو وتبسيطه ليتضمن معلومات متعلقة بالشؤون مالية وأداء الويبو أكثر شمولاً وشفافية. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، أجرت شعبة الرقابة الداخلية عملية تثبيت مستقلة لتقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018 وتم اختيار مؤشر أداء واحد لكل برنامج بشكل عشوائي لتنفيذ هذه العملية. ولأول مرة، تم اختيار مؤشري أداء لبرنامج واحد؛ مؤشر للمكاتب الخارجية في البرنامج 20، ومؤشر للعلاقات الخارجية والشراكات في البرنامج 20. وقد تم القيام بذلك لإعطاء المزيد من الاعتبار للمكاتب الخارجية ضمن إطار عملية التثبيت. وساهمت عملية التثبيت، التي كانت سادس عملية تثبيت مستقلة لتقرير أداء الويبو تُجريه شعبة الرقابة الداخلية، في تعزيز المساءلة بشأن النتائج داخل المنظمة. وتتمثل أهداف هذا التثبيت فيما يلي: التَّحقُّق بصفة مستقلة من موثوقية وصحة معلومات الأداء الواردة في تقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018؛ ومتابعة حالة تنفيذ توصيات تقارير التثبيت السابقة من خلال الأدلة المستندية وغيرها من الأدلة الداعمة؛ وتقديم توصيات، عند الحاجة، لتعزيز إطار الأداء. وفيما يتعلق بالنطاق والمنهجية، تم تقييم 32 مؤشر أداء في سياق عملية التثبيت هذه. وقامت شعبة الرقابة الداخلية أيضًا بتقييم دقة نظام إشارات السير المستخدم لتحديد مدى تحقيق الأهداف المحددة لكل مؤشر أداء وأجرت دراسة استقصائية على 118 شخصاً من مديري البرامج والمناوبين وغيرهم من الأشخاص المسؤولين عن الإبلاغ عن الأداء. ولتلخيص النتائج الإيجابية الرئيسية لعملية التثبيت، والتي استندت إلى العينة المختارة عشوائياً المكونة من 32 مؤشر أداء، أثبتت شعبة الرقابة الداخلية أن 31 من مؤشرات الأداء، أي 97 في المائة، وجيهة وقيمة في الثنائية 2019/2018. ويمثل ذلك زيادة قدرها 7 في المائة، مقارنة بـ 28 مؤشر أداء، أي 90 في المائة في الثنائية 2017/2016. وأوضحت الأمانة أن عدد مؤشرات الأداء التي ثبت أنها دقيقة وقابلة للتحقق منها قد بلغ 30 مؤشر أداء، أي 94 في المائة، مقارنة بـ 25 مؤشر أداء، أي 81 في المائة، في الثنائية 2017/2016. وبلغ عدد مؤشرات الأداء التي ثبت أنها جُمعت بفعالية ومن السهل الحصول عليها واحداً وثلاثين مؤشر أداء (97%)، مقابل 26 مؤشر أداء (84%) في الثنائية 2017/2016. أما بيانات الأداء التي كان التقييم الذاتي لنظام إشارات السير الخاص بها دقيقاً فقد ارتفع عددها إلى 32 (100%) في الثنائية 2019/2018 مقابل 26 (84%) في الثنائية 2017/2016. وقد ساهمت هذه العملية في تحقيق بعض الإنجازات الرئيسية، ومن بينها تحسين وإعادة تصميم لوحات متابعة الأهداف الإستراتيجية لتقرير أداء الويبو للثنائية 2019/2018، والتي تضمنت لمحة عامة عن الأداء حسب النتائج المرتقبة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقليص التقرير المرحلي للصناديق الاستئمانية لعام 2019 من أجل تقديم لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي تحققت في إطار الصناديق الاستئمانية في عام 2019. واستُحدث قسم يسلط الضور على أبرز الأمور المتعلقة بأجندة التنمية ويقدم توضيحات حول استخدام الميزانية على مستوى المنظمة. واستمر تعزيز عمليات الإدارة القائمة على النتائج كوسيلة لترسيخ ثقافة الاستناد إلى النتائج وتعزيز دورة إدارة الأداء لدى الويبو. ومن بين التدابير التي تم اتخاذها، نذكر تقديم إحاطات منتظمة لجميع كبار المديرين الجدد، (ف-5 وما فوق)، وثانياً، تعزيز رصد الأداء وتتبع النتائج، وثالثاً، استخدام تحليلات مُعزَّزة لتنفيذ خطة العمل من أجل الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات. وتم تحديد إطار حوكمة إدارة المشاريع في الثنائية 2019/2018. ونتيجة لذلك، تم تعزيز منهجية إدارة المشاريع لحافظة مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تدريب شامل مستمر على إدارة المشاريع مرتبط ارتباطاً تاماً بإطار نتائج الويبو، واستمر دمج إدارة المشاريع في دورة إدارة أداء الويبو؛ وتم توحيد قياس "الرضا" عن خدمات الويبو وأنشطتها، مما أتاح لأول مرة القدرة على الإبلاغ عن النتائج كمؤشر قوي وكلي على رضا العملاء. ومن الآن فصاعدًا، سيتم تطبيق الإطار الموحد لرضا العملاء والمقياس المتوازن على جميع الاستقصاءات الخاصة برضا عملاء الويبو (خدمات الملكية الفكرية وبرامج تكوين الكفاءات وغيرها). وانخفض عدد النتائج المرتقبة في الثنائية 2019/2018 إلى 38، مقابل 39 في الثنائية السابقة. وإضافةً إلى ذلك، انخفض عدد مؤشرات الأداء إلى 279 في الثنائية 2019/2018، مقابل

287 في الثنائية السابقة. وفيما يتعلق بالاستقصاء الذي أجري على 118 شخصاً، فقد شارك نحو 41 في المائة منهم فقط، وأظهرت نتائج الاستقصاء أن من بين التعقيبات الإيجابية التي تم تلقيها أشار 81 في المائة من المجيبين إلى أن إطار الإدارة القائمة على النتائج يُنفَّذ بطريقة تشاركية وبنّاءة مما يجعله مفيداً. وقد ارتفعت هذه النتيجة مقارنة بنسبة 71 في المائة في الثنائية السابقة. وذكرت الأمانة أن 8٪ من المجيبين شعروا أن إطار الإدارة القائمة على النتائج المعتمد للبرامج مناسب وملائم لأهداف الويبو الاستراتيجية، و82٪ شعروا أن مؤشر الأداء مفيد للمساءلة أمام الدول الأعضاء مقابل 74٪ في الثنائية السابقة.

156. وذكرت الأمانة أن 75 في المائة من المجيبين أشاروا إلى أن معلومات الرصد المُحدَّثة وبيانات الأداء الخاصة بمؤشرات الأداء كانت متاحة بانتظام وفي الوقت المناسب، ورأى 70 في المائة أن الأدوات الحالية مفيدة لتلبية طلبات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الخاصة بالرصد وإعداد التقارير. وأخيرًا، رأى 93 في المائة من المجيبين على الاستقصاء أن سجلات المخاطر تضمنت افتراضات ومخاطر يمكن أن تؤثر على تحقيق النتائج المرتقبة المسجلة في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2018-2019، وهو ما يمثل ارتفاع قدره 10% مقارنة بعملية التثبيت الماضية. كما أظهرت نتائج الاستقصاء آراء المجيبين بشأن الفرص التالية لتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة. أولاً، أشار 63 في المائة من المجيبين إلى أنهم حصلوا على مساعدة تقنية مفيدة خلال الثنائية 2018-2019. وقد انخفض معدل الردود الإيجابية من 67 في المائة في الثنائية 2017/2016 و88 في المائة في الثنائية 2015/2014. وتشير النتائج إلى أن بعض عناصر المساعدة التقنية لتتبع التقدم المحرز في إدارة البرنامج القائمة على النتائج قد انخفضت مقارنة بالفترات السابقة. وذكرت الأمانة أنه في حين قال 65 في المائة أن الإرشادات الحالية بشأن تطوير المؤشرات الرئيسية مفيدة، ينبغي توجيه الاهتمام إلى المجيبين الآخرين (البالغة نسبتهم 35%) الذين لم يكونوا يعرفون هل هي مفيدة أم لا والذين اعترضوا على أنها مفيدة. وعلاوة على ذلك، أشار 48 في المائة من المجيبين، مقارنة بنسبة 33 في المائة في الثنائية 2017/2016، إلى عدم وجود مؤشرات وأهداف وأسس مقارنة أقل عدداً وتتسم بمزيد من الدقة وإمكانية القياس والتحقق والواقعية واحترام المهل (SMART) في الثنائية 2019/2018. وأخيراً، رأى 52 في المائة من المجيبين، مقارنة بنسبة 54 في المائة في الثنائية السابقة، أن اختيار مؤشراتهم وجودة بياناتهم قد تحسن منذ آخر عملية تثبيت. وبالإضافة إلى ذلك، أشار 50 في المائة من المجيبين إلى أنهم استخدموا مؤشرات الأداء للأغراض الإدارية الاعتيادية. وكان استخدام مؤشرات الأداء والنتائج ذات الصلة للأغراض الإدارية هدفًا رئيسيًا لعملية تعميم ممارسات الإدارة القائمة على النتائج داخل المنظمة. وفي حين رأى 66 في المائة أن إطار الإدارة القائمة على النتائج مفيد لرصد التقدم المحرز والنجاح المنشود واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالبرامج، رأى 23 في المائة أنه يمكن القيام بالمزيد في هذا الصدد، وينبغي بذل مزيد من الجهود لترسيخ فائدة الإدارة القائمة على النتائج بصفتها أداة إدارية. وعلاوة على ذلك، وجد 48 في المائة من المجيبين أن أدوات وأنظمة الرصد متاحة بسهولة للبرامج، مقابل 42 في المائة في الثنائية 2017/2016. وكذلك، وجد 48 في المائة من المجيبين أن برامج أخرى تُطلعهم على بيانات رصد وإبلاغ مفيدة في الوقت المناسب. وتشير هذه النتائج إلى وجود فرصة لتعزيز تبادل المعلومات داخل المنظمة، ورأى أربعة من بين عشرة من الموظفين الجدد أو الذين نُقلوا إلى وظيفة جديدة أنه لم يَجرِ اطلاعهم بشكل كافٍ على حالة مؤشرات الأداء والمقاييس ذات الصلة التي تدخل في نطاق مسؤوليتهم. وبشكل عام، ذكرت الأمانة أن عملية التثبيت أعادت التأكيد على التحسين المستمر الذي يشهده إطار الإدارة القائمة على النتائج الخاص بالمنظمة. فقد استوفى المزيد من بيانات الأداء معايير التقييم، وتحسنت الطريقة المستخدمة لتسجيل الإنجاز مقارنة بعملية التثبيت الماضية. وللمضي قدمًا، شجعت شعبة الرقابة الداخلية البرامج على مواصلة العمل مع شعبة أداء البرامج والميزانية لتقييم مؤشرات الأداء الخاصة بها مقابل معايير الدقة وإمكانية القياس والتحقق والواقعية واحترام المهل (SMART)، وذلك بهدف ضمان تصميم مؤشرات الأداء بالشكل المناسب وربطها بالنتائج المرتقبة. بالإضافة إلى

ذلك، ينبغي بذل جهود متواصلة لتعزيز تبادل المعرفة عبر المنظمة. وبالنسبة للتوصيات، لم تقدم شعبة الرقابة الداخلية أي توصيات رسمية بناءً على هذا التثبيت، ولكنها ستستمر في مراقبة التنفيذ الكامل للتوصية المعلقة من تقرير التثبيت السابق. وسيتم رصد النقاط الرئيسية التي طُرحت في التقرير والقرارات المقترحة من خلال عمليات تدقيق وتقييم سيتم إجرائها لاحقاً. وقد تم التخطيط لتنفيذ عمليات التدقيق والتقييم للإدارة القائمة على النتائج في الويبو في النصف الثاني من الثنائية 2021/2020.

157. وشكر وفد الاتحاد الروسي، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، مدير شعبة الرقابة الداخلية على العرض التفصيلي للتقرير. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لتحسين المؤشرات الخاصة بنتائج البيانات، وللنتائج التي تتسم بالدقة وإمكانية القياس والتحقق والواقعية واحترام المهل، وكذلك لتقييم المؤشرات بشكل عام. وفيما يتعلق بتحسين شكل التقرير، أعربت المجموعة عن اعتقادها بأن التعديلات كانت مفيدة. واقترح الفريق أن يستمر العمل في نفس الاتجاه فيما يتعلق بتطبيق معايير الدقة وإمكانية القياس والتحقق والواقعية واحترام المهل (SMART) في جميع البرامج. واعتبرت المجموعة أنه من الممكن استخدام الإدارة القائمة على النتائج على نطاق أوسع، وأشارت إلى أنها مستعدة لدعم هذه الخطوة.

158. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن ترحيبه بالتقرير الذي قدم تثبيتا مستقلاً بشأن أداء الويبو، وأشار إلى أن هذه الممارسة جيدة وأنه يقدرها ويعتبرها مفيدة للغاية. ورحبت المجموعة بالتقييم الذي أجرته الأمانة حول جودة وتأثير بيانات الأداء الذي استرشد به الإطار القائم على النتائج. وأشارت المجموعة إلى أنه يتم إيلاء أهمية أكبر لجودة الأداء منذ الثنائية الماضية، ولاحظت الدقة بنسبة 100 في المائة في التقييم الذاتي لنظام إشارات السير لبيانات الأداء والتي ارتفعت من 84 في المائة في الثنائية الماضية. ورحبت المجموعة بتبسيط الإطار القائم على النتائج من خلال اعتماد مؤشرات أداء ذات صياغة أفضل وذكرت أنه قد يكون من الممكن تعميم الممارسات القائمة على النتائج داخل المنظمة وإتاحة أدوات وأنظمة رصد ذات صلة للبرامج بشكل أفضل. وينبغي أن تعمل الويبو على تطوير ثقافة تبادل المعرفة باستخدام الأدوات والممارسات القائمة. وشجعت المجموعة الأمانة على مواصلة العمل على هذه المسائل، وذلك من خلال توفير المساعدة التقنية اللازمة للبرامج لتحسين معرفتها بنظام إدارة الأداء بشكل مستمر. ولاحظت المجموعة بأن النظام ككل يعمل بشكل جيد وأعربت عن ارتياحها لهذا الموضوع. وأخيراً، أشارت المجموعة إلى أن معظم التوصيات المنبثقة عن عملية التثبيت السابقة قد نُفذت بالكامل وشجعت العمل في سبيل تنفيذ التوصيات المعلقة بشكل كامل.

159. وشكر وفد الصين شعبة الرقابة الداخلية على تغلبها على التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 واستكمال عملية التثبيت وتقرير عملية التثبيت باستخدام وسائل مختلفة مثل الاجتماعات الافتراضية. وأعرب الوفد عن سروره لتحسن جودة بيانات أداء الويبو مقارنة بالثنائية الماضية، ويعكس هذا الأمر الإنجازات التي حققتها الويبو في مجال توفير بيانات أداء أكثر شمولاً وشفافية وصحّة. وهنأ الوفد الإدارات المعنية، بما في ذلك شعبة أداء البرامج والميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن بيانات الأداء الموثوقة والصحيحة يمكن أن تعزز ثقة الأعضاء في الويبو وأن تحسن أيضاً مصداقية الويبو في المجتمع الدولي. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحسّن الويبو عملية تثبيت بيانات أداء البرامج المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمكاتب الخارجية.

160. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر شعبة الرقابة الداخلية على التقرير. وأعرب الوفد عن سروره بتحسين بيانات الأداء ومؤشرات الأداء التي طورتها الأمانة. وأيد الوفد مواصلة تطوير نظام الإدارة على أساس نهج الإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بالتحسين المستمر للتدريب، لا سيما

التقييمات، أشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد معرفة إلى أي مدى تؤثر الانقسامات الهيكلية للأمانة على مؤشرات الأداء المستخدمة.

161. وشكرت الأمانة جميع المندوبين الموقرين على شكرها للأمانة على إعداد التقرير ورحبت بجميع التعليقات التي أدلوا بها. وأكدت الأمانة من جديد أن شعبة الرقابة الداخلية عملت بشكل وثيق جدا مع شعبة أداء البرامج والميزانية ومكتب المراقب المالي بهدف مواصلة العمل المشترك على تحسين الإدارة القائمة على النتائج من أجل جعلها أداة فعالة للإدارة لقياس الأداء والمساءلة. وستجري شعبة الرقابة الداخلية تدقيقًا وتقييمًا مجتمعين لإطار الإدارة القائمة على النتائج في النصف الثاني من عام 2021.

162. ولتلخيص النقطة الأخيرة من التقرير، شدد الرئيس على أنه مع مرور الوقت والعمل المستمر، أصبحت الويبو تمتلك المزيد من الأدوات لقياس أدائها وتقييمه. وأشار إلى البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وأوضح أن الرغبة المشتركة في ترسيخ ثقافة تبادل المعارف والسعي الدائم إلى تعزيز الكفاءة والشفافية والفعالية، وإلى تخصيص المزيد من الموارد لعمليات التقييم، مكّنت شعبة الرقابة الداخلية من تحديد وضع المنظمة في أي وقت. وحتى في بيئة هجينة، يجب أن تكون شعبة الرقابة الداخلية قادرة على تقييم أي حالة شاذة والنظر فيها لتحديد الأخطاء. وتحدث الرئيس عن التعليق الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي، وأوضح أن التأهب للأخطار والمخاطر هو أمر ضروري.

163. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها.

164. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بتقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018 (الوثيقة WO/PBC/31/7).

البند 10 من جدول الأعمال البيانات المالية السنوية لعام 2019؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020

(أ) التقرير المالي السنوي والقوائم المالية 2019

165. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/8.

166. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لعرض التقرير.

167. وذكرت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2019 تضمنت التقرير المالي السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وأشارت الأمانة إلى أن البيانات المالية قد تم إعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) وتلقت تقرير تدقيق غير مشفوع بتحفظات. وعلاوة على ذلك، تضمنت الوثيقة بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية، والذي تم إدراجه سابقًا في تقرير المدقق الخارجي. وقدم التقرير المالي مناقشة لنتائج العام وتحليلها، فضلاً عن تفاصيل الوضع المالي للمنظمة في نهاية ديسمبر 2019. وأظهرت نتائج المنظمة لعام 2019 فائضًا بلغ 97.7 مليون فرنك سويسري، حيث بلغ مجموع النفقات 401.4 مليون فرنك سويسري ومجموع المكاسب الاستثمارية 42.1 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بالفائض الذي بلغ 42.5 مليون فرنك سويسري في عام 2018، حيث بلغ مجموع الإيرادات 433.6 مليون فرنك سويسري، ومجموع النفقات 375.9 مليون فرنك سويسري، ومجموع الخسائر الاستثمارية 15.2 مليون

فرنك سويسري. ارتفع مجموع الإيرادات في عام 2019 بمقدار 26.4 مليون فرنك سويسري، مسجلا زيادة نسبتها 6.1٪ على مجموع عام 2018. ارتفع مجموع النفقات في عام 2019 بمقدار 25.5 مليون فرنك سويسري، مسجلا زيادة نسبتها 6.8٪ مقارنة بمجموع عام 2018. وارتفع صافي أصول المنظمة من 261.4 مليون فرنك سويسري في عام 2018 إلى 364.2 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2019. وأتت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة فائض الويبو لعام 2019.

168. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره للأمانة على إعداد الوثائق وعرضها. ولاحظت المجموعة بارتياح أن هذه البيانات المالية قد تم إعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكان تقرير التدقيق خالي من الملاحظات. ولكن لاحظت المجموعة أيضا أن بعض أقسام التقرير كانت مقتضبة. ورغم تفهم المجموعة للأسباب الكامنة وراء ذلك، طلبت من الأمانة ألا تؤثر عملية تبسيط التقارير على القدرة على فهم التفاصيل الأساسية للأشخاص الذين لديهم معرفة مالية محدودة. ورحبت المجموعة بالنتائج المالية الإيجابية لعام 2019، والتي أظهرت فائضاً ملحوظاً، فضلاً عن مستويات صحية لمجموع الأصول مقارنة بمجموع الخصوم. وأشارت المجموعة إلى أنها قد فهمت أن التقرير المالي والبيانات المالية لعام 2019 قد تم إعدادهما على أساس الاستحقاق الكامل وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الفائض من 122.3 مليون (النتيجة بناء على الميزانية) إلى 97.7 مليون (النتيجة بناء على معايير إيبساس)، وذلك نتيجة التغييرات في خصوم مستحقات الموظفين. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لأن الويبو قد حققت أداءً ماليًا إيجابيًا، ولكنها كررت النقطة التي أثيرت في إطار البند 8 من جدول الأعمال، فيما يتعلق بالاعتماد على الدخل من رسوم خدمات التسجيل، وأشارت أن هذا الأمر قد يؤدي إلى صعوبات نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي العالمي بسبب كوفيد-19. وشجعت المجموعة المنظمة على توخي الحيطة والحذر خلال الثنائية القادمة. ورحبت المجموعة باعتماد المعيار 41 من معايير إيبساس المتعلق بالأدوات المالية في الوقت المناسب، وذلك عامين قبل تاريخ التنفيذ المطلوب تقريبا.

169. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير الزاخر بالمعلومات حول البيانات المالية السنوية لعام 2019، والذي قدم معلومات دقيقة وتم إعداده وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعكس هذا التقرير بشكل كامل الإدارة المنفتحة والشفافة والدقيقة والحكيمة للمنظمة. وأشار الوفد إلى وضع الويبو السليم مع ارتفاع الفائض وصافي الأصول، وذلك بفضل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي لاهاي ومدريد، فضلاً عن ارتفاع عدد الطلبات. وأشار الوفد أيضا إلى مختلف التدابير التي تم اتخاذها للحد من مخاطر صرف العملات الأجنبية الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات وأعرب عن تقديره لاتخاذ هذه التدابير. واعتبر الوفد أنه مع توسع الويبو في العالم وتطور أنشطتها في مكاتبها الخارجية، يمكن للمنظمة أن تبحث في امكانية استخدام المزيد من العملات الأجنبية لكي تتمكن من دفع المشتريات العالمية وغيرها من النفقات مباشرة بالعملات المحلية وبالتالي الحد من مخاطر صرف العملات الأجنبية.

170. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن شكره للأمانة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2019. وأيدت المجموعة التوصية الموجهة إلى الجمعية العامة والجمعيات الأخرى فيما يتعلق بمشروع القرار. ورأت المجموعة أن هناك ارتفاع في أرباح الويبو وأنه تم تحديث نظام التسجيل الدولي. وأعربت المجموعة عن أملها بأن تستمر الويبو في نموها على الصعيد العالمي وأن تواظب على تقديم خدماتها رغم الوضع الحالي. وشكرت المجموعة الأمانة على الرقابة الداخلية والخارجية وكذلك لتحديث السياسات والإجراءات. ورأت المجموعة أن جميع المعلومات اللازمة لتحديث السياسات والإجراءات قد انعكست بالشكل المناسب في التقرير.

171. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها الإيجابية على البيانات المالية. وأشارت إلى التعليق الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة بشأن الفقدان المحتمل للمعلومات للقراء العاديين عندما يتم تبسيط التقارير وذكرت أنها ستأخذ هذه الملاحظة في الاعتبار في المستقبل.

172. وشكر الرئيس الأمانة وقرأ مشروع القرار. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، تم اعتماد القرار.

173. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على "التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2019" (الوثيقة WO/PBC/31/8).

(ب) تحديث بشأن الاستثمارات

174. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/9 "تحديث بشأن الاستثمارات".

175. وافتتح الرئيس البند 10(ب) من جدول الأعمال "تحديث بشأن الاستثمارات" وقدم مستشار الاستثمار، شركة MBS Capital Advice SA، التي يمثلها السيد محمد نجافي.

176. وقدم مستشار الاستثمار لمحة عامة عما سيتطرق اليه خلال عرضه حول آخر المستجدات المتعلقة باستثمارات الويبو. وأشار إلى أن العرض سيبدأ بتقديم أفكار حول فلسفة الاستثمار المعتمدة من قبل الويبو، ومن ثم سيتم عرض المعلومات حول الأصول الاستثمارية المدرة للعائد والمصادر الأساسية لذلك، ومن بعدها سيتناول العرض النتائج الفعلية للمحفظة منذ عام 2017.

177. وبدأ مستشار الاستثمار بالتحدث عن سياسة الاستثمار التي تشكل الإطار الذي يحدد الأهداف، وميول المستثمر، والفترة الزمنية، والأصول المؤهلة التي يمكن الاستثمار فيها. وتُحدد سياسة الاستثمار للمحفظتين الاستثمارية، وهما النقد الأساسي والنقد الاستراتيجي. ويُستثمر النقد الأساسي بهدف تحقيق عائد إيجابي على مدى فترة خمس سنوات. وتم استثمار هذه الأموال نقدًا، كما يشير اسمها، إلى أن أصبحت سويسرا خاضعة لمعدلات فائدة سلبية، ولتجنب دفع الأموال نتيجة معدلات الفائدة السلبية على النقد، يتم الآن استثمار الأموال في أصول أخرى. ويستخدم النقد الاستراتيجي لتمويل التزامات الرعاية الصحية للمنظمة. ويتم إجراء دراسة حول إدارة الأصول والخصوم كل ثلاث سنوات، وتحدد هذه الدراسة مستوى العائد المطلوب لتلك الأصول من أجل تغطية الالتزامات المذكورة، وكان الهدف هو تحقيق نسبة تغطية تبلغ 90٪ على مدى فترة عشرين عامًا. وتتمتع المحفظة الثانية بفترة زمنية أطول تبلغ عشرين عامًا، وذلك نظرًا لطبيعتها. وأشار مستشار الاستثمار إلى وجود آليات حوكمة للإشراف على الاستثمارات وهي موثقة في سياسة الاستثمار. وتتم مراقبة الامتثال لسياسة الاستثمار بشكل مستمر من قبل المصرف الوديع والويبو ومستشاري الاستثمار الخارجي للمنظمة. وذكر مستشار الاستثمار أنه تتم مراجعة استراتيجيات الاستثمار بشكل دوري وإعادة تقييم ملاءمتها مع الأهداف كلما لزم الأمر، بالحد الأدنى على أساس سنوي. ويتألف هيكل الحوكمة من اللجنة الاستشارية للاستثمارات (ACI) والتي يشارك فيها مستشار الاستثمار. تم شرح بعض النقاط حول اللجنة الاستشارية للاستثمارات. تمنح لوائح وقواعد المنظمة المالية اللجنة الاستشارية للاستثمارات سلطتها التي تغطي مسائل محددة مثل سياسة الاستثمار، واستراتيجية الاستثمار، وتخصيص الأصول، ووضع المعايير، ومراقبة الاستثمار. ويلعب المصرف الوديع دور حفظ أصول المنظمة، ويراقب مختلف بيانات السياسات والقيود الموضوعة على المحافظ. ويوفر مستشارو الاستثمار الخارجيون الدعم للجنة الاستشارية للاستثمارات، ويقومون بمتابعة آخر

مستجدات الأسواق المالية والاستثمارات والمحافظ. وتوفّر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وهي جهة استشارية مستقلة من الخبراء، الإشراف على العمليات وتقوم بإعداد التقارير المتعلقة بالاستثمارات، ويتولى المدققون الخارجيون ومكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة مسؤولية التدقيق والتحقق من حسن عمل الضوابط الداخلية المفروضة على العمليات وإعداد التقارير حول الاستثمارات بشكل مستقل. وتحدد استراتيجية الاستثمار بشكل أساسي نوع الأصول التي يُسمح للمنظمة بالاستثمار فيها، وتهدف استراتيجية الاستثمار أو عملية تخصيص الأصول إلى زيادة احتمال بلوغ الأهداف المذكورة سابقًا إلى أقصى حد ممكن خلال الفترة الزمنية المناسبة. وفيما يتعلق بهيكل الحوكمة، يستعرض المدير العام جميع التقارير والتوصيات ويوافق عليها. ووفقا للوائح وقواعد المنظمة المالية، يجب أن يقوم المدير العام باطلاع لجنة البرنامج والميزانية على استثمارات الوييو القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتتألف اللجنة الاستشارية للاستثمارات من أعضاء معينين من قبل المدير العام يقومون بالإشراف على الاستثمارات بشكل منتظم. وتقدم اللجنة الاستشارية للاستثمارات المشورة للمدير العام فيما يتعلق باستثمارات المنظمة. والدور الأساسي للجنة الاستشارية هو اتخاذ قرار بشأن تخصيص أصول المحافظ بدعم من مستشاري الاستثمار. وهي تقوم أيضا بمراقبة تنفيذ سياسة الاستثمار، وبمراجعة سياسة الاستثمار عند الضرورة وباختيار أو تسريح مزودي الخدمات المالية، بما في ذلك مستشار الاستثمار، عند الضرورة. وسلط مستشار الاستثمار الضوء على العوامل التي تؤمن العوائد الطويلة الأجل لهذه المحافظ ولماذا من الآمن إلى حد ما افتراض أن الأهداف التي تم تحديدها يمكن تحقيقها خلال الفترة الزمنية الملائمة بغض النظر عن البيئة. وتستثمر المحافظ حصريًا في الأصول التي تدر دخلاً اقتصاديًا حقيقيًا.

178. وتتعرض الأسواق المالية لتقلبات قصيرة الأجل ولكن قد تكون مهمة في بعض الأحيان، وهذا ما حدث قبل بضعة أشهر من انتشار جائحة كوفيد-19، لكن عوائد الأصول الطويلة الأجل تعتمد بشكل أكبر على التطور الأساسي لهذه الاستثمارات، بما يتجاوز التقلبات القصيرة الأجل. وعندما يتم اختيار الأصول لتوليد مستوى مناسب من الدخل، فإن تراكم هذا الدخل ينتهي لا يتأثر بالتقلبات غير المنتظمة القصيرة الأجل التي قد تشهدها الأسواق. وتتحدث وسائل الإعلام عن التقلبات القصيرة الأجل على نطاق واسع، ولكن قد تثير هذه التقلبات مشاعر الغضب لدى مستثمري الأجل الطويل. وعلى عكس الأصول التي تولّد دخلاً اقتصاديًا حقيقيًا، تتوفر عناصر أخرى يمكن اعتبارها أحيانًا استثمارات لكنها ليس استثمارات مناسبة للمنظمة أو لأي كيان لديه هدف استثماري محدد. وصرّح مستشار الاستثمار أن هدفه هو إظهار أن هناك مصادر دخل مستقرة وموثوقة يمكن لأي مستثمر الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف معقولة. ويمكن تحديد هذه المصادر بشكل جيد وهي موثقة جيدًا والحصول على معلومات حولها شبه مجاني وبسيط نسبيًا. وهناك شرط واحد للنجاح، وسيتم مناقشة هذا الشرط في نهاية العرض التقديمي. أما أقدم أشكال الاستثمار وأكثرها أمانًا فهو إقراض المال لمقترض آمن. وتسمى هذه الاستثمارات السندات الحكومية، ويمكن أن يعتبر إقراض الأموال لبعض الحكومات خاليًا من المخاطر تقريبًا. وعائد هذه الاستثمارات معروف جيدا لأن الحكومة تقترض المال وتعد بمستوى معين من الفائدة في المقابل. ويتم دفع هذه الفائدة إلى المستثمر، وبالتالي يكون عائد هذا الاستثمار عند نهايته متوقعًا منذ البداية. وعرض مستشار الاستثمار رسما بيانيا يوضح أنه العائدات التي حصلها المستثمرون في سندات الحكومة السويسرية، على فترات تتجاوز 10 سنوات في أي وقت، كانت قريبة جداً من المستوى السائد للفائدة التي تدفعها الحكومة السويسرية في بداية الفترة. وأظهر الرسم البياني المقدم مستوى الفائدة الذي دفعته الحكومة السويسرية بين عام 1984 حتى الآن، وأظهر الخط الرمادي العائد الذي حققه المستثمرون في حال استثمروا في هذه السندات على فترة عشر سنوات. ولاحظ المستشار أيضًا أنه في نهاية الرسم البياني أو في الآونة الأخيرة، انخفض الخط الأزرق الداكن إلى ما دون الصفر، ويعني ذلك أن المستثمرين الذين استثمروا في سندات الحكومة السويسرية سيحصلون على الأرجح على عائد سلبي خلال السنوات القادمة. ويمكن ملاحظة نفس الشيء بالنسبة لسندات

حكومة الولايات المتحدة. وأشار المستشار إلى أنه عند رفع حجم الاستثمار، يمكن الاستثمار بأصول حقيقية. فإن مستثمري الأسهم يمكنهم أن يتوقعوا أن يستفيدوا من تدفق أرباح الشركات التي يستثمرون فيها. ويتم توزيع جزء من هذه الأرباح، ويسمى أرباح الأسهم، وهي مصدر عائد موثوق للغاية وآمن. وتنمو هذه الشركات مع النمو الاقتصادي، ويستفيد المستثمرون من ذلك. وعلى المدى الطويل، قد تصل هذه المكاسب والأرباح إلى نسبة تتراوح بين 70 و80 في المائة.

179. ولفت مستشار الاستثمار الانتباه إلى الشريحة التي تظهر على الشاشة والتي تشرح العوامل المختلفة حسب الفترات الزمنية المختلفة. ويظهر الجانب الأيسر الفترة الزمنية القصيرة المدى وكان المقياس عبارة عن عدد من الأشهر. وعلى مدى عام أو عامين، يسيطر اللون الوردي، ويعني ذلك أنه على المدى القصير، كانت تقلبات السوق هي التي تؤثر على النتائج بشكل رئيسي. ويمكن ملاحظة أن أصول الشركة في الواقع لا تهم كثيرًا في هذه الفترات الزمنية القصيرة. وحتى بالنسبة للاتجاهات على مدى خمس أو ست سنوات، فإن الأصول الأساسية شكلت 40 في المائة فقط من النتيجة. وبعد عشرين عامًا فقط أصبحت المتغيرات جزءًا مهيمنًا من النتيجة النهائية. والأسهم هي في الواقع مصدر للعائدات بالنسبة إلى المستثمرين الذين يستثمرون على الآجال الطويلة للغاية.

180. وتتألف عوائد الأسهم من الأرباح الموزعة على المساهمين والنمو التي تحققه. ويحدد اللون الوردي على الرسم البياني حالة المشاركين في السوق ويوضح إذا كانوا متفائلين أو متشائمين على العكس من الأداء. عندما كان المشاركون في السوق متفائلين، كان الجزء الوردي يرتفع وعندما كان المشاركون متشائمين، كان الرسم البياني ينخفض. ولكن على المدى الطويل، يميل اللون الوردي إلى التلاشي. ولفت مستشار الاستثمار الانتباه إلى الرسم البياني الذي أظهر الأرباح الموزعة التي تشكل المصدر الأكثر موثوقية للعائد ولكن غالبًا ما يتم تجاهله. وتبين على الرسم البياني حيث تم اختيار تاريخ ميلاد مستشار الاستثمار (1970) على سبيل المثال أنه لو استثمر والديه 100 دولار في أسواق الأسهم العالمية عند ولادته، وإذا تركا هذا الاستثمار كما هو من دون أي تعديل، فسيولد المبلغ أرباح سنوية اليوم تبلغ حوالي 120 دولارًا وكان ذلك سيتطلب 100 دولار فقط في وقت الميلاد وعدم القيام بأي شيء آخر. وأظهر هذا الأمر أن الأرباح الموزعة على المساهمين هي مصدر مهم جدًا للعائد بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم يمكنهم الانتظار لفترة طويلة. وتجدر الملاحظة أن هذا النوع من الاستثمار غالبًا ما يتم تجاهله من قبل المستثمرين، وذلك بسبب طبيعته قصيرة الأجل. أما الجزء الآخر من العائد الذي تم تسليط الضوء عليه فهو النمو. وكانت العديد من البيانات حول الولايات المتحدة الأمريكية متاحة وكانت تتوافق مع البيانات العالمية ذات الأنماط المماثلة. وتظهر الاتجاهات أن الشركات تنمو جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد. وكلما كان حجم الاقتصاد الأكبر كلما ازداد عدد الشركات التي تجني المزيد من المال كما يتضح من الرسم البياني. ويظهر الخط الأزرق الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة الأمريكية أما الخط الرمادي فهو يمثل أرباح الشركات في الولايات المتحدة، والتي تتحرك جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض، وعندما تجني الشركات للمزيد من المال، فإن أصحابها أيضا يكسبون المزيد من الأموال. ويحصد المستثمرون الذين يمتلكون تلك الشركات الفوائد.

181. وأشار مستشار الاستثمار إلى أن العقارات كانت مشابهة للأسهم لأنها أصولًا حقيقية ومُنتجة ويمكن أن يحصل المستثمرون على دخل من الإيجارات، وفي حال حصول تضخم كبير، فإن دخل الإيجار قد يحمي المستثمر من مخاطر التضخم. وعلى المدى الطويل، تكون العقارات جيدة إلى حد ما بالنسبة للمستثمرين. وأظهر الرسم البياني المعروض أن المستثمرين الذين يستثمرون في العقارات السويسرية حققوا عوائد بنسبة 6 في المائة منذ عام 1995. وكان من غير المحتمل أن يحصلوا

على عائد أفضل في السنوات العشرين القادمة، لكن هذا النوع من الاستثمار هو مصدرًا آمنًا نسبيًا للدخل (الإيجار) ووصفة جيدة للاستثمار الطويل الأجل. وكان أداء العقارات أفضل من أداء السندات الحكومية على المدى الطويل.

182. وأشار مستشار الاستثمار إلى أن هناك استثمارات يجب تجنبها ليس لأنها لم تكن دارجة، ولكن بسبب عدم معرفة متى ستصبح دارجة. وهذه الأصول التي لا تدر دخلاً قابلاً للقياس. ويمكن بسهولة الخلط بينها وبين الاستثمارات الحقيقية، لكنها لم تكن استثمارات لأنها لم تكن منتجة، لكن بعض المشاركين في السوق يميلون إلى اعتبارها استثمارات على سبيل المثال السلع وسبائك الذهب والتذكارات والسيارات. ويمكن أن تكون هذه العناصر مصادر لكسب الأموال ولكنها لم تكن استثمارات في حد ذاتها لأنه لا يمكن لأحد تحديد مقدار الأرباح التي من المحتمل أن تحققها في المستقبل، وفي بعض الأحيان ترتبط أيضًا بخرافات وأساطير قوية جدًا. والذهب هو أحد السلع التي تعتبر بشكل دوري دارجة للغاية في مجتمع الاستثمار. وتبيّن من السنوات الأخيرة أن الذهب أصبح دارجًا. ويشير الرسم البياني المعروض إلى أنه حتى مع ارتفاع شعبية الذهب كل فترة، فإنه بالكاد عوّض المستثمرين عن التضخم منذ عام 1980. وأولئك الذين وضعوا أموالهم في الذهب في عام 1980، معتقدين أنه سيحميهم من التضخم، فقد واجهوا صعوبة في مواكبة هذا التضخم المتواضع خلال هذه الفترة. وبالمقارنة مع الأصول الحقيقية والمُنتجة، باستخدام سوق الأسهم العالمية، لم يكن هناك مجال للمقارنة. ولقد تضاعفت الأموال التي وضعها المستثمر في الذهب في عام 1980 بمقدار ثلاث مرات، وتضاعف المبلغ نفسه الذي تم وضعه في محفظة الأسهم العالمية بمقدار ثلاثين مرة. وأظهر الرسم البياني المعروض الاحتمالية التجريبية استناداً إلى الملاحظات التجريبية (البيانات السابقة من عام 1926 إلى عام 2010) لتحقيق عوائد إيجابية حقيقية خلال فترات زمنية مختلفة. وعلى الجانب الأيسر من الشريحة، كان هناك فترة زمنية قصيرة، وعلى الجانب الأيمن، تم عرض فترة زمنية طويلة. وأظهر هذا من الناحية التجريبية، أن المستثمرين الذين استثمروا في الأسهم لم يكن لديهم عائد حقيقي سلبي على فترات عشرين أو خمسة وعشرين عامًا. وحقق المستثمرون الذين استثمروا الأموال في النقد والسندات عوائد حقيقية إيجابية أعلى من التضخم في حوالي ثلثي إلى ثلاثة أرباع الوقت، وهذه الأرقام لا تتغير على فترات أطول أو أقصر بكثير. وكان احتمال أن تحقق السلع عائد يوازي التضخم قليل في حال تم الاحتفاظ بها على المدى الطويل. قد يكون ذلك مخالفًا للحدس، لكن يعود ذلك إلى حقيقة أن الجهود الصناعية على مدى فترة التسعين عامًا المعروضة على الرسم البياني، كانت تسعى بشكل أساسي إلى خفض تكلفة السلع. وتعمل معظم التكنولوجيات على تقليل تكلفة اقتناء السلع وتكلفة استخدامها، وبالتالي فإن أسعار السلع الأساسية لم تواكب التضخم.

183. وكان هناك شرط واحد تمت الإشارة إليه سابقًا للوصول إلى كل هذه المصادر البسيطة لتوليد الثروة، وأبلغ مستشار الاستثمار لجنة البرنامج والميزانية أن الشرط هو الحرص والانضباط في اختيار الاستثمارات، أي أن الاستثمارات يجب أن تكون شديدة التنوع وواقعية. وإذا قرر المستثمر أو فوض قرارات الاستثمار لشخص قام بمراهنات قوية للغاية على ما سيحدث في المستقبل، فقد يخطئ في الأمر ويهدد بالتالي حصول المستثمر على العوائد. ويجب ان يتأكد المستثمرون من أنهم لا يتحملون مخاطر لم ينووا تحملها. وتتضمن العديد من الهياكل المالية مخاطر لم تكن مجرد مخاطر مرتبطة بالاستثمار الذي تم إجراؤه، ولكنها تشمل مخاطر هيكلية أخرى تعتمد على مُقدم الوسيلة الاستثمارية. وكان على المستثمرين التخلص من مثل هذه الاستثمارات، فعلى سبيل المثال في حال إفلاس مصرف ليمان براذرز، يجب التأكد من أن الوسائل الاستثمارية التي تم شراؤها لم تتعرض لهذا الخطر بطريقة غير مرغوب فيها. ويجب أن يتأكد المستثمر أيضا من أن تكلفة إدارة الاستثمار ليست عالية جدًا لأن ما يتم دفعه لمستشاري الاستثمار يخفف من الأرباح وفي حال يتم دفع الكثير من الأموال فسيؤدي ذلك إلى حصول المستثمر على عائد أقل. وتجدر الإشارة إلى أن أحد أهم الاستثمارات التي يجب تجنبها هي تلك التي تكلف كثيراً ولا ينتج عنها أي مكاسب أو التي تستند إلى تنبؤات قصيرة الأجل.

184. وشرع مستشار الاستثمار في توضيح أنه بعد إنشاء هيكل استثماري، ينبغي مراقبته لجني ثمار الاستثمار. وكان لا بد من التأكد من أن استثمارات الويبو والعوائد تتماشى مع التوقعات وأنه يتم الالتزام بسياسة الاستثمار في جميع الأوقات. ويجب توثيق أي انحراف عن الإرشادات والتحقيق فيه وتصحيحه. وكان لابد من وجود آلية محددة بوضوح تمكّن المنظمة من استثمار تدفقاتها النقدية كما هو الحال.

185. وأبلغ مستشار الاستثمار لجنة البرنامج والميزانية أنه ينبغي إعادة النظر في المحافظ بشكل منهجي في حال تم تحديد استراتيجية استثمار جديدة. ونظراً إلى التقلبات السوقية الكبيرة في بداية عام 2020، لم تعد المحافظ متماشية مع استراتيجياتها وطُبقت عملية إعادة التوازن المنهجية. وتقوم هذه الآلية المستمرة بتمكين المحافظ من الشراء على سعر منخفض والبيع على سعر مرتفع لأنه عندما يرتفع سعر شيء ما بسرعة كبيرة، يرتفع التعرض وسيتم بيع هذا الشيء. وعلى نحو معاكس، عندما ينخفض سعر الأصول بشكل كبير، ينخفض التعرض نتيجة لذلك، وسيتم شراء المزيد منها. ومكنت هذه الآليات المحفظة من تحقيق عوائد أفضل مع الوقت. وعرض مستشار الاستثمار معلومات على شريحة اعتبرت الأكثر أهمية خلال هذا العرض التقديمي. وتناولت هذه الشريحة دراسة من الدراسات الشاملة الفريدة المتاحة. وهذه الدراسة التي تم إجراؤها في عام 2005 من قبل جون بوغل مؤسس شركة فانجارد، قامت بقياس عائدات جميع صناديق الاستثمار (سواء كانت حية - أي أن احتمال أن تحقق هذه الصناديق عوائد جيدة هو مرتفع، أو ميتة - أي أن احتمال أن تحقق هذه الصناديق عوائد جيدة هو منخفض جدا) التي استثمرت في الأسهم في الولايات المتحدة واكتشفت أن عائد جميع هذه الصناديق على مدى فترة الخمس وعشرين عامًا الممتدة من 1980 إلى 2005 كان 10 في المائة سنويًا. وذلك بالمقارنة مع عائد سنوي قدره 12.3 في المائة لسوق الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام. ويمثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية جميع هذه الصناديق لأنها تتكون من الأسهم التي تم تداولها في سوق الأسهم الأمريكية. وكانت نسبة الـ 2.3 في المائة المفقودة عبارة عن نفقات بشكل أساسي، أي أنه بالنسبة لهذه المحافظ الاستثمارية كان الفارق في النسبة نتيجة الأموال التي تم دفعها للعديد من الأشخاص. وبالتالي، من المهم جدًا التأكد من أن هذه التسربات منخفضة. وكانت النسبة في حالة الويبو أقل بحوالي عشر مرات مما تم عرضه على الرسم البياني. كما سلط مستشار الاستثمار الضوء على ظاهرة مثيرة للاهتمام حيث لم يحقق المستثمرون الذين استثمروا في نفس الصناديق الاستثمارية 10 في المائة بل حققوا 7.3 في المائة فقط. وكان من الصعب تفسير هذا الفرق في البداية لأنه لم يكن من الواضح كيف يمكن للمستثمرين جني أموال أقل من الصناديق الاستثمارية التي استثمروا فيها. وأشار المستشار أن هذا يحدث عادة لأن المستثمرين يغيرون تشكيلة محافظهم بشكل متكرر.

186. وأكد مستشار الاستثمار أن معظم نشاط المستثمرين يؤدي إلى خفض العوائد لأن الأشخاص يشعرون بالخوف عادة في الوقت الذي يجب أن يكونوا فيه جَشِعين، وهم جشعون عندما يجب أن يكونوا خائفين، وأن الإنسان يفكر بطريقة تجعله يتخذ قرارات خاطئة في كيفية التصرف باستثماراته. فهو يستثمر في الأسهم الدارجة، أو في قطاع دارج، أو يخاف ويخرج من السوق في مارس 2020، أو مارس 2009. وتؤدي مثل هذه التصرفات والسلوكيات إلى انخفاض العائدات ونتيجة لذلك كانت عوائد المستثمر النهائية أقل بكثير من تلك التي يقدمها السوق. ولفت مستشار الاستثمار انتباه لجنة البرنامج والميزانية إلى مسألة النفقات من خلال تسليط الضوء على تأثير النفقات على الرسم البياني. وأظهر الرسم البياني عائدات مجموعات مختلفة من الصناديق الاستثمارية التي تجمعها ستاندرد آند بور سنويًا. وكانت أحدث البيانات المتوفرة هي لعام 2019 وأظهرت مدى جودة أداء الصناديق الاستثمارية مقارنة بالسوق. وقد أظهر الرسم البياني النسبة المئوية للصناديق الاستثمارية التي حققت أداءً أقل من أداء السوق، وتَبيّن أنه على المدى الطويل تقترب النسبة من 80 إلى 90 في المائة. وهذا يعني أن 80 إلى 90 في المائة من مديري الصناديق يحققون نتائج أقل جودة من السوق الذي يستثمرون فيه، والسؤال الذي من

الجدير طرحه هو لماذا يحصل ذلك. الجواب البسيط الذي تم تقديمه هو أن هذا الأمر يحصل لأنهم يتم دفع جزء من العائدات لهم. وكان هذا التفسير يأخذ بعين الاعتبار جميع مديري الصناديق، فمن بينهم يوجد مديرو صناديق مهرة إلى حد ما ولكن في المتوسط، فإن مهاراتهم تلغي بعضها بعضاً. وعندما يدفع المستثمر مبلغا محددا لشخص يتمتع بمهارة متوسطة ولم يتمكن هذا الشخص من تحقيق أي مكاسب، يدفع المستثمر المال لكن لا يحصل على أي مكافأة في المقابل. وهذا هو السبب الذي أدى إلى أداء 80 إلى 90 في المائة أقل من أداء السوق. وهناك أسطورة أخرى سلط مستشار الاستثمار عليها الضوء وهي أن الكثير من المستثمرين وقعوا ضحية لأسطورة الاستثمار في صناديق التحوط لأنهم كانوا يعتبرون أنها تحقق العجائب. ولكن في الواقع، حققت معظم هذه الصناديق عوائد مخيبة للآمال مع مرور الوقت والسبب الرئيسي لذلك، مرة أخرى، هو أنه كان مبالغ فيها بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض عائدات المستثمرين.

187. وقد دفع المستثمرون الذين يستثمرون في صناديق التحوط لمديريهم مبالغ تتراوح نسبتها بين 2.5 و4.5 في المائة كل عام، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك، وكان من الصعب توقع أن يحقق أي شخص عوائد جيدة عندما يتم خصم هذا المستوى من النسب. وسلط المستشار الضوء على سبب تعريض أهداف الاستثمار للخطر في حال تم الاعتماد على التوقعات. وعرض رسم بياني كان يصدر في مجلة "بلومبيرغ بيزنس ويك" ومن ثم تم تعليقه في عام 2009، وأشار المستشار إلى أن شركته استمرت في جمع البيانات من أجل هذا الرسم البياني. ويبين هذا الرسم البياني التوقعات الخاصة بسوق الولايات المتحدة سنة بسنة. وعموماً فإن المتوقعين مشهورون، ومن بين الذين يحصلون على رواتب جيدة، ولديهم موارد جيدة، ومن المتعلمين والأذكياء، وقد قام كل واحد منهم بكاتبة ورقة توضح توقعاته. وأظهرت البيانات نطاق التوقعات والتي تم عرضها على الشريحة كمستطيلات وإلى جانبها نقاط حمراء توضح النتيجة الفعلية. وكان من المثير للاهتمام للغاية معرفة عدد المرات التي لم تكن فيها النقطة الحمراء داخل النطاق، وعندما كانت في النطاق، كانت غالبًا على حدود النطاق. وكانت التوقعات عشوائية جدًا، ولم يكن شخصًا واحدًا على حق مرتين متتاليتين. وسلط المستشار الضوء على أنه إذا اعتمد المستثمر على التوقعات غير الموثوقة لتحديد خيارات الاستثمار، فستكون النتائج عشوائية لأنها تعتمد على الحظ. وأشار مستشار الاستثمار أنه كما أظهرت المعلومات، يجب ألا تعتمد استثمارات الويبو على التوقعات القصيرة الأجل. وتتسم الفترة التي أنشئت فيها محافظ الويبو في عام 2017 بأنها مثيرة للاهتمام، بسبب وجود العدد الكبير من البيئات المختلفة. وباختصار، حققت المحافظ أهدافها رغم تقلبات السوق. والشيء الوحيد الذي كان واضحًا هو أن الويبو حافظت على رباطة جأشها على الرغم من الفترات الصعبة وغير العادية التي مرت بها، خاصة عام 2020 وعام 2018 أيضًا. وأظهرت النتائج واقع أن النظرية تعمل جيدا حتى في السنوات المضطربة مثل عام 2020، سجلت المحفظتين عوائد إيجابية. ولفت مستشار الاستثمار انتباه لجنة الميزانية إلى أن العائدات الإيجابية قد لا تظهر في الوثائق المقدمة لأنها تنتهي في يونيو، ولكن اعتبارًا من نهاية أغسطس، حققت المحفظتان نتائج إيجابية.

188. وشكر الرئيس مستشار الاستثمار على العرض التقديمي الشامل للغاية والذي سمح للجنة البرنامج والميزانية فهم بعض خيارات الاستثمار في السوق بشكل أفضل والتمييز بين خيارات الاستثمار الجيدة والسيئة.

189. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره لمستشار الويبو للاستثمار على عرضه المفصل جيدا. وشددت المجموعة على أهمية استخدام أدوات الإبلاغ المناسبة عند اتباع استراتيجية استثمار عالية المخاطر لتحقيق عوائد مرتفعة، لا سيما خلال فترات عدم الاستقرار المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون آلية الإبلاغ القائمة أساسية لرصد

تأثير الجائحة العالمية على الوضع المالي للويبو في المستقبل. وأكدت المجموعة على أهمية آليات الإبلاغ هذه وستراقب بعناية مدى الالتزام بهذه الآليات في المستقبل.

190. وشكر وفد الصين مستشار الاستثمار على عرضه المفيد والمهني بشأن نتائج استثمارات الويبو خلال العام الماضي. وأشار الوفد إلى أنه في عام 2019، حولت الويبو خسائرها من عام 2018 إلى مكاسب. وهنأ الوفد الويبو على هذا التحول والمكاسب الهائلة. وانتقل الوفد إلى الوضع الحالي لجائحة كوفيد-19 التي لا تزال طاغية. كانت الآفاق الاقتصادية والمالية العالمية غير مؤكدة نسبياً. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن المنظمة من الاستمرار في تطبيق مبدأ الحيطة والحذر خلال عمليات الاستثمار وإدارة رأس الأموال بشكل سليم.

191. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه من الجيد أن نرى أن استراتيجية الاستثمار قد سجلت أرباح في كل من محفظة النقد الاستراتيجي ومحفظة النقد الأساسي على الرغم من الجائحة. وأعرب عن أمله في توفر النقد الاستراتيجي الكافي لمواصلة العمل من أجل تحقيق نسبة تغطية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تصل إلى 90 في المائة في غضون 20 عامًا. وتساءل الوفد عما إذا كان مستشار الاستثمار يعتقد أن الاتجاهات الإيجابية الحالية ستستمر حتى نهاية عام 2020، وإذا كان يمكنه تقديم شرح حول النهج المعتمد لوضع المعايير. وأشار الوفد أن الوثيقة عرضت الاستثمارات المختلفة وإذا كانت تحقق المعايير أو لا تحقق المعايير، وأراد الوفد معرفة المزيد حول كيف تم وضع هذه المعايير داخليًا أو خارجيًا.

192. وشكر وفد المكسيك مستشار الاستثمار على العرض، وأشار إلى أنه مسرور لرؤية نتائج استراتيجية الاستثمار للويبو وأنها لا تزال قوية كما كانت في السنوات السابقة. وقدم مستشار الاستثمار تقييماً لتحركات السوق غير المنتظمة وتحدث عن الثقة في الاستثمارات على المدى المتوسط والطويل والتغيرات في القيم. وكان السؤال الموجه إلى مستشار الاستثمار مشابهًا للسؤال السابق فقد أراد الوفد معرفة إذا كانت الجائحة الحالية ستؤدي إلى تغيير في التوقعات على المدى المتوسط والطويل.

193. وشكر وفد الاتحاد الروسي مستشار الاستثمار على عرضه لمعلومات مهمة جدا. وأشار الوفد إلى الطريقة الفعالة لإدارة الاستثمارات التي اتبعتها الويبو وأعرب عن ارتياحه الشديد بمؤشرات الويبو. ورأى أنه، نظرا لعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي فضلا عن عدم الاستقرار في الأسواق الدولية، ينبغي أن تواصل الأمانة عقد اجتماعات مع مستشار الاستثمار بشكل منتظم لعرض آخر المستجدات المتعلقة بالاستثمارات وشجع الوفد الأمانة على رفع تقرير إلى الدول الأعضاء حول هذا الموضوع بشكل منتظم.

194. وتناول مستشار الاستثمار السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد المكسيك حول التوقعات لعام 2020 وخاصة أي تغييرات قد تطرأ عليها بسبب الجائحة. وأوضح أنه، على المدى القصير، ستتحرك الأسواق وفقا لشعور الناس في هذه الفترة وأيضًا بناءً على الظروف النقدية في هذه الفترة. وفي مواجهة الجائحة التي بدأت في وقت سابق من هذا العام، لوحظ ردود فعل مهمة جدا من الدول والمصارف المركزية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسواق المالية. وقد أدت هذه التدخلات الضخمة إلى انتعاش كبير في الأسواق كما لوحظ منذ أبريل / نيسان، وعادت الأوضاع المالية إلى طبيعتها نتيجة هذه التدخلات. و لا تزال الآثار الاقتصادية للجائحة غير مؤكدة وواضحة المعالم. والمعروف هو أن العالم كان يمر بانكماش اقتصادي كبير لم يسبق له مثيل، ومع ذلك، كانت الاستثمارات التي قامت بها المنظمة جيدة. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيحصل في الأسواق خلال العام أو العامين المقبلين أو أن يتوقع الركود الاقتصادي المقبل. ومن ناحية

أخرى، لا أحد يعلم متى ستنتهي هذه الجائحة. وقد تم تصميم المحافظ بطريقة تجعلها قادرة على تخطي أي أزمة قد تحدث، شرط احترام قواعد استراتيجية الاستثمار وتطبيقها بالشكل المناسب، بغض النظر عن طبيعة الأزمة. وإذا كانت الأزمة ستؤدي إلى اختفاء الأسواق المالية على هذا الكوكب وأن يصبح الجميع عاطل عن العمل، فلن يكون باليد حيلة، ولكن ضمن إطار الأسواق الاقتصادية التي تعمل بشكل طبيعي، فإن المحافظ سوف ستحقق نتائج مقبولة خلال الفترة الزمنية المحددة لها، على الرغم من أنها ستتأثر بتلك التقلبات القصيرة الأجل في الأسواق. وأكد المستشار أن توجهات الأسواق لبقية عام 2020 وعام 2021 غير معروفة، لكن المعروف هو أن الأصول الموجودة في المحفظة هي ذات طبيعة صلبة. وتولد هذه الأصول تدفقات نقدية سنوية للمؤسسة تبلغ حوالي 2٪. ولاحظ أن التدفقات تختلف بين محفظة وأخرى لأن محفظة التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لها أفق زمني أطول وبالتالي يمكنها تحمل تقلبات السوق أكثر من محفظة النقد الأساسي القصيرة الأجل. ولكن بشكل عام، خلال الفترة الزمنية المحددة لكل محفظة، كان من المتوقع أن تحقق المحفظتان النتائج المرتقبة، بغض النظر عن أي أحداث غير متوقعة، بما في ذلك الأوبئة.

195. وأشار مستشار الاستثمار إلى أنه تم إجراء دراسة على الأوبئة في الماضي، ولكن لم تحتوي على أمثلة تشبه تمامًا ما يحدث حاليًا، وقد أظهرت هذه الدراسة أن التأثير الاقتصادي لمثل هذه الأوبئة لم يكن عمومًا كبيرًا. وهذه المرة، كان التأثير الاقتصادي كبيرًا ليس بسبب الجائحة، ولكن بسبب الطريقة التي تعامل بها العالم مع الجائحة. وقد يكون رد الفعل العالمي أنقذ العديد من الأرواح على حساب النمو الاقتصادي، ولكن على المدى الطويل، لا نعتقد أن الركود الناتج عن هذه الجائحة مختلفًا في طبيعته الأساسية عن فترات الأزمة والانكماش السابقة الأخرى، ويعني ذلك أن كان له بداية، وسيكون له نهاية. وإذا كانت الاستثمارات قوية بما يكفي لتخطي هذه الأمواج ولم يغرق القارب خلال أسوأ جزء من الإعصار، فسيخرج القارب من الجانب الآخر ويكمل سيره في الاتجاه الصحيح.

196. وتناول مستشار الاستثمار السؤال الثاني الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول كيفية وضع المعايير. تم انشاء كل محفظة وفقًا لإستراتيجية استثمار دقيقة للغاية خصصت لكل جزء من المحفظة فئة أصول معينة. فقد تم تخصيص جزء من المحفظة للسندات وجزء آخر تم تخصيصه للسندات التي تصدرها الحكومات أو حكومات البلدان الناشئة. وكان لكل من هذه الأسواق معيار مقبول وشائع الاستخدام وهذا هو المعيار الذي تم استخدامه. وكان هذا المعيار في الواقع يمثل الاستثمارات التي تم إجراؤها في المحفظة. فإذا كان جزء من المحفظة مخصص لأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم اعتماد المؤشر المرجعي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يرصد العائدات لسوق الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دقيق. ولم نكن بحاجة إلى العثور على مدير مخضرم ليتنبأ بأن "غوغل" Google ستتفوق في الأداء على "آبل" Apple خلال العام المقبل وأن يتخذ تلك القرارات نيابة عن الويبو. فقد كان ذلك الأمر جليا. وتم الاستثمار في صناديق متنوعة للغاية ومختلفة تمثل السوق ككل. ونسعى إلى تحقيق عوائد معيارية من شأنها أن تضع الويبو على المدى الطويل ضمن أفضل 20٪ من المستثمرين لأنه كما هو موضح في الرسم البياني لـ"ستاندرد آند بورز" الذي تم عرضه، فإن 80٪ من المستثمرين في الواقع يحققون عوائد أقل من عوائد السوق.

197. وأعرب الرئيس عن شكره مرة أخرى لمستشار الاستثمار وأشار إلى أن عرضه كان مطمئنا فيما يتعلق بصحة استثمارات الويبو. وأشار الرئيس أيضًا أنه تم تقديم مزيد من التطمينات بشأن نقطة أخرى، وهي أن الأسواق تمر بمراحل عديدة وأن الجائحة، مهما كان حجمها استثنائيًا، سيكون لها بداية، أو كان لها بداية، وسيكون لها نهاية، وسوف ينتهي الكابوس.

(ج) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020

198. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/9.

199. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لعرض التقرير.

200. وأوضحت الأمانة أن وثيقة وضع تسديد الاشتراكات تحتوي على معلومات عن الاشتراكات السنوية المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2020. وتتضمن المرفقات معلومات بشأن النظام أحادي الاشتراكات، وحالة المساهمات وصناديق رأس المال العامل للثنائية 2018/2019. وأشارت الأمانة إلى أنها تقوم عادة باطلاع لجنة البرنامج والميزانية على المدفوعات الإضافية التي تم استلامها منذ 30 يونيو 2020. فقدمت الأمانة تحديثًا شفهيًا حول المدفوعات الإضافية المستلمة خلال الفترة من 1 يوليو إلى 31 أغسطس 2020. وقد سددت اليونان مبلغ 34،183 فرنكًا سويسريًا، وكان هذا هو المبلغ المتبقي من اشتراك عام 2020. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت بتسديد دفعتان، دفعة بقيمة 398،816 فرنكًا سويسريًا، وهو ما يمثل رصيد اشتراك عام 2018 وجزء من اشتراك عام 2019، ودفعة ثانية قدرها 170،919 فرنكًا سويسريًا والتي كانت تمثل دفعة أخرى لعام 2019. وسددت بنين مبلغ 230 فرنكًا سويسريًا وسددت كوت ديفوار مبلغ 237 فرنكًا سويسريًا، وهما دفعتان عن اشتراكات عام 2020. وسددت الغابون مبلغ 63 فرنك سويسري كجزء من اشتراك عام 2020، وقامت جمهورية مالي بتسديد مبلغ 42 فرنك سويسري كجزء من اشتراك عام 2019. وسددت النيجر مبلغ 63 فرنك سويسري، وهي دفعة جزئية لاشتراك اتحاد باريس من عام 1991. ودفعت السنغال مبلغ 199 فرنكًا سويسريًا، وهو رصيد اشتراك عام 2020. ودفعت شيلي مبلغ 11395 فرنك سويسري عن اشتراك عام 2019. وسددت جمهورية كوريا 341842 فرنك سويسري عن اشتراك عام 2020. ودفعت دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة مبلغ 2849 فرنك سويسري وهذا المبلغ يغطي رصيد اشتراك عام 2018 وجزء من اشتراك عام 2019. وسددت جمهورية تنزانيا المتحدة مبلغ 1250 فرنك سويسري كجزء من اشتراك عام 2020. أما كوت ديفوار فدفعت مبلغ 157 فرنك سويسري والذي يمثل رصيد اشتراك عام 2020. وسددت الجابون مبلغ 74 فرنك سويسري كجزء من اشتراك عام 2020. ودفعت جمهورية مالي مبلغ 42 فرنكًا سويسريًا، والنيجر، 116 فرنكًا سويسريًا، كجزء من اشتراك اتحاد باريس لعام 1991، والهند، 85438 فرنكًا سويسريًا، كجزء من اشتراك عام 2020.

201. وشكر وفد الصين الأمانة على تقريرها عن وضع تسديد الاشتراكات في نهاية يونيو 2020. وأوضح الوفد أن الصين بلد مسؤول ويدعم التعددية بشكل قوي. فمنذ عام 1980، وهو العام الذي انضمت فيه الصين إلى الويبو، كان يسدد دائمًا الاشتراكات في الوقت المحدد وبالكامل. ومن أجل تعزيز التعاون الجيد مع الويبو واستنادا إلى ما وافقت عليه الحكومة الصينية في 31 ديسمبر 2019، أبلغ المفوض المسؤول عن إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية المدير العام في رسالة رسمية أنه اعتبارًا من عام 2020، ستزيد مساهمات الصين في الويبو من 8 إلى 10 وحدات، أي مبلغ 455،793 فرنكًا سويسريًا، وفي النصف الأول من هذا العام، دفعت الصين مساهماتها في الوقت المحدد. وستسعى الصين في المستقبل إلى الوفاء بالتزاماتها المالية ودعم عمل الويبو من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

202. وتلا الرئيس بعد المناقشة مشروع القرار. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، تم اعتماد القرار.

203. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2020" (الوثيقة WO/PBC/31/9).

البند 11 من جدول الأعمال التقرير السنوي عن الموارد البشرية

204. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/INF/1.

205. وقدم الرئيس البند 11 من جدول الأعمال، التقرير السنوي عن الموارد البشرية ودعا الأمانة لعرض التقرير.

206. وذكرت الأمانة أن التقرير السنوي كان بمثابة وثيقة إعلامية، وسيتم تقديمه إلى لجنة الويبو للتنسيق التابعة في وقت لاحق من ذلك الشهر. ويغطي التقرير الفترة من 1 يوليو 2019 إلى 30 يونيو 2020. وكما في السنوات السابقة، كان مصحوبًا بكتيب يحتوي على أرقام ومؤشرات رئيسية تتعلق بالقوى العاملة في الويبو والتي كانت متاحة على الإنترنت. ويحتوي التقرير على عدد من البنود التي يلزم إبلاغ لجنة الويبو للتنسيق بها، مثل إنهاء التعيينات، وتنفيذ سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين، والمكافآت والتقدير، وتمديد الفترة الزمنية للتعيينات المؤقتة. وتناول هذا التقرير عدد من المواضيع الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية والتي كانت مهمة بالنسبة للدول الأعضاء، مثل التنوع الجغرافي والتوظيف وإدارة المواهب وتنمية قدرات الموظفين وتعلمهم. وتضمن التقرير أيضا فصل عن إدارة القوى العاملة في الويبو أثناء أزمة كوفيد-19. وقامت الأمانة بذكر بعض النقاط البارزة في التقرير والكتيب، ومن بينها أن القوة العاملة في الويبو تبلغ حاليًا 1508 عامل. ولم يتغير هذا العدد بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من ارتفاع معدلات الإيداع وإضافة برامج وخدمات جديدة. يشكل حوالي 1090 (أو 72 في المائة) القوة العاملة الأساسية، أي الموظفين بعقود محددة المدة أو دائمة أو مستمرة؛ ويشكل 418 (أو 28 في المائة) العناصر المرنة للقوة العاملة، بما في ذلك الموظفون الذين يتم تمويل تكاليفهم من الصناديق الاستئمانية والموظفين المؤقتين والمتدربين والزملاء والمتعاقدين الأفراد. وكان قطاع البراءات والتكنولوجيا الأكبر من حيث القوة العاملة، حيث بلغ عدد العاملين فيه 429 أو 28.4 في المائة من مجموع العاملين. وشكلت نفقات الموظفين 61.5 في المائة من إجمالي النفقات. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، كان هناك 122 جنسية ممثلة بين موظفي الويبو. وأدى التواصل الفعال مع الدول الأعضاء غير الممثلة إلى ارتفاع عدد طلبات العمل الواردة من الدول الأعضاء غير الممثلة من 7.4 في المائة في 2017/2016 إلى 13.3 في المائة في 2019/2018. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، تشكل النساء 54 في المائة من موظفي الويبو بشكل عام. وبالنسبة للمستوى ف-4، فقد تم تحقيق الهدف للثنائية 21/2020، أي 50% نساء و50% رجال. وتحسن المستوى مد-1 أيضا، فقد كانت نسبة 35 في المائة من النساء، واقتربت هذه النسبة من الهدف المحدد لعام 2021 وهو 37 في المائة. وقد تم اتخاذ عدد من التدابير لمساعدة النساء في المستويات التي تكون فيها ممثلة تمثيلا ناقصا لتتمكن من المنافسة بنجاح على الوظائف الشاغرة في الويبو. وفي عام 2019، أدخلت الويبو تدبيراً هاماً آخر يعزز موقعها كجهة عمل مفضلة وذلك تماشيا مع استراتيجيتها للموارد البشرية. وقد لقيت دورة الحضانة ترحيبا كبيرا من موظفي الويبو ضمن إطار البرنامج التجريبي الذي أطلق لمدة عامين. وحاليا، يوجد 12 طفلاً في الرعاية النهارية. وقد بدأت الويبو السنة الثانية من هذا البرنامج التجريبي وما زال لديها قادرة على استيعاب أطفال الموظفين الجدد الذين سيصلون إلى جنيف في الأشهر المقبلة. وفيما يتعلق بالتدريب، استفاد حوالي 12385 مشاركًا من برامج التدريب المقدمة. وجعل استخدام التكنولوجيا التدريب أكثر تنوعًا وفعالية من حيث التكلفة ومن الأسهل الحصول عليه ومتابعته. وفيما يتعلق بالمكافآت والتقدير، في دورة إدارة الأداء لعام 2019، حصل 95 موظفًا على مكافآت مقابل الأداء الممتاز. وتشكل تكلفة هذا البرنامج 0.2 في المائة من تكاليف المكافآت. وفيما يتعلق بإدارة القوى العاملة أثناء أزمة كوفيد-19، استجابت الويبو بسرعة كبيرة ومكنت الموظفين من العمل من المنزل باستخدام المعدات المناسبة لضمان الوصول الآمن إلى أنظمتها. وتم توفير معظم الخدمات من دون أي انقطاع، بما في ذلك خدمات إدارة الموارد البشرية. كان ينبغي اجراء عدد من التعديلات المؤقتة على سياسة الموارد البشرية لإدارة القوى العاملة

خلال فترة الإغلاق وفترة العمل عن بعد، وخاصة فيما يتعلق بساعات العمل وإدارة الإجازات والإجازات المرضية والسفر وإجازة زيارة الوطن. وفي هذه الأثناء، تم عكس معظم هذه التعديلات المؤقتة في السياسة. وكانت سياسة العمل عن بعد قيد الإعداد من قبل إدارة الموارد البشرية وذلك للتأكد من استفادة الويبو من امكانية العمل عن بُعد والمرونة في العمل المكتسبتين حديثًا بعد انتهاء جائحة كوفيد-19.

207. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، شكره للأمانة على تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وقدمت المجموعة تعازيها لأفراد أسرة موظف الويبو الذي توفي بسبب كوفيد-19. وأثنت المجموعة على عمل وحدة الويبو الطبية في ظل هذه الجائحة العالمية. ولاحظت المجموعة أن إنتاجية مكان العمل بقيت مستقرة خلال أزمة كوفيد-19، وأثنت على عمل أمانة الويبو في تلك الظروف الاستثنائية. ورحبت المجموعة بالجهود المبذولة لتحسين التوزيع الجغرافي بين موظفي الويبو ورحبت بارتفاع عدد ممثلي الدول الأعضاء بين الموظفين. كما رحبت المجموعة بالجهود المبذولة في مجال المساواة بين الجنسين. ولكن، لاحظت المجموعة الحاجة إلى تحسين عدد النساء في المناصب الإدارية.

208. وأعرب وفد الصين عن تقديره للتقرير السنوي الغني بالمعلومات حول الموارد البشرية. وسمحت الوثيقة للأعضاء بفهم كامل تدابير الويبو المحددة وكذلك التخطيط الاستراتيجي من حيث الموارد البشرية. وأقر الوفد بنتائج الويبو الإيجابية في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2021 وبالجهود التي بذلتها في سبيل تحسين تنوع التوزيع الجغرافي لمواردها البشرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الويبو لا تزال تواجه تحديات في تلبية الطلب المتزايد من المستخدمين العالميين على خدمات الملكية الفكرية التي تقدمها، الأمر الذي يتطلب من الويبو أن تضع استراتيجية لتنوع التوزيع الجغرافي مبتكرة وفعالة. وأشاد الوفد بإدارة القوى العاملة في الويبو خلال كوفيد-19. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة، عملت الويبو جاهدة لضمان عدم تأثير هذه الجائحة أو تأثيرها بشكل طفيف على خدمات الملكية الفكرية الأساسية وإنتاجية القوى العاملة لديها خالية خلال العمل عن بعد. وشكر الوفد جميع موظفي الويبو الذين عملوا بجد في تلك الفترة وأشاد بهم. وأعرب الوفد عن تعاطفه مع المتضررين من الجائحة. كما نعى الوفد المتوفين بسبب الفيروس وقدم تعازيه لأسرهم. وهنأ الوفد الويبو على أدائها الجيد في مجال المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في الويبو، وصل مستوى ف-4 إلى هدفه لعام 2021 قبل الموعد النهائي. وكان المستوى مد-1 قريبًا أيضًا من الوصول إلى هدفه. وأيد الوفد الويبو في مواصلة تنفيذ خطة العمل المُطبَّقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP). كما أيد الوفد استراتيجية الويبو لجذب المواهب الشابة والاحتفاظ بها من خلال برامج الزمالة والتدريب الداخلي. وأعرب الوفد عن تقديره للتدابير المتعددة التي اتخذتها الويبو لتحسين عمل وحياة المتدربين، وهنأ الويبو على تصنيف برنامج التدريب الداخلي الخاص بها من بين الأفضل، إلى جانب منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى وفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية التي نفذتها مبادرة التدريب الداخلي العادل في عام 2019. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو جهودها في تعزيز المساواة بين الجنسين وإضافة المزيد من المواهب الشابة إلى قوتها العاملة وأن تُحرز الويبو تقدما في هذه المجالات.

209. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية حيث لم يتمكن منسق المجموعة الإقليمية في تلك اللحظة من الإدلاء ببيان، وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة للتقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأشارت المجموعة إلى ارتياحها لإنتاجية موظفي الويبو كما يتضح من لوحة الويبو للمتابعة المخصصة لإدارة الأزمات، ومؤشرات نظام تسجيل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام تسجيل مدريد. وأيدت المجموعة بقوة سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين التي تم إطلاقها في عام

2014 وأيدت أيضا دمج توصيات شعبة الرقابة الداخلية لتنفيذ السياسة. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لتحسن امتثال الويبو لخطة العمل المُطبَّقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة 17 بالمائة، وقد تجاوزت الويبو متطلبات مؤشرين ولبّت متطلبات خمسة مؤشرات. كما أعربت المجموعة عن ارتياحها لمواصلة تعزيز قدرات جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين. وذكّرت المجموعة بأن الإناث يشكلن 54.4 في المائة من موظفي الويبو، وأشارت إلى أن توزيع الوظائف ليس متساويا بين الجنسين في الأدوار الإدارية للمنظمة. ولذلك، كان من الإيجابي جدا أن تتحقق أهداف مستوى ف-4 قبل عام واحد من عام 2021. وكانت التحسينات في مستوى مد-1 مشجعة وحثت المجموعة مواصلة هذه الجهود والحفاظ على الزخم. وكان إنشاء "تجمع المواهب النسائية المخضرمة" في 2019 مبادرة جيدة لسد الفجوة بين الجنسين على مستوى ف-5، بالإضافة إلى برنامج القيادات النسائية الصاعدة (EMERGE) وبرنامج الويبو بشأن التطوير المهني والوظيفي (I-seize). وأعربت المجموعة عن تقديرها للتحديث بشأن مختلف مبادرات تطوير القدرات والتدريب التي تم إطلاقها في جميع أنحاء العالم والتي تسعى إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن إطار الملكية الفكرية من أجل تمكين المبدعات والمخترعات ورائدات الأعمال. وضمن إطار برنامج المكافآت والتقدير، لاحظت المجموعة التغييرات التي تم تنفيذها في عام 2020 واعتقدت أن هذه سياسة مهمة لتحفيز الموظفين داخل المنظمة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتحديث بشأن تأثير فيروس كورونا على عمليات الموظفين وأثنت على الويبو للجهود التي بذلتها لضمان سلامة موظفيها. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، أشادت المجموعة بالزيادة الهامشية في التمثيل من 108 إلى 112 دولة عضوًا بين عامي 2018 و2020. وأدى استخدام أدوات التواصل الاجتماعي للإعلان عن الوظائف الشاغرة إلى تحقيق مكاسب ملموسة فقد ارتفع عدد المتقدمين للوظائف الشاغرة في الويبو بنسبة 26 في المائة في عام 2019. وكانت المجموعة مهتمة بمعرفة نسبة المتقدمين من البلدان النامية. وقد لاحظت المجموعة النتائج الإيجابية التي تحققت في برامج التدريب الداخلي والزمالة، وهي مهتمة بمعرفة كيفية الاستمرار في العمل على هذه البرامج في ظل جائحة كوفيد-19. وشددت المجموعة على الحاجة إلى تعزيز الجهود في مجالي التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين في القوة العاملة.

210. وهنأ وفد شيلي الرئيس على انتخابه وتمنى له كل النجاح في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن تقديره وشكره لمساعد المدير العام السيد أمبي سوندارام على عمله على مر السنين وتمنى له كل التوفيق في المستقبل. وشكر الوفد الأمانة على تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وسلط الوفد الضوء على الكتيب الخاص بالموارد البشرية والذي حدد بشكل مختصر محتويات التقرير. وسمح عرض التقرير خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية بشرح بكل شفافية إنجازات إدارة الموارد البشرية للأعضاء فيما يتعلق بسياسات التوظيف والتحديات التي تواجهها هذه الإدارة. ورحب الوفد بالنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك البرامج التي تعزز المواهب النسائية داخل الويبو مثل برنامج القيادات النسائية الصاعدة (EMERGE) وبرنامج الويبو بشأن التطوير المهني والوظيفي (I-seize). وعلى الرغم من أن هذين البرنامجين شكلا خطوتين رائعتين تم اتخاذهما في هذا المجال، إلا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، خاصة فيما يتعلق بتطبيق تلك القواعد على مستوى المدراء. وشجع الوفد الويبو على مواصلة تنفيذ السياسات الجنسانية في المنظمة ومواصلة تحسين النتائج. واعتبر أيضا أنه من المهم تسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى تحسين التوزيع الجغرافي بين الموظفين. وذكر الوفد أن الويبو تلعب دورا هاما فيما يتعلق بهذا الموضوع في منطقته. وشدد الوفد على أهمية إدارة الموظفين خلال أزمة كوفيد-19 وأشار بقلق إلى عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى عزل أنفسهم بسبب انتشار الفيروس، وأعرب عن أسفه الشديد لأن المنظمة فقدت أحد موظفيها الكرام بسبب الجائحة. ووجه الوفد تعازيه إلى الأسرة. وأعرب الوفد عن تقديره للتدابير التي تم اعتمادها في ذلك الوقت والتي مكنت الويبو من مواصلة تقديم خدماتها كالمعتاد.

211. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة. وأعرب عن حزنه لوفاة أحد موظفي الويبو بسبب كوفيد-19 ولارتفاع معدل الإصابات بالفيروس بين موظفي الويبو. ورغم ذلك، شعرت المجموعة بالارتياح لحصول الموظفين وأسرهم قد على الدعم المناسب في هذا المجال. ورحبت المجموعة بالإجراءات التي اتخذتها الوحدة الطبية في الويبو خلال تلك الأوقات المضطربة من أجل دعم موظفي الويبو. واضطر الجميع إلى التأقلم بسرعة بسبب الجائحة العالمية، وأثنت المجموعة على مرونة المنظمة الأمر الذي سمح بها بالتكيف بسرعة مع ترتيبات العمل الجديدة بعد الإغلاق. وأبدت المجموعة إعجابها بعمل قسم لاهاي الذي سجل إنتاجية بنسبة 102 في المائة، وهذه النسبة أعلى من إنتاجية قسم معاهدة التعاون بشأن البراءات وقسم مدريد والذين كان أداؤهما جيدًا أيضًا. وأعربت المجموعة عن ارتياحها عندما علمت أن العودة المخطط لها على عدة مراحل إلى أماكن العمل قيد التنفيذ، وأن هذه التجربة ستوجه الخطط المستقبلية لاستمرارية الأعمال وسياسات إدارة الوقت. ولاحظ الفريق أن الغالبية العظمى من الموظفين قد أعربت عن اهتمامها بإمكانية العمل عن بعد حتى بعد انتهاء الأزمة الصحية. وأشارت المجموعة إلى سرورها عندما علمت أن المنظمة كانت تنظر في كيفية دمج خيارات العمل عن بعد في المستقبل. وكان من المطمئن أن الإنتاجية في مكان العمل بقيت مستقرة على الرغم من أزمة كوفيد-19 والإغلاق، وأملت المجموعة أن يستمر هذا التوجه. واعتبرت المجموعة التزام الويبو بالمساواة بين الجنسين أمرًا مثيرًا للإعجاب، وأعربت عن تطلعها إلى نتائج وتوصيات تدقيق شعبة الرقابة الداخلية وتقييم سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين. وأضافت ان تنفيذ التوصيات المناسبة في الوقت المناسب أمر أساسي لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورغم بعض المبادرات الإيجابية للويبو على مستوى منظومة الأمم المتحدة، أشارت المجموعة إلى أن الطريق ما زال في أوله لضمان تمثيل المرأة في المناصب الإدارية. وكان عدد النساء في المناصب العليا أقل من الهدف المحدد لشهر ديسمبر 2021 وتم تسجيل انخفاض في بعض الرتب. وطلبت المجموعة المزيد من المعلومات حول تأثير تجمع المواهب النسائية المخضرمة، ولا سيما عدد الأفراد الذين حصلوا على وظائف مناسبة من خلال تلك المبادرة حتى الآن، وما هي الخطط المستقبلية للبرنامج. وطلبت المجموعة أيضًا المزيد من المعلومات حول تأثير برنامج القيادات النسائية الصاعدة (EMERGE) وإذا كان هذا البرنامج يمكن أن يساعد الموظفات في رتبة ف-3 على الحصول على مناصب أعلى، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو عدد النساء اللواتي حصلن على هذه المناصب. وأخيرا، أعربت المجموعة عن تقديرها لجهود الويبو في سبيل تعزيز الاحترام بين الموظفين وتحسين مكان العمل وجعله خالٍ من التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. كما أعربت عن حماسها للاطلاع على السياسة الجديدة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاستجابة لهما. وطلبت المجموعة المزيد من المعلومات من الأمانة بشأن تلك السياسة، بما في ذلك متى طبقتها الويبو بشكل رسمي وأي بيانات أولية تملكها المنظمة حول نتائج تطبيق هذه السياسة حتى الآن. وأشارت المجموعة إلى أن عمل قسم الموارد البشرية بشكل فعال هو أمر أساسي لتمكن المنظمة من الوفاء بولايتها وتحقيق أهدافها. وتُشكل تكاليف الموظفين نسبة كبيرة من نفقات المنظمة، لذا فإن الإدارة الحكيمة للموارد البشرية أمر بالغ الأهمية. وشجعت المجموعة الأمانة على مواصلة التزامها بالتنوع الجغرافي بين موظفيها وتحسين التوازن بين الجنسين. ورغم ذلك، فيما يتعلق بالتوظيف، أكدت المجموعة أنه يجب أن يتم على أساس الجدارة وأعلى معايير الكفاءة والنزاهة، مع مراعاة الطبيعة التقنية للغاية للويبو وطبيعة الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة.

212. وأشار وفد سنغافورة، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إلى أن الويبو بذلت جهودًا إيجابية لتحسين التمثيل الجغرافي العادل للموظفين، وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى تعزيز جهود التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا لتحسين التمثيل الجغرافي. ويجب أن تكون النتائج الإيجابية لسياسة الويبو في مجال المساواة بين الجنسين بمثابة مصدر إلهام للجهود المبذولة لتعزيز التمثيل الجغرافي. وأشارت المجموعة إلى توقعات التقرير للثنائية 2021/2020، وشجعت

الويبو على مواصلة جهودها في التحول الرقمي لتعزيز المرونة والقدرة على الصمود داخل المنظمة. وأخيرًا، أعربت المجموعة عن حزنها لخبر وفاة أحد الموظفين نتيجة إصابته بفيروس كورونا، وقدمت أعمق تعازيها لأسرته.

213. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن شكره للأمانة على التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأشار إلى أنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الويبو، وهذا يعكس أهمية السياسة الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين. وأشارت المجموعة بارتياح إلى أنه تم الحفاظ على الإنتاجية خلال أزمة كوفيد-19 وأن عمل المنظمة لم ينقطع على الرغم من إصابة العديد من الموظفين بالمرض. وشكرت المجموعة الأمانة على عملها في مجال التنوع الجغرافي ودعت الأمانة إلى مواصلة عملها على هذا الموضوع. وأشارت إلى الحاجة إلى تحقيق توزيع عادل للمناصب بين ممثلي الدول بالإضافة إلى زيادة عددهم. ولسوء الحظ، لاحظت المجموعة أن تمثيل مجموعتها الإقليمية في أمانة الويبو كان ناقصا. وأعربت المجموعة عن اقتناعها بأن الدول الأعضاء التابعة لها تملك خبرة كبيرة في مجال الملكية الفكرية وأنظمة الملكية الفكرية الوطنية الخاصة بها والتي يمكن الاستفادة منها لصالح المنظمة. وأشارت المجموعة إلى ضرورة الاستمرار في تطوير برنامج التدريب الداخلي. وذكرت أنه من المهم جدا تشجيع الشباب على متابعة مسيرة مهنية في مجال الملكية الفكرية. وطلبت المجموعة معلومات من الأمانة حول مدى تكيّف الموظفين مع الرقمنة والتوجهات المستقبلية في هذا المجال، وعمليات تكنولوجيا المعلومات الجديدة الجاري العمل عليها.

214. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأكد الوفد تقديره بشكل خاص لكل ما فعلته إدارة الويبو لدعم موظفيها مع الاستمرار في تعزيز عمل المنظمة المهم في ظل الظروف غير المسبوقة المحيطة بجائحة فيروس كورونا. وأعرب الوفد عن خالص تعازيه لأسرة موظف الويبو الذي توفي بسبب الفيروس. وذكر الوفد أن التقرير كان غنيا بالمعلومات ومشجعًا وأعرب عن سروره لاستمرار الويبو في إحراز التقدم في مجالات المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والتنوع وتنمية قدرات الموظفين وتعلمهم. وأعرب الوفد عن سروره كون النساء يشكلن الآن 54.4 في المائة من مجموع موظفي الويبو. وهنأ الوفد المنظمة على تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين للموظفين من الرتبة ف-4، وعلى القيام بذلك قبل عام من تاريخ التسليم المحدد. وعلى الرغم من أن التقرير ذكر أن رتبة مد-1 ما زالت قريبة من تحقيق هدفها البالغ 37 في المائة فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، أشار الوفد إلى أن هذه الرتبة الوحيدة التي حققت تراجعا وابتعدت عن هدفها الخاص. بالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن التوازن بين الجنسين في المستويين مد-2 وف-5 لا يزال بعيدا حوالي 10% من تحقيق الهدف المحدد لكل مستوى بحلول ديسمبر 2021. وبما أن هاتين الفئتين قد شهدتا باستمرار زيادات طفيفة فقط في النسب المئوية سنويًا منذ يونيو 2017، استفسر الوفد إذا كانت الويبو ستعمل على تحسين جهود التوعية لسد تلك الثغرات المحددة في العام المقبل. بالنسبة للمكافآت، أشار الوفد إلى سلسلة التغييرات التي أجريت على برنامج المكافآت والتقدير. وأعرب الوفد عن تقديره للتوقف عن تقديم المكافأة المالية للأداء التنظيمي، بناء على طلب الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تخفيض مبالغ مكافأة " تحقيق التميز" ومكافأة "التصرف بمسؤولية". ورغم ذلك، ازداد عدد المكافآت أيضًا وخضع البعض منها لتعديلات في معايير الأهلية الأمر الذي جعلها متاحة لعدد أكبر من الموظفين. وشدد الوفد على ضرورة تقديم المكافآت على أساس الجدارة والأداء الاستثنائي وذلك لتفادي توقّع الموظفين الحصول على المكافآت بشكل روتيني. وأعرب الوفد عن سروره لجدية الأمانة في التعاطي مع موضوع التحرش الجنسي بعد إعلان نتائج "استقصاء أماكن العمل الآمنة" من التحرش الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا سيما أن الأمانة قد باشرت في تنفيذ تدابير شاملة ومنسقة لمكافحة التحرش الجنسي في المنظمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التحرش بجميع أشكاله يقوض مهمة منظمات الأمم المتحدة ويهدد سلامة بالموظفين. كما أعرب الوفد عن سروره لقيام الويبو بتعديل سياساتها المتعلقة بالمضايقات والتحرش

الجنسي وجعلها قابلة للتطبيق على الأفراد من غير الموظفين، وبالإضافة إلى ذلك سمحت الويبو للأفراد من غير الموظفين اللجوء إلى مكتب أمين المظالم إذا دعت الحاجة والحصول على خدماته، وتعكس كل هذه الإجراءات فهم الويبو الشامل لمخاطر انتشار المضايقات في المنظمة. وكما ورد في بيان المجموعة باء، أعرب الوفد عن حماسه للاطلاع على سياسة الويبو الجديدة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاستجابة لهما. وطلب الوفد من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات حول تلك السياسة، بما في ذلك وقت إنشائها رسميًا، وأي بيانات أولية تملكها المنظمة حول نتائج تطبيق هذه السياسة حتى الآن.

215. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الوفد الأمانة على التقرير السنوي عن الموارد البشرية ورحب بالجهود التي بذلتها الموارد البشرية لإجراء تحسينات وخلق بيئة عمل متناغمة بفضل سياساتها. وتضمن التقرير معلومات مفيدة عن التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف. وفي ظل الظروف الاستثنائية للجائحة، لم يتوقف الموظفون عن تقديم مختلف الخدمات، لا سيما الخدمات التشغيلية بنسبة 100 في المائة تقريبًا، وذلك بفضل التدابير المناسبة التي تم اعتمادها. وأعرب الوفد عن سروره لاحتواء التقرير على فصل عن أزمة كوفيد-19. وأشار الوفد إلى ارتياحه لالتزام الويبو بسياسات التوازن بين الجنسين وتنفيذ برنامج المساواة بين الجنسين للثنائية 2020/2019. وأعرب عن سروره لأن 54 في المائة من الموظفين هم من النساء فقد كان أحد أهداف المنظمة، وشجع الوفد الويبو على مواصلة العمل على التوازن بين الجنسين على المستويات العليا للمنظمة. وشجع الوفد الجهود المبذولة لتحسين التنوع الجغرافي بين الموظفين، ودعا الويبو إلى مواصلة جهودها لاطلاع الدول الأعضاء على فرص التوظيف الجديدة من أجل تعزيز التنوع الجغرافي. وأعرب الوفد عن دعمه لموظفي الويبو وتضامنه معهم في ذلك الوقت العصيب وقدم تعازيه للويبو.

216. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على تقديم التقرير الذي تضمن معلومات عن التقدم المحرز في مجال أهداف التوظيف ولمحة عامة عن سياسات ومبادرات وأنشطة المنظمة المتعلقة بالموارد البشرية. ورحب الوفد بعمليات التحسين المستمرة التي يخضع لها التقرير الذي يشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات عن الموارد البشرية للدول الأعضاء. وأشار إلى أن الموارد البشرية في الويبو، مثل أي منظمة أخرى، تشكل العمود الفقري للمنظمة وهي عنصر أساسي لفعالية عمل المنظمة. وعلق الوفد أهمية كبيرة على الإدارة السليمة للموارد البشرية كونها مرتبطة بشكل مباشر بالكفاءة التنظيمية وتوفير الخدمات، فضلاً عن المرونة لمواجهة التطورات الجديدة على الفور وبالشكل المناسب. ورحب الوفد بالمبادرات التي اتخذتها إدارة الويبو في مكان العمل خلال جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد إلى التعاون المنتظم والوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في جنيف لتبادل موارد المعلومات والدروس المستفادة في مجال مكافحة فيروس كورونا في مكان العمل. وعلى الرغم من تحقيق التوزيع الجغرافي لموظفي الويبو، رأى الوفد أن هناك فجوة في التمثيل الجغرافي داخل أمانة الويبو. وبناءً على ذلك، في حين يرحب الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة لتضييق الفجوة ويحيي هذه الجهود، فهو يعتبر أنه من الضروري تنفيذ المزيد من الإجراءات لضمان التمثيل الجغرافي المتوازن. وأخيراً وليس آخراً، أشاد الوفد بموظف الويبو الذي توفى بسبب كوفيد-19 وأثنى على الويبو لتقديمها الدعم والمساعدة لأسرته.

217. وأعرب وفد كندا عن امتنانه للأمانة لإعداد التقرير. وأشار الوفد إلى الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إنشاء تجمع المواهب النسائية المخضرمة وحلقة العمل التفاعلية المكثفة لمدة يوم واحد للمندوبين بشأن التحيز اللاشعوري والتنوع والشمول، ولكن بالرغم من هذه الإنجازات، كان لا بد للوفد من التوقف لحظة لتقديم التعازي لأصدقاء وعائلة موظف الويبو الذي فقد حياته بسبب كوفيد-19. وأعرب الوفد عن دعمه لموظفي الويبو المتأثرين بشكل

مباشر أو غير مباشر بفيروس كوفيد-19. وأشار الوفد إلى أن إدارة الويبو قدمت مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى الحفاظ على صحة موظفي الويبو ودعم استمرار العمليات، وأعرب عن تقديره لهذه الجهود. وفيما يتعلق بعمل الويبو في المرحلة القادمة، أشار الوفد إلى اهتمامه بنتائج الدراسة الاستقصائية المقبلة بشأن الاحترام والانسجام في العمل المراد تنفيذها في أواخر عام 2020، أوائل عام 2021، والتي يمكن تشبيهها "بفحص درجة الحرارة" للثقافة السائدة في الويبو، والتي ستسمح بوضع خط الأساس لقياس أثر مبادرات إدارة المواهب. وفيما يتعلق بالموظفين الثمانية عشر الذين تم إنهاء خدمتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أراد الوفد معرفة المزيد من المعلومات حول ما هو مقصود من "حسن إدارة المنظمة وفقاً للبند 9-2(أ)(5) من نظام الموظفين".

218. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وقدم الوفد أعمق تعازيه لوفاة أحد موظفي الويبو بسبب كوفيد-19. وشكر الوفد الأمانة على عملها الجاد أثناء تفشي الجائحة وعلى إعداد التقرير. وأشاد الوفد بنجاح الويبو في تحقيق التكافؤ بين الجنسين. ومن ثم قام الوفد بإدلاء بعض الملاحظات الإيجابية بشأن جهود الويبو لتحسين التمثيل الجغرافي العادل بين الموظفين، بما في ذلك التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة تحسين جهودها في مجال التواصل من أجل تحقيق تمثيل جغرافي عادل بين الموظفين. وسلط الوفد الضوء على صعوبة استيفاء شرط تعدد اللغات لبعض الوظائف الشاغرة، وذكر أن هذا الشرط خلق حواجز أمام الأفراد من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا للتقدم للعمل في الويبو. ودعا الوفد إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة هذه العوائق بما في ذلك طلب لغة واحدة فقط من لغات عمل الويبو وتقديم دورات للموظفين المعينين لتعلم لغات عمل إضافية.

219. وهنأ وفد المغرب الرئيس على انتخابه وأعرب عن اقتناعه بأن الرئيس سيوجه عمل اللجنة بكفاءة عالية. وشدد على دعمه الكامل للرئيس خلال ولايته. وشكر الوفد الأمانة على التحضير المناسب والفعال للدورة الحالية. وأعرب الوفد عن تعازيه لأسرة موظف المنظمة الذي توفي بسبب كوفيد-19. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن تقديره للتقرير وشكر الأمانة والسيدة موسى على العرض وشدد على أن إدارة الموارد البشرية هو أمر أساسي لعمل المنظمة. وذكر الوفد أنه يؤيد المساواة بين الجنسين في المنظمة، وبالتالي، فهو يشجع الويبو على متابعة تطبيق هذه السياسة والإجراءات المناسبة لضمان المساواة بين الرجال والنساء. ودعا الوفد المنظمة أيضا إلى متابعة أنشطتها التي تضمن التمثيل الجغرافي العادل قدر الإمكان، وهو أمر مهم جدا بالنسبة للويبو، كما هو وارد في المادة 9 من النظام الأساسي للمنظمة. وأيد الوفد المبادرات التي اتخذتها الويبو لتعزيز الوعي في سبيل تحسين التمثيل الجغرافي. وسلط الوفد الضوء على مبادرات لجنة التنسيق للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا من أجل تحسين تمثيلها. وهنأ الوفد المنظمة على جهودها خلال أزمة كوفيد-19 وسعيها إلى دمج العمل من المنزل ضمن إطار عمل المنظمة. وشكر الوفد المدير العام على جهوده طوال فترة ولايته وعلى عمله المحترف.

220. وأعرب وفد باكستان عن حزنه العميق لفقدان روح واحدة من موظفي الويبو بسبب كوفيد-19، وقدم تعازيه للأسرة المفجوعة وأمانة الويبو. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وشكر الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية وأشار إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي مما أدى إلى تمثيل الدول الأعضاء غير الممثلة من قبل بين موظفي الويبو. ورحب الوفد بالتحسينات التي أدخلت على برامج التدريب الداخلي للويبو لا سيما تلك المتعلقة برفع مشاركة مواطني الدول الأعضاء الغير ممثلة. ولم يكن التدريب الداخلي في الويبو استثمارًا في الشباب

على الصعيد العالمي فحسب، بل كان أيضًا فرصة للترويج للابتكار والملكية الفكرية في مختلف الدول الأعضاء التي يمثلها هؤلاء المتدربون. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة سعيها لزيادة عدد المتدربين المشاركين في البرامج، ولا سيما من الدول الأعضاء غير الممثلة، وتلك الممثلة تمثيلا ناقصا، والدول الأعضاء النامية.

221. وأعرب الاتحاد الروسي عن تعازيه لوفاة الموظف بسبب كوفيد-19. وشكر الوفد الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية رغم العمل المستمر والمتواصل للموارد البشرية في الويبو. وطلب الوفد معلومات إضافية حول استخدام التقنيات المبتكرة لاختيار الموظفين الجدد، والتي ورد ذكرها في تقرير العام السابق. وأعرب الوفد عن ضرورة ضمان التمثيل الجغرافي العادل وتحقيق المساواة في توزيع المناصب بين مختلف المناطق. ورحب الوفد بالعمل الإيجابي مع المتدربين والعمال الشباب وببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الويبو لا تزال تحترم المعايير العامة للأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالرواتب وخدمة الموظفين العموميين الدوليين. وعلق الوفد أهمية كبيرة على التعددية اللغوية وأعرب عن حماسه للمشاركة في مناقشة استراتيجية جديدة حول الموارد البشرية للفترة المقبلة. وكان الوفد مهتمًا جدًا أيضًا بنتائج مناقشات الفريق العامل، والتي تتعلق بالإمكانيات في المستقبل. وطلب الوفد معلومات أكثر تفصيلا حول مدى تكيّف الموظفين مع التكنولوجيات الرقمية الجديدة. وفي هذا السياق، أعربي الوفد عن تحمسّه للاطلاع الاستراتيجيات الجديدة الخاصة بالموارد البشرية.

222. وأخذ الرئيس الكلمة ليوضح أنه كان من الصعب جدًا تقديم ملخص شامل نظرًا للتعليقات المتنوعة التي أدلى بها الوفود. وأعرب الرئيس عن تعازيه لأسرة الموظف الذي توفي بسبب كوفيد-19. وذكر الرئيس عبء الكارثة الدولية وأعرب عن أمله في أن يتحسن الوضع في المستقبل. وشكر الرئيس السيدة موسى على جودة التقرير الذي قدمته وخاصة على الأهداف التي تم تحقيقها والتي كانت طموحة للغاية. وأشار الرئيس إلى أن 54 في المائة من موظفي الويبو هم من النساء وان هذا الأمر مشجع جدا خاصة وأن المساواة بين الجنسين أمر مطلوب بشدة في الأمم المتحدة، وأعرب عن فخره بالويبو فيما يتعلق بهذه النقطة. ومن الواضح أن بعض المسائل تحتاج إلى تحسين، وقد طلب المندوبون معلومات أكثر تفصيلاً عن تلك العناصر التي لها علاقة بمكان العمل وكل ما سيسمح للموظفين بالعمل بشكل أفضل. وذكر أن الكمال ليس ممكنا في هذا العالم. ورغم ذلك، يجب السعي لتحقيقه.

223. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها وستنقل التعازي التي أعربت عنها الوفود والرئيس إلى أسرة الموظف السابق المعني. وأحاطت الأمانة العامة علما بطلبات الوفود لمواصلة تحسين المساواة بين الجنسين، لا سيما على المستويات العليا، والحاجة إلى مزيد من الإجراءات بشأن التنوع الجغرافي. وذكرت الأمانة أنها ستواصل الجهود في هذا الصدد.
وصرحت الأمانة بأنها ستوفر الأرقام المطلوبة لبرنامج القيادات النسائية الصاعدة (EMERGE) وتجمع المواهب النسائية المخضرمة والمزيد من المعلومات حول سياسة منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ولم يسجل أي حالة استغلال أو اعتداء الجنسي حتى الآن. وبالنسبة للأسئلة المتعلقة بالجهود حديثة في مجال الرقمنة، ذكرت الأمانة أنها تعمل حاليًا على الانتقال إلى الحوسبة السحابية ويتطلب ذلك جهدًا كبيرًا من حيث إعادة تدريب الموظفين، وقد بدأ العمل على تدريبهم.
وذكرت الأمانة أن هذا العمل يتم من خلال الجهود المشتركة بين العديد من الإدارات لا سيما إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزملاء من إدارة الشؤون المالية والموارد البشرية. وذكرت الأمانة أنه يتم تنفيذ التدريب بطريقة مدروسة وقد تم التخطيط له سابقا، ويخضع التدريب أيضا للمراقبة، وبالإضافة إلى ذلك تم الحصول مؤخرا على التراخيص الخاصة بهذا التدريب. وسيتم اعتماد الأشخاص الذين يخضعون للتدريب وسيحصلون على الشهادات ذات الصلة وستتطلب العملية وقتا

طويلا. وأشار الأمانة إلى أن معظم الموظفين قادرون على التأقلم مع الرقمنة، وقد عبر شخصان عن أنهما لا يعتقدان أنهما قادران على التكيف مع هذا الأمر. وتم ادراج هاذين الموظفين في القائمة التي تضم 18 موظفا والذين تم إنهاء خدمتهم من دون أي اعتراض. وقد شعر هاذان الموظفان بأنهما غير قادرين على تخطي هذه المرحلة الانتقالية، ولذلك فضلا ترك المنظمة والتخلي عن عقديهما الدائمين. وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة من وفد المملكة المتحدة، الذي تحدث باسم المجموعة باء، ووفد كندا للحصول على مزيد من التفاصيل حول "تجمعات المواهب"، أشارت الأمانة إلى أن "تجمع المواهب" يعمل في المقام الأول كمستودع حيث يمكن لمقدمي الطلبات المحتملين الإعراب عن اهتمامهم بالحصول على وظيفة في الويبو في حال عدم وجود وظائف شاغرة مناسبة تتناسب مع ملفهم الشخصي. وعلى عكس الوظائف الشاغرة المحددة، كانت "تجمعات المواهب" مفتوحة على مدار العام وتستهدف الأشخاص الذين يتمتعون بالمواصفات الملائمة للويبو أو الذين قد يشغلون مناصب من الصعب ملؤها. وتتم مراجعة الطلبات الواردة حسب الحاجة بهدف 1) الاتصال بالمهنيين المؤهلين فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة التي تتطابق مع خبرتهم وسيرتهم الذاتية، و2) تحديد المرشحين للوظائف المؤقتة ذات الفترة المحدودة. تُعد "تجمعات المواهب" مُكملة لجهود التوعية الأخرى (معارض التوظيف، والحملات عبر الإنترنت، وبعثات التوظيف). وبلغ عدد المرشحين الحالي في "تجمعات المواهب" حوالي 4048 مرشحًا. وضمن إطار عمل الويبو لتحقيق المساواة بين الجنسين، تمت مراجعة "تجمع المواهب النسائية المخضرمة" في عدة مناسبات لتحديد النساء اللواتي يتمتعن بالمواصفات والخبرة المناسبة لتولي المناصب العليا التي عادة يكون معظم المتقدمين اليها من الذكور. وتم إبلاغ النساء اللواتي تم تحديدهن بالوظائف الشاغرة وتشجيعهن على التقدم لها. ويحتوي "تجمع المواهب" هذا على حوالي 1840 مرشحة، ومنذ إنشائه، تم الاتصال بـ 16 امرأة. وعلى الرغم من عدم توظيف حتى الآن أي شخص من "تجمعات المواهب"، فقد وصلت إحدى المرشحات اللواتي تم الاتصال بهن إلى مرحلة المقابلة لأحد المناصب العليا. وفيما يتعلق باستفسار وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول إذا كانت الأمانة تفكر في تعزيز جهود التوعية للويبو لسد تلك الثغرات المحددة بحلول عام 2021، أجابت الأمانة أن النسب المئوية للنساء في الفئتين مد-2 وف-5 لا تزال بالفعل بعيدة عن الأهداف المحددة لعام 2021. وفي حين تعكس الأهداف جهود المنظمة المستمرة في سبيل تعزيز التوازن بين الجنسين في المستويات العليا من خلال التوعية والمبادرات ذات الصلة، ينبغي أن يأخذ هذا النهج أيضا بالاعتبار التطوير المهني للموظفين الحاليين. وفي هذا السياق، بما أن شريحة أكبر من الموظفين في المستويات العليا كانت من الذكور، أدت عمليات إعادة التصنيف والمسابقات التي أدت إلى اختيار المرشحين الداخليين إلى عدد تعيينات مرتفع للموظفين الذكور. وأدى ذلك، في بعض الأحيان، إلى ارتفاع العدد الإجمالي للوظائف في رتب محددة، مما أدى بدوره إلى مزيد من الانخفاض في النسبة المئوية للموظفات في تلك الرتب. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يؤثر بشكل إيجابي على التوازن بين الجنسين، إلا أنه يدعم نهج الويبو لإدارة المواهب، الذي لا يميز ضد الموظفين الذكور. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، تم تكثيف جهود التوعية وتنويعها بهدف زيادة النسب المئوية للموظفات في المناصب المتوسطة المستوى، الأمر الذي يمهد الطريق لتولي النساء المزيد من المناصب العليا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب زيادة أنشطة التوعية التي تستهدف النساء، ارتفعت نسبة النساء المنافسات على المستويات العليا حيث تمت التوصية بتعيين مرشحة واحدة أو أكثر (53 في المائة في عام 2019 مقارنة بنسبة 48 في المائة في عام 2016). وأشارت الأمانة إلى أن العدد الإجمالي للمنافسات للوظائف من الرتب ف-4 إلى مد-2 قد تضاعف خلال تلك الفترة (28 في 2019 مقارنة بـ 12 في 2016). وقد تم قطع أشواط كبيرة على مستوى مد-1 حيث بلغ عددهن 22 امرأة في عام 2020 مقارنة بـ 11 امرأة في عام 2013، مما رفع النسبة المئوية للنساء في الرتبة مد-1 من 25 في المائة إلى 34.9 في المائة. وفي مناسبتين اشتملتا على وظائف من المستوى مد-1 في قسم تكنولوجيا المعلومات، تم الاستعانة بخدمات شركة توظيف لضمان وجود مجموعة قوية من المتقدمات في مجال يهيمن عليه الذكور، مما أدى في كلتا الحالتين إلى تعيين مرشحة واحدة خارجية. وفي المستقبل، ستركز الويبو على تحديد أهداف

جنسانية تسعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في المستويات العليا مع مراعاة التقدم المهني للموظفين الحاليين في المنظمة والتوقعات المتعلقة بالتقاعد. وللرد على طلب الحصول على تفاصيل حول تأثير مشاركة الويبو في مبادرة "برنامج القيادات النسائية الصاعدة (EMERGE)" للأمم المتحدة، أشارت الأمانة إلى أنه منذ عام 2017، شاركت 10 موظفات في الويبو في هذه المبادرة. وتعمل 40 في المائة من هؤلاء الموظفات حاليا في وظائف رفيعة المستوى. وفيما يتعلق بطلب وفد كندا للحصول على تفاصيل إضافية بشأن 18 إنهاء تعيين "لصالح حسن إدارة المنظمة وبموافقة الموظفين المعنيين، وفقاً للبند 9-2(أ)(5) من نظام الموظفين، أوضحت الأمانة أن الغالبية العظمى من حالات إنهاء الخدمة المتفق عليها تتعلق بتطور الوظائف، لا سيما في مجال التكنولوجيا و / أو التغييرات التي تطرأ على الوظيفة مما يؤدي إلى فجوات بين متطلبات الوظيفة وكفاءات وقُدرات الموظفين. وبعد ان تصبح هذه الوظائف شاغرة، تقوم الويبو بتحديث متطلبات الوظيفة والبحث عن المواهب المناسبة لاحتياجات المنظمة. وأشارت الأمانة أن هذا الأمر مهم جدا نتيجة التطور السريع الذي تشهده بيئة الويبو لا سيما في مجال الرقمنة ونظرا لمعدل دوران موظفي المنظمة المنخفض تقليديا من ناحية أخرى. وأوضحت الأمانة، مخاطبة الوفود التي تطلب معلومات حول سياسة منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، أن هذه السياسة صدرت في يوليو 2019. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، لم تتلق الويبو أي ادعاءات بالاستغلال الجنسي و / أو الاعتداء الجنسي ضد أي من موظفيها. وفي عام 2017، قدم موظف شكوى ضد موظف آخر، والتي تضمنت ادعاءً بارتكاب "اتصال جنسي من دون رضى أحد الأطراف". وبعد إجراء تحقيق، تم رفض الشكوى بالكامل باعتبارها بلا أساس. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى بدون هذه السياسة، بموجب الإطار القانوني للويبو، فإن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من شأنه أن يرقى إلى سوء السلوك وأن يعاقب على هذا الأساس. وكان خطر تعرض موظفي الويبو للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي محدودا نظرا لطبيعة عمل المنظمة وعملياتها. ورغم ذلك، صدرت هذه السياسة لإظهار التزام الويبو بمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وتوفير معايير واضحة للموظفين يتوقع منهم الالتزام بها. وتتماشى هذه السياسة مع سياسة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المطبقة في الأمم المتحدة وبرامجها. وفيما يتعلق بطلب وفد الاتحاد الروسي للحصول على مزيد من المعلومات حول التكنولوجيات المبتكرة، مثل الذكاء الاصطناعي، أوضحت الأمانة أنه في عام 2018، نفذت الويبو مشروعًا تجريبيًا لاختبار استخدام الذكاء الاصطناعي في فحص طلبات الوظائف، وذلك لتقييم قدرة هذه التكنولوجيا على تولي بعض المهام التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرا. وكانت الويبو تتلقى 137 طلبا في المتوسط لكل وظيفة شاغرة. وكان من المهم جدا أن تقيّم الويبو حسنات تخفيف العبء على الموظفين مقابل المخاطر الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وأن تضمن العدالة والشفافية لجميع المتقدمين. وبعد صدور النتائج الأولية، تم تنفيذ مشروع تجريبي على نطاق أوسع من المتوقع أن ينتهي في ديسمبر 2020. وفي نفس الوقت، كان مركز تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة (ATAC) التابع للويبو يشارك في تطوير نموذج أولي داخلي يقوم بشكل أساسي بفحص مماثل لطلبات العمل، بالإضافة إلى تصنيف طلبات التدريب الداخلي وفقًا لمواصفات المتدربين الخاصة بالويبو. وكانت النتائج واعدة، حيث بلغت نسبة الدقة الإجمالية 78 في المائة وحققت بعض الفئات معدل دقة يقارب 90 في المائة. ونتيجة لذلك، تم النظر في إمكانية اعتماد هذه التكنولوجيا لفحص طلبات المرشحين لفرص التدريب الداخلي. ومع وصول أكثر من 2000 طلب للتدريب الداخلي سنويًا، سيسمح هذا النهج بمراجعة الطلبات ذات الصلة بشكل أفضل.

البند 12 من جدول الأعمال عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

224. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/31/10.

225. وقدم الرئيس البند 12 من جدول الأعمال بشأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ودعا الأمانة إلى عرض الوثيقة.

226. وأبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أن المدير العام، بعد النظر في الدعوة إلى الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قد طلب معلومات عن الحصة المقترحة للويبو إثر توزيع التكاليف والتي ستخصص لدعم نظام المنسقين المقيمين بشأن العمل الميداني مقابل الحصة المقترحة التي ستخصص لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، ذكر المدير العام أنه نظراً إلى التنفيذ الرقمي والافتراضي، في معظم الأوقات، للعديد من برامج وخدمات الويبو، والذي يتبيّن أيضاً من وجود ما يزيد على 95 في المائة من موظفي الويبو في المقر الرئيسي في جنيف، فإنّ استخدام المنظمة لنظام المنسقين المقيمين أصبح أقل بكثير مقارنة باستخدام الوكالات الأخرى لهذا النظام. ويقدر الاشتراك المالي المترتب على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنحو 400000 فرنك سويسري لكل ثنائية. وإلى جانب الاشتراك المالي، تمت الإشارة إلى أنه قد تكون هناك تداعيات على الصعيد الإداري وعلى صعيد إعداد التقارير في حال الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

227. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كان العمل الأساسي في مجال التعاون الإنمائي. وفي الوقت الحاضر، يشكل فيروس كورونا وتغير المناخ تحديات رئيسية أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب التضامن بين جميع الأطراف المعنية وتنسيق الاستجابات فيما بينهم. ولذلك، كان من المفيد دمج مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبصفتها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يجب ان تعمل الويبو على تعزيز مشاركتها في منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تأييده للويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى تقديره للتواصل الفعال في المرحلة الأولى بين الأمانة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن المسائل المالية. ويُظهر ذلك مدى جدية الويبو في العمل على هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه بصرف النظر عن القضايا المالية، ينبغي للويبو أن تنظر في كيفية تعزيز عملها في مجال التنمية من خلال الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولاحظ الوفد أن الويبو كانت تنفذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية من خلال منسق أهداف التنمية المستدامة ومن خلال العديد من المشاريع، بما في ذلك منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN). وأعرب الوفد عن تطلعه إلى انضمام الويبو في المستقبل إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الأمر الذي سيعزز مشاريع المنظمة ويحسن العلاقات مع المنظمات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.

228. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره للأمانة لإعداد الوثيقة WO/PBC/31/10. ومن حيث المبدأ، تؤيد المجموعة الجهود المبذولة على نطاق المنظمة في مجال التنمية المستدامة. وكما ورد في الوثيقة، فإن بعض العناصر المرتبطة بعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لا تزال غير واضحة، لا سيما كيفية استفادة الويبو من نظام المنسقين المقيمين المقترح. ورأت المجموعة أنه يجب الحصول على معلومات إضافية من أجل اتخاذ القرار. وأعربت المجموعة عن استعدادها لمواصلة البحث في مسألة انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

229. وشكر وفد بنما، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الأمانة على المعلومات المتعلقة بدعوة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منظمة الويبو للانضمام إليها. وأشار الوفد إلى أن الويبو، كعضو في منظومة الأمم المتحدة، تلعب دورًا مهمًا في العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط هذا العمل بشكل مباشر بايجاد حلول مبتكرة وخلاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف فهم الآثار المترتبة على الدعوة بشكل أفضل، طلبت المجموعة من الأمانة أن تطلب مرة أخرى من الأمم المتحدة الحصول على معلومات حول فوائد انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتأثير هذا الأمر على الويبو. وطلب الوفد أيضا أن تتم مشاركة هذه المعلومات مع الدول الأعضاء وذلك لتتمكن من البحث في الدعوة للانضمام إلى المجموعة في الدورة التالية للجنة.

230. وأشار وفد سنغافورة، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنص على 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. ويتطلب جدول الأعمال العالمي جهودا متضافرة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين وسياسات متناغمة، ضمن إطار بيئة تمكينية للتنمية المستدامة من أجل ضمان اشراك الجميع. وقد تم إنشاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لدعم هذه الجهود بين الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وبصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، كان من المهم أن تشارك الويبو مشاركة كاملة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تؤيد المجموعة اتخاذ الويبو جميع الخطوات اللازمة للنظر بإيجابية في الدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشجع المجموعة الأمانة على التواصل مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل فهم بشكل أفضل النتائج المرتقبة والتزامات الويبو في حال انضمامها إلى هذه المجموعة. وسيساهم التفاعل بشكل أكبر مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تعزيز تعميم جدول أعمال الويبو الخاص بالتنمية كجزء لا يتجزأ من عمل الويبو، بما في ذلك اللجان ذات الصلة مثل لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

231. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/31/10 بشأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ودعوتها اللجنة للبحث في دعوة الويبو للانضمام إلى هذه المجموعة. وكما ورد في الوثيقة، تم إنشاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز التوجّه الاستراتيجي، والرقابة المحايدة، والمساءلة فيما يتعلق بالإسهامات الداخلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين. وقد أحاطت المجموعة علما بالمتطلبات المالية الفعلية والآثار المحتملة على الصعيد الإداري وعلى صعيد إعداد التقارير للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما تكلفة 400000 فرنك سويسري لكل ثنائية. وفي الوقت نفسه، كانت المجموعة تدرك الأسباب المنطقية التي تدفعها إلى دعم التماسك والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وأكدت المجموعة أنه من غير المناسب الموازنة بين التكاليف المالية والفوائد الفورية على المدى القصير. والويبو هي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تقدم مشورة تقنية متخصصة وخدمات في مجال الملكية الفكرية، والملكية الفكرية هي بلا أي شك تتناول قضايا شاملة تتعلق بالتنمية المستدامة. ولاحظت المجموعة أنه إذا انسحبت الويبو من المناقشات، فقد يشكل هذا الأمر خطر بسبب كون الإجراءات المعتمدة في هذا المجال ستفتقر إلى منظور خبراء الويبو التقني الفريد من نوعه، ولذلك فإن المجموعة مهتمة جدا بهذا الموضوع.

232. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة المتعلقة بالدعوة إلى الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسلطت المجموعة الضوء على التزامها بالتنمية المستدامة وكانت على استعداد للعمل كشريك في هذا المجال والبحث عن حلول فعالة. ولاحظت المجموعة أن

95 في المائة من موظفي الويبو يعملوا في جنيف وبالتالي كان استخدام المنظمة لنظام المنسقين المقيمين محدودًا. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المجموعة أن هناك قضية مفتوحة تتعلق بتأثير عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الصعيد الإداري للمنظمة. وطلبت المجموعة مزيدًا من المعلومات المفصلة حول العضوية وكيفية التعامل مع التكلفة وفوائد الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

233. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية مداخلة المجموعة باء. وفي حين أن الوفد كان يؤيد بشكل كبير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) التي أصبحت الآن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، كانت هذه الأخيرة نفسها منتجًا جديدًا تم إنشاؤه كجزء من نظام المنسقين المقيمين. وأراد الوفد التأكد من الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل تشجيع الويبو على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن إيمانه القوي بالدور الإيجابي الذي تلعبه الملكية الفكرية في مجال التنمية. ورحب الوفد بمزيد من المعلومات الواضحة والمفصلة من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكذلك بآراء الويبو بشأن دور الويبو المحتمل داخل النظام. وطلب الوفد مزيدًا من المعلومات حول كيف سيتم استخدام مدفوعات الويبو للمجموعة. وكان الوفد مدركًا أن الويبو طلبت هذه المعلومات وتنتظر ردًا من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورغم ذلك، طلب الوفد أن تتواصل الويبو من جديد مع أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتطلب ردًا في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن الدول الأعضاء من إعادة النظر في هذه المسألة خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه سيكون من المفيد إجراء تحليل معمق للفوائد التي تعود على الويبو في حال انضمامها إلى المجموعة. وبما أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة موجودة منذ عدة سنوات، وبالتالي تتوفر كمية جيدة من المعلومات والدروس المستفادة حول هذه المجموعة ونظام عملها، طلب الوفد من الأمانة إعداد وثيقة لدورة لجنة البرنامج والميزانية التالية توضّح الدور الذي تتوقع أن تلعبه الويبو في حال انضمت إلى هذه المجموعة.

234. وأعرب وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره للدعوة الموجهة للويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما هو وارد في الوثيقة WO/PBC/31/10. ورحبت المجموعة بالدعوة ورأت أن المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستعزز عمليات الويبو الحالية التي تقوم بها بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويشمل هذا التعاون تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) حول مساهمات الويبو في أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو، والبرامج 18 و20 و21 للجنة البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. ولذلك كان من واجب الدول الأعضاء أن تبحث بإيجابية في هذه الدعوة.

235. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على إعداد وتقديم الوثيقة التي كانت قيد المناقشة. وشدد الوفد على أهمية الجهود التي تبذلها الويبو في سبيل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لأن إحدى مهام المنظمة تتمثل في تشجيع الابتكار كوسيلة لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق، رغم أن الدعوة للانضمام إلى هذه المجموعة تعود إلى عام 2018، فإن الوثائق المقدمة والاجتماع التحضيري للأمانة لم يسمحا بمعرفة بالتفصيل الآثار الكاملة للدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أنه من المهم معرفة بوضوح الآثار على الصعيد الإداري وعلى صعيد إعداد تقارير الويبو. وبهدف تسريع التوصل إلى قرار حول هذا الموضوع، أيد الوفد الطلب الذي قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمتمثل في أن تتضمن الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية معلومات أكثر تفصيلاً عن جميع الآثار المترتبة على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

236. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى أن قادة العالم في عام 2015 قد تعهدوا باتخاذ إجراءات مشتركة في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال العمل على توفير الموارد الكافية لمنظومة الأمم المتحدة والتأكد من أن هذه المنظومة متماسكة وكفؤة وفعالة. وبالتالي، كان من المهم أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل متسق. وخلال التداول بشأن عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شدد الوفد على أنه من المهم معرفة الفوائد التي ستعود على الويبو ومنظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيسمح لعمل الويبو بشأن أهداف التنمية المستدامة بأن يكون داعمًا لعمل الأمم المتحدة في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بالإضافة إلى العديد من الأهداف الأخرى. وفي الوقت نفسه، سيساهم هذا الأمر أيضًا في تعزيز أهمية وملاءمة عمل الويبو في منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان من المهم أيضًا للويبو أن تراعي احتياجاتها الخاصة لا سيما فيما يتعلق بما هو متوقع من الويبو وكيف يمكن للويبو أن تستفيد من عضويتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع أخذ الآثار المالية أيضًا بعين الاعتبار. وأثنى الوفد على الخطوات التي اتخذتها الويبو للحصول على مزيد من المعلومات من أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولمتابعة المناقشات الجارية بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وأشار الوفد إلى أنه لم يتبق سوى عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وينبغي العمل لتسريع الجهود العالمية المشتركة، وبالتالي، كان من المهم للويبو أن تندمج بشكل أكبر بمنظومة الأمم المتحدة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

237. وأعرب وفد كندا عن دعمه للويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نظرا إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المجموعة في مجال التنسيق ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه جميع وكالات الأمم المتحدة للمساهمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورغم أن عمل الويبو الميداني لا يوازي عمل الوكالات التي تتطلب عملياتها تواجد ميداني واسع النطاق، مثل منظمة الأغذية والزراعة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أشار الوفد إلى أن للويبو بصمة إنمائية هامة على الصعيد الميداني، لا سيما من خلال مكاتبها الخارجية والتي من المحتمل أن يرتفع عددها. وبشكل عام، رغم أن الويبو تقدم أنشطة إنمائية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء، ينبغي أن يتم ذلك بما يتماشى مع أساليب العمل والمساءلة الجديدة على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء بموجب القرارات والأطر ذات الصلة وبطريقة من شأنها أن تعزز التماسك والتنسيق الأمر الذي يمكن أن توفره مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وشجع الوفد الويبو على البحث مرة أخرى عن إجابات للأسئلة التي طرحتها على أمانة الأمم المتحدة بشأن كيف سيتم استخدام مساهمة الويبو المالية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حتى تتمكن الويبو من فهم الدور الذي ستلعبه بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه لمعرفة كيف تم التوصل إلى مبلغ 400000 فرنك سويسري لكل ثنائية، بما أن هذا المبلغ لم يظهر في الدعوة الواردة في 2018. وطلب الوفد أيضًا معلومات إضافية حول تاريخ مشاركة الأمانة مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك تقرير اجتماع مايو 2018 في لندن، في حال وجود مثل هذا التقرير، والمعلومات ذات الصلة التي يمكن الحصول عليها من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المشار إليهم أيضًا في الدعوة.

238. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علما بالدعوة التي وجهتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الويبو للانضمام إلى المجموعة. وأشار إلى أن مشاركة الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتماشى مع دورها كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وستعزز هذه العضوية أيضا عمل الويبو من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا. ومن شأن تأخير الرد الإيجابي على الدعوة، أن يبعث إشارة سلبية إلى منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فيما

يتعلق بمشاركة الويبو بمنظومة الأمم المتحدة. وستسمح عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز مساهمات المنظمة المستمرة داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى بعض برامج الويبو، على سبيل المثال، البرنامج 18 بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية، والبرنامج 20 بشأن تعزيز الشراكات، والبرنامج 21 بشأن الإدارة التنفيذية، وذكر أن الويبو تتفاعل بشكل فعال مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ضمن إطار هذه البرامج. وفيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على العضوية في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أشار الوفد إلى أنه تم تقدير أن تكلفة العضوية ستبلغ 400000 فرنك سويسري لكل ثنائية. وسأل الوفد إذا كانت هذا التقدير مقدم من قبل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أم أمانة الويبو. ووفي الختام، أشار الوفد إلى أنه يعتقد أن عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتماشى مع ولايتها العالمية وستعزز مساهمة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

239. وشكر وفد المكسيك الأمانة على المعلومات المقدمة حول هذا البند. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن دور الويبو في أهداف التنمية المستدامة كان واضحًا للغاية، وأن المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كانت طبيعية. وأضاف أنه ينبغي الحفاظ على البعد الإنمائي باعتباره جانبا هاما من عمل الويبو. وأشار إلى أن الظروف التي تساعد البلدان على إحراز تقدم في مجال الابتكار ضرورية للغاية لكي تتمكن هذه البلدان من تحقيق أهدافها. وقد فهم الوفد أن هناك حاجة لمزيد من المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بالجانب الإداري، والمزيد من المعلومات لتوضيح كيف سيتم استخدام الموارد. ورغم ذلك، اعتبر الوفد أيضًا أن الويبو لديها جميع المعلومات اللازمة من أجل تبني موقف مبدئي وتحديد الفرص التي تتيحها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واستخدامها لصالح عمل الويبو.

240. وشكر وفد الجزائر الأمانة على الوثيقة الخاصة بدعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن المشاركة النشطة للويبو مهمة جدا من أجل دعم جدول أعمال عام 2020 وشدد على الدور الأساسي للويبو في هذا المجال. وسيساهم انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تعزيز حضور الويبو ونشر المعرفة حول أنشطتها ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستؤكد هذه المشاركة على الالتزام القوي للويبو بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن أمله في اتخاذ قرار إيجابي قريبًا بشأن هذا البند.

241. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد الوثيقة الخاصة بدعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن نظام التنمية المُحدّث للأمم المتحدة يجب أن يشكل آلية فعالة لمساعدة البلدان في جهودها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولم تكن مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة موضع تساؤل، فالعديد من الخدمات متعلقة بالابتكار، وعدد متزايد من الشراكات المحتملة والمتعددة الأطراف مهتمة بالابتكار، وبالتالي يمكن للويبو أن تلعب دورًا فريدًا في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يتضمن برنامج الويبو وميزانيتها دعم خاص لتحقيق جدول أعمال عام 2030، وتُصدر الويبو تقارير منتظمة عن ذلك. وأعرب الوفد عن سروره لأن الويبو شاركت بنشاط في المجموعات الرسمية وغير الرسمية للأمم المتحدة التي عملت على وضع نُهج منسقة لعدة قضايا ومن بينها موضوع التنمية. وشدد الوفد على أن تحقيق جدول أعمال عام 2030 هو من أهم أولويات الويبو. وفيما يتعلق بالدعوة للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، طلب الوفد من الأمانة تقديم تقييم واقعي للعبء الإداري الذي سوف يقع على عاتق المنظمة إذا انضمت إلى هذه المجموعة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من الحكمة أن تنضم الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على الرغم من عدم استفادة الويبو بشكل كبير من نظام المنسقين المقيمين، الذي يتم تمويله بشكل أساسي من مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسأل الوفد عن امكانية استفادة الويبو من نظام المنسقين المقيمين، علماً أن

أكثر من 95 بالمائة من موظفي الويبو يعملون في جنيف، وكان وجود الموظفين خارج جنيف ضئيلاً، لا سيما نظراً إلى المبلغ الكبير الذي يُطلب من الويبو المساهمة به في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن مساهمة الويبو السنوية في المجموعة لم تكن واضحة. وسيتم فحص توزيع التكاليف في نيويورك وليس في الويبو وسيتم ذلك بدون مشاركة الويبو. وأشار الوفد أيضًا إلى عدم وجود معايير دقيقة لصيغة تقاسم التكاليف الجديدة حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستكون لها تداعيات أخرى على الصعيد الإداري وعلى صعيد الميزانية. ويجب دراسة هذه التداعيات والآثار بدقة وتقدير حجمها قبل قبول الدعوة. وذكَّر الوفد لجنة البرنامج والميزانية بأنه وفقًا لقرار الجمعية العامة 279/72 تمت مضاعفة مساهمات أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى فرض رسوم تنسيق بنسبة 1٪ على الأموال المخصصة للتنمية. وقد بدأ بالفعل عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في إدراج نسبة 1 في المائة في مذكرات التفاهم مع الجهات المانحة. وتساءل الوفد عما إذا كان هذا ينطبق أيضًا على الجهات المانحة للويبو في حال انضمت إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وطلب الوفد توضيحًا بشأن ما إذا كانت مذكرات التفاهم التي تم توقيعها سابقاً ستتم مراجعتها أو إذا كانت الرسوم ستطبق فقط على المانحين الجدد. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن أي شيء ينطوي على نفقات إدارية وميزانية جديدة يتطلب وثيقة جديدة تحتوي على معلومات مفصلة ومقترحات. وأشار الوفد إلى أن التحليل المفصل لم يكن متاحًا ولم تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد وبالتالي كان من السابق لأوانه مناقشة الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

242. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده لبيان المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/31/10 بشأن عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعلى إتاحة الفرصة للجنة للتداول بشأن الدعوة. وأشار الوفد إلى الأسباب المنطقية التي قد تدفع الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما هو مبين في الوثيقة، ولا سيما هدف المجموعة المتمثل في تعزيز الاتجاه الاستراتيجي والرقابة المحايدة والمساءلة فيما يتعلق بالإسهامات داخل البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين. ورأى الوفد أن الآثار المالية والإدارية المحتملة المترتبة على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة معقولة، نظرا إلى الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. ويشكل خاص، أثبت نظام المنسقين المقيمين أنه لا يقدر بثمن في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19. ورأى الوفد أنه من الأنسب تقدير الفوائد المستقبلية التي سيتم اكتسابها بدلاً من مجرد احتساب التكاليف المالية. ونظرا إلى الاستقرار المالي النسبي للويبو واحتمال تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأوسع نطاقا عليها، فمن المنطقي بذل كل الجهود الممكنة لحماية المنظمة من هذه الصعوبات، بما في ذلك تعزيز أطر التعاون المتعددة الأطراف. وشدد الوفد على أن الملكية الفكرية تتداخل بلا أي شك مع قضايا التنمية المستدامة الأوسع نطاقا. ودور الويبو كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة هو تقديم المشورة الفنية المتخصصة والخدمات في مجال الملكية الفكرية. وشدد الوفد على أنه إذا انسحبت الويبو من المناقشة، فقد يشكل هذا الأمر خطر بسبب كون الإجراءات المعتمدة في هذا المجال ستفتقر إلى منظور خبراء الويبو التقني الفريد من نوعه. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تلقي إجابات إضافية من أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الأسئلة المعلقة. وفي الوقت نفسه، اعتبر أنه من المهم أن تتخذ لجنة البرنامج والميزانية خطوات باتجاه انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم ملموس لتحقيق ذلك في المستقبل القريب.

243. وأشارت الأمانة إلى طلب توضيح المسألة المتعلقة بمصدر مبلغ 400000 فرنك سويسري. وذكرت الأمانة في هذا السياق قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم نظام الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارًا من عام 2018. وكان هناك سؤال آخر طرحه وفد كندا حول التسلسل الزمني للتبادل بين الويبو ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي ستبحث فيه

الأمانة للإجابة على الوفد في وقت لاحق. وسلطت الأمانة الضوء على أنها استمعت بعناية شديدة إلى المناقشات وفهمت أن معظم الدول الأعضاء ترغب في أن توفر الأمانة المعلومات المتاحة حاليًا بشأن الآثار المترتبة على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشارت الأمانة إلى أنه ليس لديها المزيد من المعلومات، ولكن بعد تشجيع الدول الأعضاء ودعمها، التزمت الأمانة بإعادة التواصل مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للحصول على أجوبة محددة على الأسئلة المحددة للغاية التي طرحتها وفود الدول الأعضاء.

244. وقدم الرئيس لمحة عامة عن المناقشة من خلال الإشارة إلى أنه يبدو أن هناك رغبة في المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما أن الويبو جزءًا من الأمم المتحدة. ومن الواضح أن الويبو تشارك في الأنشطة كجزء من الأمم المتحدة وكان ذلك جزءًا من مهامها. وسلط الرئيس الضوء على أنه من خلال جميع البرامج والأنشطة التي كانت الويبو تنفذها، ساهمت المنظفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تؤيد جميع الدول الأعضاء مساهمة الويبو في تحقيق جدول عمل عام 2030. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود أعربت عن رغبتها في القبول بهذه الدعوة، وأشارت غالبية الوفود إلى ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات حول الآثار المالية، وكيف سيتم استخدام مساهمة الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والآثار الأخرى مثل الأثر الإداري. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد النص المقترح للقرار الذي من شأنه أن يجسد الحاجة إلى التماس مزيد من التوضيحات من أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للتمكّن من إعداد تقرير حول الآثار الإدارية والمالية لدورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة.

245. وأيد وفد زمبابوي البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وطلب الوفد توضيحًا بشأن ما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية هي اللجنة المناسبة لمناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات المرتبطة بطلب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للويبو للانضمام إلى المجموعة، نظرا إلى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت معنية في المقام الأول بالآثار المالية والإدارية، في حين كانت هناك أيضًا قضايا تتعلق بالسياسات المرتبطة بالتوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية. واستفسر الوفد إذا كان ينبغي أن تقوم لجنة أخرى للويبو بتقييم الآثار على مستوى السياسات المترتبة على الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى دعمه الكامل للدعوة وناشد الوفود الأخرى أن تنظر بإيجابية إلى دعوة الويبو للانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

246. وسلطت الأمانة الضوء على أن الوثيقة المقدمة ركزت في المقام الأول على الجوانب المالية والإدارية للدعوة وأحالت السؤال من وفد زمبابوي إلى المستشار القانوني للإجابة على المسائل المتعلقة بالسياسات. وأشار المستشار القانوني، ردًا على سؤال وفد زيمبابوي، إلى أن الوثيقة تحدد بوضوح الآثار المالية والإدارية المحتملة لقبول الدعوة، وهذا الأمر يتوافق مع دور لجنة البرنامج والميزانية. واقترح المستشار القانوني أنه في حال وجود مسائل إضافية يتعين النظر فيها تتجاوز الجوانب المالية والإدارية الواردة في الوثيقة، فيجب طرحها خلال انعقاد الجمعيات. وفيما يتعلق بالمناقشات التي تم إجراؤها، التزمت الأمانة بتقديم مزيد من المعلومات الأساسية ردًا على الأسئلة والتعليقات التي طرحتها الوفود، ولكن يمكن مناقشة قضايا إضافية أخرى غير مرتبطة بالآثار المالية والإدارية عندما يتم طرح هذا البند خلال اجتماعات الجمعيات.

247. وشكر وفد زيمبابوي المستشار القانوني على التوضيح وطلب أن يتناول تقرير لجنة البرنامج والميزانية مسألة ما إذا كان ينبغي للجنة أخرى تقييم قضايا السياسة العامة.

248. وأشار الرئيس إلى أن القضية التي يتم البحث فيها هي قضية مهمة ولا يمكن أن تعمل لجنة البرنامج والميزانية خارج الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بها. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن ردّ المستشار القانوني كان واضحا تمامًا وأن القرارات المرتبطة بمطالبة اللجان بالتعامل مع مختلف القضايا المتعلقة بالسياسات يتم اتخاذها عادة خلال اجتماعات الجمعيات. واختصاص لجنة البرنامج والميزانية هو البرامج والميزانيات، وبالتالي تضمنت الوثيقة القضايا المتعلقة بذلك.

249. وبعد أن عمم الرئيس مشروع القرار بشأن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شرع في قراءة التعديل المقترح، والذي ينص على ما يلي:

250. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ ناقشت وبحثت الدعوة الموجهة للويبو كي تصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة) على النحو الوارد في هذه الوثيقة (WO/PBC/31/10) ومرفقها:

"1" أقرّت بالعمل المهم الذي تضطلع به المجموعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تساهم الويبو في بلوغها عن طريق العديد من برامجها ومشاريعها وفقا للبرنامج والميزانية 21/2020؛

"2" وطلبت من الأمانة التماس المزيد من التوضيح من أمانة المجموعة وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين تتضمن معلومات مفصلة عن:

(أ) كيف يمكن لانضمام الويبو إلى المجموعة أن يعزز دور الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الويبو استنادا إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، وما يرتبط بذلك من آثار من حيث الإدارة وإعداد التقارير؛

(ج) وكيف سيتم استخدام مساهمة الويبو وإمكانيات تقييمها في المستقبل.

251. واقترح الرئيس إجراء بعض التغييرات على مشروع القرار اليي تم تلاوته. واقترح الرئيس حذف الفقرة الفرعية 2 (أ) من القرار والإبقاء على الفقرة (ب) و (ج) لأنه يعتقد أن الفقرة تتضمن مسائل ينبغي البحث فيها في الجمعية العامة. وشرع الرئيس في قراءة القرار على لجنة البرنامج والميزانية بعد حذف الفقرة الفرعية "2" (أ).

252. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على مشروع القرار وعلى جهوده الرامية إلى التعبير عن آراء جميع الدول الأعضاء. ووافق الوفد بشكل عام على الصياغة المعدلة التي تم تقديمها بعد اجراء مشاورات مع المستشار القانوني. ورغم ذلك، لم ير الوفد أي مشكلة بالنسبة للنقطة (أ)، وبالتالي فضل بقاء هذه النقطة في مشروع القرار للنظر فيها. وذكر أن الأمانة تقدم بشكل منتظم تقريرا عن التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بالبرامج والميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من المناسب أن يشمل القرار الفقرة الفرعية "2" (أ) لأن هذه النقطة ضرورية وتعبر بشكل أفضل عن موقف الدول الأعضاء. واقترح الوفد أيضًا إضافة عنصر آخر في القرار يتعلق بتطبيق رسوم بنسبة واحد بالمائة على التبرعات. وبعد أن طلب الرئيس مزيدًا من الإيضاحات بشأن الرسوم البالغة واحد بالمائة، أشار الوفد إلى أن قرار الأمم المتحدة A/RES/72/279 تضمن رسوم بنسبة واحد بالمائة تهدف إلى تمويل نظام المنسقين المقيمين. وقد دعا هذا القرار إلى فرض رسم تنسيق بنسبة واحد في المائة على أموال التبرعات المخصصة للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة مصدر هذه الأموال وإذا كان سيتم تطبيق الرسوم على الجهات المانحة للويبو، في حال أصبحت الويبو عضوًا في مجموعة الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة. وأشار الوفد أيضا إلى رغبته في توضيح أثر هذا الموضوع على مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع الجهات المانحة وإذا ستطبق هذه الرسوم عليها أو على المانحين الجدد فقط.

253. وأعرب وفد إيطاليا عن تقديره للجهود المبذولة للتوصل إلى مشروع القرار. وأيد الوفد الاتحاد الروسي بشأن ضرورة الاحتفاظ بالنقطة (أ) في نص القرار. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه جانب مهم لا ينبغي الاستخفاف به نظرا إلى أن الويبو تشارك بالفعل بنشاط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأراد الوفد أن تحصل الويبو على مزيد من المعلومات حول كيف ستؤدي المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تعزيز قدرة الويبو على تحقيق هذه الأهداف.

254. وشكر وفد إسبانيا الرئيس وطلب توضيحات من وفد الاتحاد الروسي بشأن اقتراحه، وتحديداً بشأن تطبيق رسوم بنسبة 1٪ على التبرعات الجديدة أو التبرعات الحالية. وأشار الوفد إلى أن الدعوة كانت موجهة إلى الويبو، وليس إلى الدول الأعضاء، التي كانت تقدم تبرعات لمختلف البرامج التي تديرها المنظمة. وهذه الدعوة موجهة للويبو بأكملها، وليس لسلسلة من البلدان التي كانت تقدم تبرعات.

255. وأوضح وفد الاتحاد الروسي أن السبب في إثارة النقطة المتعلقة بالرسوم هو أنه لم يكن متأكدا إذا كان سيتم تطبيق رسوم التنسيق بنسبة واحد بالمائة هذه على الجهات المانحة للويبو أم لا. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الواضح كيف سيتم تطبيقها على الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها سابقا مع البلدان. ومن غير الواضح أيضا إذا كانت هذه الرسوم إلزامية على مذكرات التفاهم الموقعة سابقا أم أنها تطبق فقط على الاتفاقات الجديدة. ولهذه الاسباب كان الوفد مهتما بإدراج النقطة (أ) في مشروع القرار المقترح لكي تتمكن الأمانة من الحصول على مزيد من المعلومات من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن هذه المسألة.

256. وشكر الرئيس الدول الأعضاء على صبرها وتفهمها للتوصل إلى نص مقبول من الجميع ومتوافق عليه. وأوضح الرئيس أن الصياغة الواردة في مشروع القرار لم تكن لفرض رسوم بنسبة واحد في المائة على المتبرعين، بل للطلب من الأمانة الحصول على توضيحات من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن هذه المسألة. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن الحصول على مزيد من المعلومات حول هذه الرسوم يمكن أن يكون مفيدًا لكي يتم أخذه في الاعتبار عند النظر في الدعوة. وانتقل الرئيس إلى مناقشة إذا كان ينبغي الاحتفاظ بالفقرة الفرعية 2 (أ) في القرار وأوضح أن الوفود أعربت عن الحاجة إلى سؤال مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن دور الويبو إذا أصبحت عضوًا في المجموعة وكيف ستساهم الويبو في عمل المجموعة. وأكد الرئيس أن هناك بعض القضايا التي قد تكون خارج نطاق ولاية لجنة البرنامج والميزانية وينبغي أن تتم مناقشتها خلال اجتماعات الجمعيات. وعلى وجه التحديد، أشار الرئيس إلى أن الأسئلة المتعلقة بدور الويبو، في حال أصبحت عضوًا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ينبغي أن تكون للجمعيات ويمكن للوفود أن تثير مخاوفها أثناء الجمعيات. وأحال الرئيس القضية إلى المستشار القانوني لمزيد من الإرشادات بشأن هذا الموضوع.

257. وشكر المستشار القانوني الوفود على الأسئلة الإضافية المتعلقة بهذه المسألة، والتي كانت ذات أهمية بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية وجميع أعضاء الويبو. وأكد المستشار القانوني أن جمعيات الويبو كلفت لجنة البرنامج والميزانية بالتعامل مع البرامج والميزانيات والمباني والمسائل المالية. ويبدو أن الطريقة التي صيغت بها الفقرة الفرعية 2 (أ)، تشير إلى أن هذه الفقرة الفرعية تتطرق إلى مسائل السياسة العامة المتعلقة بدور الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي نظرا إلى اختصاص لجنة البرنامج والميزانية، يبدو أنه من الأنسب أن يتم تناولها أو البحث فيها من قبل جمعيات الويبو. بالإضافة إلى

ذلك، لاحظ المستشار أن الويبو كانت بصدد الحصول على مزيد من المعلومات، لا سيما المعلومات المالية والإدارية وتلك المتعلقة بإعداد التقارير، حول الالتزامات التي ستنجم عن الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ركزت المناقشات على كيفية تحديد الأسئلة التي يجب طرحها، وبالتالي يحتاج القرار المقترح التركيز على الأسئلة التي هي من اختصاص لجنة البرنامج والميزانية.

258. وأشار الرئيس أنه بعد الإيضاح الإضافي الذي قدمه المستشار القانوني، من الأفضل ترك هذا الموضوع للجمعيات للنظر فيه.

259. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) توضيحًا بشأن إذا يحق الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، اتخاذ قرار بشأن العضوية أو الانضمام إلى أي مجموعة أو مبادرات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لا ينبغي إجراء المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع بأي شكل من الأشكال إذا كان القرار النهائي بشأن انضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيخضع لموافقة الدول الأعضاء. وطلب الوفد توضيحًا من المستشار القانوني إذا كان فهمه لهذه المناقشة غير صحيح.

260. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للمستشار القانوني على آرائه حول ملاءمة هذا الاستفسار بالتحديد. وأوضح الوفد أنه مهتم بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عندما ترسل الويبو طلبًا للحصول على مزيد من المعلومات. وأشار الوفد إلى أنه لا مانع لديه إذا كان من الضروري توجيه بعض الأسئلة من قبل هيئات الويبو المناسبة. وذكر الوفد أنه مهتم أكثر بالنتيجة وليس بالإجراءات، لكنه التمس المشورة بشأن ما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية هي التي ينبغي أن تطلب من الجمعية العامة إجراء هذا الاستفسار من حيث طبيعة السؤال في الفقرة الفرعية 2 (أ) أو إذا كان يجب رفع توصية إلى الجمعية العامة. وفي حال يجب رفع توصية إلى الجمعية العامة، فهل كان هناك مجال للجمعية العامة لتناول البند للمناقشة في إطار تقرير لجنة البرنامج والميزانية.

261. وأوضح المستشار القانوني أنه يمكن للدول الأعضاء التعليق على أي قضايا تتعلق بهذا البند في تقرير لجنة البرنامج والميزانية الذي ترفعه إلى الجمعيات. وأعرب المستشار القانوني عن اعتقاده أنه من اختصاص الجمعيات القيام بذلك خلال عرض تقرير لجنة البرنامج والميزانية.

262. وأكد الرئيس أنه سيتم إعداد تقرير مفصل للجنة البرنامج والميزانية لتلخيص المناقشات والمواقف التي تم التعبير عنها. ورداً على وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، أشار الرئيس إلى أنه ينبغي على الدول الأعضاء اتخاذ قرار بشأن القضايا المطروحة ضمن الإطار المتعدد الأطراف وينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار.

263. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس والمستشار القانوني على تعليقاتها. وطلب الوفد مزيدا من الإيضاحات لأنه لا يعتقد أن البند مدرج في جدول أعمال الجمعيات العامة.

264. وأوضح الرئيس أن تقرير لجنة البرنامج والميزانية سيرفع إلى الجمعيات، وستتم مناقشة هذه المسألة تحت هذا البند.

265. وطلب وفد الاتحاد الروسي توضيحًا بشأن ما إذا كان الرئيس يطلب من لجنة البرنامج والميزانية عدم اتخاذ قرار بشأن هذا البند.

266. وأوضح الرئيس أن الشرح لم يكن يهدف إلى إلغاء القرار بل اقتراح بأن تطلب لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة الحصول على مزيد من التوضيحات من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وطرح أسئلة حول دور الويبو في المسائل المالية وتلك المتعلقة بالميزانية. وأوضح الرئيس كذلك أن القرار يجب أن يركز على الآثار المالية ذات الصلة. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن الفقرة (ج) تناولت استخدام التبرعات التي من شأنها أن تساعد في فهم كيفية استخدام هذه الموارد المالية، والتي تقع ضمن اختصاص لجنة البرنامج والميزانية.

267. وأيد وفد المكسيك نهج ومنطق الرئيس في حل المسألة. وأكد الوفد أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان سيتم الاحتفاظ بالفقرة الفرعية 2 (أ) في القرار أو إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ستطلب من الجمعيات تحليل هذه النقطة. ورأى الوفد أنه لا ينبغي ادراج الفقرة الفرعية 2 (أ) في القرار لأن الويبو لم تكن بحاجة إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإقناع المنظمة بأهمية دورها ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة. وكانت هذه المعلومات متوفرة بالفعل لدى الويبو. وعلق الوفد كذلك على النقطة (ج) وأشار إلى أنه يتفق مع وفد الاتحاد الروسي على أنه سيكون من المفيد توضيح المسألة. واقترح إدراج النص المستخدم في قرار الجمعية العامة 279/72 في القرار الخاص برسوم التنسيق بنسبة واحد بالمائة. وتشير الفقرة 10 من القرار 279/72 إلى رسوم التنسيق بنسبة واحد بالمائة على المساهمات الغير الأساسية للأطراف الثالثة والمخصصة بصرامة لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية.

268. ودعا الرئيس الوفود إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن النص المقترح لمشروع القرار.

269. وقدم الرئيس ملخصا للمناقشة حول مشروع المقرر. وأشار إلى أن ولاية لجنة البرنامج والميزانية بشأن هذا البند قد تم توضيحها وبالتالي من المهم التأكد من أن القرار يقع ضمن الولاية. وشدد الرئيس على أن لجنة البرنامج والميزانية يجب أن تتخذ قرارًا يعكس الرغبة في فهم الأثر المالي لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واقترح الرئيس تعديل الفقرة الفرعية 2 (أ) على النحو التالي: (أ) كيف يمكن لعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تعزز مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة، وفقا للبرامج والميزانيات المستقبلية. ورأى الرئيس أن هذا الأمر يجعل القرار ضمن نطاق ولاية لجنة البرنامج والميزانية ويركز على الحصول على مزيد من المعلومات حول تأثير الانضمام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وشكر الرئيس وفد المكسيك على الإشارة إلى الفقرة (ج) فيما يتعلق بالرسوم بنسبة واحد بالمائة. وأكد الرئيس أن مشروع القرار هذا يحقق المساعي إلى طلب المزيد من المعلومات من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل توفير معلومات مفصلة في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

270. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه لا يمانع إضافة الفقرة الفرعية 2 (أ) إلى القرار، لكنه يعتقد أن أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية لا يمكنها تقديم إيضاحات حول كيف مساهمة عضوية الويبو في أهداف التنمية المستدامة من زاوية البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا موضوع لا يمكن إلا للويبو والدول الأعضاء فيها تقديم توضيح بشأنه وليس أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ثانيًا، فيما يتعلق باختصاص الويبو في اتخاذ القرار النهائي بشأن العضوية، طلب الوفد توضيحًا من المستشار القانوني حول إذا كانت المناقشة حول هذه المسألة تعني أن أمانة الويبو لا يمكنها اتخاذ أي قرار بشأن العضوية قبل قرار لجنة البرنامج والميزانية بشأن هذا الموضوع. وفقًا للممارسات السابقة، لم يكن قرار الويبو بالانضمام إلى أي مبادرة لمنظومة الأمم المتحدة خاضعًا لموافقة الدول الأعضاء، لذلك كان الوفد يسعى للحصول على توضيح بشأن هذه المسألة.

271. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنه يمكنه تصور جزأين من القرار، أولاً، طلب بأن تلتمس الأمانة توضيحات من أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وثانيا قيام الأمانة بتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية تحتوي معلومات مفصلة. ورأى الوفد أنه من اختصاص الأمانة إعداد وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية توضح كيف يمكن لعضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تعزز مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة. واقترح الوفد أيضًا تغيير صياغة مشروع القرار بحذف "وفقا لـ" وإدراج "ضمن إطار" أو "ذات الصلة" بالبرامج والميزانيات المستقبلية، الأمر الذي يعكس المعنى المقصود بشكل أفضل.

272. وأشار المستشار القانوني إلى أن السؤال حول من لديه سلطة اتخاذ القرار النهائي يمكن اعتباره سابقًا لأوانه في هذه المرحلة لأن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن قبول الدعوة لم تكن متاحة بعد. وركزت المناقشات على كيفية النظر في النواحي المفيدة من الدعوة، وستتم مناقشتها مرة أخرى في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب المستشار القانوني عن اعتقاده بأن القرار النهائي بشأن دعوة المنظمة سابق لأوانه ولا ينبغي البحث بهذا القرار إلا بعد أن تتكون نظرة عامة وواضحة حول تداعيات وآثار هذه الدعوة. ولذلك، أشار المستشار القانوني أنه يمكن توضيح هذه المسألة المتعلقة بسلطة اتخاذ القرار النهائي بعد استلام المعلومات المطلوبة من أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

273. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على العمل مشروع القرار. وأشار إلى أنه يتفق مع وفد المكسيك فيما يتعلق بالبند (ج) فيما بتعلق بالإشارة إلى القرار 279/72. وكانت الصياغة المدرجة في هذا القرار أكثر وضوحًا وتعكس روح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تمت الإشارة إليه. وأشار الوفد أيضا إلى موافقته على الإضافات المقترحة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالفقرة الفرعية 2 (أ).

274. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للتوضيح الذي قدمه المستشار القانوني. ورغم ذلك، رأى الوفد أن القضية لم تكن سابقة لأوانها. واستند تعليق الوفد إلى الممارسات السابقة في الويبو، عندما تم اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالانضمام إلى أي مبادرة أو مجموعة ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. وأشار الوفد أنه بناءً على القرار الذي تم البحث فيه، سيتعين على الدول الأعضاء الانتظار حتى جلسة لجنة البرنامج والميزانية التالية لتلقي معلومات حول هذه المسألة، وفهم الوفد أن مسألة قبول العضوية أو رفضها لا تخضع لقرار من قبل الدول الأعضاء. وذكر الوفد أن ذلك يستند إلى خبرته خلال السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة التي عمل فيها مع المنظمة، وأن الويبو عندما قررت الانضمام إلى أي مبادرات في منظومة الأمم المتحدة لم تطلب موافقة الدول الأعضاء.

275. وأعرب المستشار القانوني عن شكره لوفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على التوضيح، وأقر بأن الوثيقة المقدمة تتطلب بحث لجنة البرنامج والميزانية في مسألة الدعوة وأن المناقشة حول هذا الموضوع كانت مفيدة ومن شأنها أن تساعد الأمانة على المضي قدمًا بشأن هذه المسألة، وبالتالي حقق بند جدول الأعمال هذا الهدف الذي وضع من أجله.

276. وأكد الرئيس أن صياغة مشروع القرار هو ضمن ولاية لجنة البرنامج والميزانية. وقد طُلب من الأمانة أن تسعى للحصول على مزيد من المعلومات حول العناصر التي كانت ضمن ولاية لجنة البرنامج والميزانية حتى تتمكن اللجنة من إبداء رأي مستنير بشأن الدعوة. وقرأ الرئيس مشروع القرار بصيغته المعدلة، والذي ينص على ما يلي:

277. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ ناقشت وبحثت الدعوة الموجهة للويبو كي تصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة) على النحو الوارد في هذه الوثيقة (WO/PBC/31/10) ومرفقها:

"1" أقرّت بالعمل المهم الذي تضطلع به المجموعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الويبو في بلوغها عن طريق العديد من برامجها ومشاريعها وفقا للبرنامج والميزانية 21/2020؛

"2" وطلبت من الأمانة التماس المزيد من التوضيح من أمانة المجموعة وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين تتضمن معلومات مفصلة عن:

(أ) كيف يمكن لانضمام الويبو إلى المجموعة أن يعزز مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة، في سياق البرامج والميزانيات المستقبلية؛

(ب) المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الويبو استنادا إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، وما يرتبط بذلك من آثار من حيث الإدارة وإعداد التقارير؛

(ج) تطبيق رسوم تنسيق بقيمة 1% تُقتطع في المصدر من مساهمات الأطراف الثالثة الغير أساسية والمخصصة بصرامة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(د) وكيف سيتم استخدام مساهمة الويبو وإمكانيات تقييمها في المستقبل.

278. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للاهتمام بإنهاء البند، لكنه طلب منح الوفود مزيدًا من الوقت للتشاور مع العواصم بشأن الصيغة النهائية لمشروع القرار. وكانت الوفود بحاجة إلى التشاور مع الخبراء المتخصصين بشأن بعض المسائل.

279. وطلب وفد سويسرا مزيدا من الوقت لمراجعة الاقتراح الجديد.

280. وأعاد الرئيس فتح المناقشات بعد أن أعطى الوفود الوقت اللازم للتشاور.

281. وأشار وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، إلى أنه يبدو أن هناك اتفاقًا داخل المجموعة على أن القرار يجب أن يعود إلى الاقتراح الأصلي فيما يتعلق بالفقرة الفرعية 2 (أ) الذي تضمن حذف هذه الفقرة من نص مشروع القرار.

282. واعتبر وفد الاتحاد الروسي أن مسألة عضوية الويبو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسألة مهمة وأعرب عن امتنانه للمجموعة باء لعقد المشاورات المناسبة مع عواصمها ومع المجموعات الأخرى. وأيد الوفد الإبقاء على الفقرة الفرعية 2 (أ) ورأى أن النسخة الأخيرة من فقرة القرار كانت متوازنة بشكل جيد. وأشار الوفد إلى أن هذه النسخة تعكس الطريقة التي تقدمت بها المناقشات في الجلسة العامة، وبالتالي لم يرى أي عائق أمام التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة الفرعية 2 (أ). وأشار الوفد إلى أنه على استعداد للتوصل إلى حل وسط لاختصار الوقت إذا كانت هناك طريقة لدمج "1" في الفقرة "2". ولم يوافق الوفد على حذف النص الواردة في الفقرة الفرعية 2 (أ).

283. وأشار وفد سنغافورة، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إلى مخاوف الوفود واقترح حل وسط بالنسبة للفقرة الفرعية 2 (أ) من خلال فصلها عن الفقرة الثانية. واقترح الوفد ما يلي:

"3. طلبت من الأمانة التماس المزيد من التوضيح من أمانة المجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين تتضمن معلومات مفصلة عن:

أ. المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الويبو استنادا إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، وما يرتبط بذلك من آثار من حيث الإدارة وإعداد التقارير؛

ب. وتطبيق رسوم تنسيق بقيمة 1% تُقتطع في المصدر من مساهمات الأطراف الثالثة الغير أساسية والمخصصة بصرامة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛

ج. وكيف سيتم استخدام مساهمة الويبو وإمكانيات تقييمها في المستقبل.

وطلبت من الأمانة استكشاف كيف يمكن لانضمام الويبو إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يعزز مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقرير عن ذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين."

284. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه الصياغة تشمل العناصر الأساسية التي أثارتها الوفود.

285. وشكر الرئيس وفد سنغافورة على التعديلات المقترحة وأعرب عن اعتقاده أن الاقتراح شكّل حلا وسطا جيدا.

286. ودعا وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، الدول الأعضاء في المجموعة باء للتدخل بشأن الاقتراح بصفتها الوطنية، وشكر وفد سنغافورة على الصيغة المقترحة.

287. وطلب وفد الاتحاد الروسي مزيدا من الوقت للتشاور مع العاصمة بشأن مشروع القرار بعد التعديلات المقترحة.

288. ولاحظ الرئيس أنه تم إحراز تقدم في الاتجاه الصحيح وشكر وفد سنغافورة على الاقتراحات. ووافق الرئيس على منح مزيد من الوقت للوفود للتشاور بشأن مشروع القرار.

289. وشكر وفد سويسرا وفد سنغافورة وأشار إلى أنه بعد قراءة الاقتراح المقدم من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لأول مرة، وقبل إجراء المشاورات داخل المجموعات والزملاء الآخرين في المجموعة باء، كان لدى الوفد بعض التعليقات الأولية على اقتراح. وسلط الوفد الضوء على التعليقات التي أدلى بها المستشار القانوني فيما يتعلق باختصاصات لجنة البرنامج والميزانية. وبعد القراءة الأولى، لم يُقنع الاقتراح المقدم من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ الوفد بشكل تام بأن القرار كان من اختصاص لجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أنه سيقترح صيغة بديلة لتعديل النص في الفقرة "2" على النحو التالي:

2 (أ): كيف تتصور الويبو دورها في منتدى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما أن هذا الدور يتعلق باعتبارات التمويل في سياق البرامج والميزانيات.

290. وشكر الرئيس وفد سويسرا على هذا الاقتراح البديل، وطلب من الوفود التشاور بشأن الصياغة الأخيرة لمشروع القرار. وبعد أن أتاح الوقت للتشاور، دعا الرئيس الوفود إلى الإدلاء بمداخلات.

291. وشكر وفد الاتحاد الروسي جميع الوفود التي عملت بنشاط للتوصل إلى مشروع قرار متوافق عليه. واقترح الوفد إجراء تعديل طفيف على مشروع القرار إما للفقرة الفرعية 2 (أ) أو الفقرة الفرعية 3 (ج) على النحو التالي:

"طلبت من الأمانة تقديم تقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية، في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، عن تصور الويبو لدورها في منتدى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالبرامج والميزانيات المستقبلية.

292. وشكر وفد سويسرا وفد الاتحاد الروسي الذي اقترح تعديلات على الصياغة. ورحب الوفد بالنهج البناء وأخذ النقاط التي أثيرت في عين الاعتبار. ووافق الوفد على التعديل المقترح. وطلب الوفد توضيحًا فيما يتعلق بقضية جديدة واحدة تتطلب مشاورات مع الزملاء في المجموعة باء.

293. ودعا الرئيس وفد سويسرا إلى توضيح هذه النقطة بشكل أكبر. وبعد مناقشات غير رسمية، دعا الرئيس الأمانة لقراءة مشروع القرار.

294. وبعد قراءة الأمانة لمشروع القرار، اقترح الرئيس اعتماد فقرة القرار لعدم وجود طلبات أخرى للكلام:

295. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ ناقشت وبحثت الدعوة الموجهة للويبو كي تصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة) على النحو الوارد في هذه الوثيقة (WO/PBC/31/10) ومرفقها:

"1" أقرّت بالعمل المهم الذي تضطلع به المجموعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الويبو في بلوغها عن طريق العديد من برامجها ومشاريعها وفقا للبرنامج والميزانية 21/2020؛

"2" وطلبت من الأمانة التماس المزيد من التوضيح من أمانة المجموعة وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين تتضمن معلومات مفصلة عن:

(أ) المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الويبو استنادا إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، وما يرتبط بذلك من آثار من حيث الإدارة وإعداد التقارير؛

(ب) وتطبيق رسوم تنسيق بقيمة 1% تُقتطع في المصدر من مساهمات الأطراف الثالثة الغير أساسية والمخصصة بصرامة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) وكيف سيتم استخدام مساهمة الويبو وإمكانيات تقييمها في المستقبل.

"3" وطلبت من الأمانة استكشاف أثر انضمام الويبو إلى المجموعة من زاوية البرنامج والميزانية وتقديم تقرير عن ذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين.

البند 13 من جدول الأعمال سياسة الويبو بشأن التبرعات

296. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/11.

297. وافتتح الرئيس البند 13 من جدول الأعمال، سياسة الويبو بشأن التبرعات (الصناديق الاستئمانية)، ودعا الأمانة إلى عرض التقرير.

298. وذكرت الأمانة أن إدارة الويبو قد أجرت مؤخرًا تحليلاً للنهج القائم حاليا فيما يتعلق بإدارة التبرعات (الصناديق الاستئمانية) التي تتلقاها الويبو، بما في ذلك تقييم التكاليف الإدارية التي تتكبدها المنظمة لإدارتها. ويهدف التحليل إلى: تقديم

نظرة عامة شاملة عن الصناديق الاستئمانية في الويبو، وهي المرة الأولى التي يتم عرضها على لجنة البرنامج والميزانية؛ واستعراض تكامل الصناديق الاستئمانية مع عمل الويبو ضمن الميزانية العادية في إطار نتائج المنظمة ومواءمتها مع إطار الإدارة القائمة على النتائج؛ وتوضيح خدمات الويبو المقدمة وعبء العمل الناتج عن إدارة الصناديق الاستئمانية وتسييرها مقارنةً بتكاليف دعم البرامج المدفوعة؛ وتحديد المبادئ الرئيسية التي من شأنها توجيه عملية مراجعة سياسة الويبو الداخلية بشأن الصناديق الاستئمانية. وتزوّد هذه الوثيقة الدول الأعضاء بملخص للتحليل، بما في ذلك المبادئ الرئيسية التي سيتم ادراجها في سياسة الويبو الداخلية المنقحة بشأن الصناديق الاستئمانية بعد مناقشات الدول الأعضاء في هذه الدورة والمراجعة الداخلية للأمانة.

299. وتحدث وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورحب بالمساهمات المقدمة من الجهات المانحة، والتي تديرها المنظمة نيابة عن المانحين، وشكر الأمانة على عملها في إدارة وتنظيم تلك الصناديق وفي إعداد الوثيقة WO/PBC/31/11. وشكرت المجموعة المنظمة على المعلومات المقدمة وشكرت الأعضاء الذين قدموا الدعم للمستفيدين. وشددت المجموعة على أهمية توافر تلك المعلومات المفصلة والمعلومات عن النتائج الرئيسية التي تحققت من خلال الصناديق الاستئمانية في 2019، والواردة في المرفق الثاني لتقرير العائدات 19/2018، الوثيقة WO/PBC/31/6.

300. وأوضح وفد سنغافورة، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أن التبرعات مهمة لدعم احتياجات التنمية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وبالتالي رأت المجموعة أنه من المهم أن تقوم الويبو بإشراك المساهمين من أجل التوصل إلى سياسة مقبولة من جميع الأطراف ومفيدة للمنظمة والدول الأعضاء فيها.

301. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره للأمانة على إعداد وثيقة سياسة الويبو بشأن التبرعات وأحاط علما بالتحليل الوارد في الوثيقة. ورحبت المجموعة بمواءمة الصناديق الاستئمانية مع إطار الإدارة القائمة على النتائج. ورأت المجموعة أن دمج هذه الصناديق في إطار شامل من شأنه أن يوضح مساهمة المنظمة في تحقيق النتائج المرتقبة. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى التوصل إلى سياسة محدثة بشأن التبرعات في الدورات القادمة.

302. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/31/11 حول سياسة الويبو بشأن التبرعات. وأشار إلى أن الإدارة المناسبة لهذه الأموال أمر بالغ الأهمية، ورحب بالتزام المنظمة باستخدام هذه الأموال بالطريقة المناسبة وبالاستناد إلى مبادئ واضحة. وستسمح مواءمة الصناديق الاستئمانية مع إطار الإدارة القائمة على النتائج بتقييم إذا كانت هذه الصناديق قادرة على تحقيق النتائج المرتقبة من المنظمة. ورحبت المجموعة بالعمل في هذا المجال وبتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالتكاليف الإدارية والتنظيمية. ولاحظت المجموعة أنه تم استخدام نسب تتراوح بين 14 و21 في المائة لاحتساب تكاليف دعم البرامج للصناديق الاستئمانية الوسطية. ورغم ذلك، شجعت المجموعة الأمانة بشدة على الالتزام بنسبة 13 في المائة لتكاليف دعم البرامج. وأشارت إلى أنه يجب البحث بعناية في أي تعديلات على الحدود الدنيا للتبرعات أو في مسألة إضافة تكاليف موظفين إضافية إلى الصندوق الاستئماني، الأمر الذي قد يؤثر على رغبة المانحين في المساهمة في برنامج الصندوق الاستئماني في المستقبل. وعلاوة على ذلك، من المهم تقييم تداعيات أي تعديلات على المبادئ الرئيسية على قدرة الصناديق الاستئمانية على إحداث التأثير المناسب على المستفيدين المستهدفين.

303. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثيقة. وردد الوفد البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشدد على أهمية تعاون أمانة الويبو مع المساهمين من أجل التوصل إلى سياسة مقبولة من جميع الأطراف تخدم مبادئ المنظمة ومصلحة الدول الأعضاء.

304. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد التحليل بشأن استخدام الصناديق الاستئمانية. وذكر الوفد أنه لا يعارض تغيير المبادئ الواردة في ذلك التحليل، ولكن، أعرب الوفد عن رغبته في فهم بشكل أفضل ما الذي تقوم به الوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات وإدارة البرامج. كما أعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيف يتم استخدام الأموال الأساسية للأمم المتحدة وأشار إلى أن هناك عددًا من القضايا المعلقة والتي يرغب الوفد بالحصول على مزيد من المعلومات بشأنها.

305. وأثنى وفد فرنسا على الرئيس ونائبيه وهنأهم على انتخابهم. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأشار إلى أنه من الضروري أن تتم إدارة الصناديق الاستئمانية وفقًا لقواعد إدارية واضحة. وأضاف أنه يجب تقييم تأثير قواعد الإدارة الجديدة على الصناديق الاستئمانية بعناية فائقة مع مراعاة الأهداف الرئيسية للويبو. وأيد الوفد الموقف الذي عُبّر عنه باسم المجموعة باء، والمتمثل بعدم تجاوز عتبة 13٪ للتكاليف الإدارية. وطلب الوفد معلومات حول شروط تنفيذ التدبير الرابع فيما يتعلق بإغلاق الصناديق غير النشطة.

306. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على المعلومات التي وفرتها وأيد مبدأ فرض رسوم بنسبة 13٪ في كل مذكرة تفاهم لتغطية التكاليف الإدارية بشكل مناسب ودمج هذا الموضوع في دورة التخطيط السنوية. وأيد الوفد أيضا إعادة الأموال غير المستخدمة إلى الدول الأعضاء عند الانتهاء من المشروع.

307. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة الموقر باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على إعداد التحليل بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية للويبو. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة وضع مبادئ متوازنة من أجل إدارة الصناديق الاستئمانية بشفافية وفعالية.

308. وشكر وفد الصين الأمانة على التحليل والتقرير الموجز بشأن التبرعات والصناديق الاستئمانية. وشكر الوفد الإدارات المعنية في الويبو على الدعم الكبير المقدم للصين في إدارة الصندوق الاستئماني. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن تعزيز إدارة الصناديق يشكل ضمانة مهمة للتعاون الفعال بين الدول الأعضاء المعنية والويبو. ولاحظ الوفد أن الأمانة اقترحت في مذكرة التفاهم تحديد مستوى تكاليف دعم البرامج عند 13٪ وتعزيز الإدارة من خلال وضع مؤشرات الأداء المناسبة. وأشار الوفد إلى أن الصندوق الاستئماني كان وسيلة مهمة للويبو والدول الأعضاء التي أبدت استعدادها للتعاون من أجل تحقيق أهداف المنظمة. ويمكن للصناديق الاستئمانية أن تمول الأنشطة الواردة في الميزانية العادية ولكنها تكمل أيضا الميزانية العادية. وكان الشرط الأساسي هو أن يكون الهدف من هذه الأنشطة هو تعزيز الحماية العالمية للملكية الفكرية وأن تسمح هذه الأنشطة للدول الأعضاء بالاستفادة من الملكية الفكرية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين المرونة على مستوى المنظمة. وبصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، يجب أن تلتزم الويبو بمبدأ الانفتاح في مجال تعزيز التعاون. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة دعم الويبو في المستقبل من خلال الصناديق الاستئمانية من أجل تشجيع الابتكار وتعزيز توازن نظام الملكية الفكرية العالمي من خلال التعاون في مجال الملكية الفكرية وغير ذلك من المساعي.

309. وشكرت الأمانة الوفود التي شاركت في المناقشة وقدمت ملاحظاتها وأفكارها القيمة. وأعربت الأمانة عن تقديرها وامتنانها لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في برامج عمل الويبو من خلال تقديم التبرعات لها. وكانت هذه التبرعات من الدول الأعضاء لا تقدر بثمن، والأمانة ملتزمة بتحديث السياسة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالممارسات المعيارية في منظومة الأمم المتحدة، أشارت الأمانة إلى أن الوثيقة قدمت رابطًا لهذه الممارسات ولاحظت أن هناك أيضًا إشارة إلى الممارسات المعيارية لمنظومة الأمم المتحدة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة: "تطبق أمانة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة معدلاً موحداً لتكاليف دعم البرامج بنسبة 13 في المائة، بينما تطبق صناديق وبرامج الأمم المتحدة عادة (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) معدل لاسترداد التكاليف المشتركة بنسبة 7 في المائة لتغطية التكاليف الثابتة والتكاليف غير المباشرة المتغيرة للأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. يمكن أن يكون هذا المعدل مختلف عن المعدل القياسي لأنواع معينة من الأنشطة في جميع المنظمات ... "ولخصت الأمانة أنه من الممارسات المعيارية تطبيق 13 في المائة، لكنها أشارت إلى وجود استثناءات في بعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت الأمانة كذلك أن النسب التي تتراوح بين 14 و21 في المائة تمثل التكاليف الفعلية التي تم تكبدها لتقديم جميع الخدمات المطلوبة للجهات المانحة وكذلك لإدارة الصناديق الاستئمانية. وستواصل الأمانة رصد هذه التكاليف للتأكد من عدم ارتفاعها. وكان الجزء الأساسي من تلك التكاليف هو تكاليف عمليات الويبو في جنيف، ولم يكن للمنظمة سيطرة على هذه التكاليف في كثير من النواحي. وبالتالي، تراوحت التكاليف الفعلية بين 14 و21 في المائة في مختلف الصناديق الاستئمانية. وكان المعدل المرجعي للسياسة 13 في المائة، ولكن بعض الصناديق الاستئمانية في الماضي لم تسترد نسبة 13 في المائة. وكان الهدف من طرح هذا الموضوع على اللجنة هو أن تستمع الأمانة إلى التعليقات، وتسجل الملاحظات القيمة لكي تأخذها في عين الاعتبار عند مراجعة السياسة وذلك من اجل إعداد سياسة جديدة وتقديمها في دورة مقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

310. وشكر وفد أستراليا الأمانة على إعداد الوثيقة وأعرب عن فخره لكون بلده مشاركًا نشطًا في الصندوق الاستئماني منذ عام 2012. فقد ساهمت الحكومة الأسترالية من برنامج المساعدة الخاص بها، بمبلغ 5.8 مليون دولار أسترالي على ثلاث دفعات للصندوق الاستئماني الأسترالي. ويقدم هذا الصندوق الدعم لعدد من أنشطة المنظمة من أجل دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويقدم الصندوق الاستئماني الأسترالي الدعم لمنصات الويبو لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك برنامج قاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re:Search) ومنصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) واتحاد الكتب الميسرة. ويتولى إدارة هذا الصندوق موظفو الويبو بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية الأسترالي ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة ويتماشى عمل هذا الصندوق مع أهداف الويبو وغاياتها. وأعرب الوفد عن امتنانه لموظفي الويبو الذين يعملون مع الصندوق الاستئماني الأسترالي لتفانيهم والتزامهم ومهنيّتهم وخبراتهم ولعملهم في سبيل تحقيق نتائج جيدة للمنظمة. ولن يكون تحقيق هذه النتائج ممكنًا بدون الجهود المشتركة بين مكتب الملكية الفكرية الأسترالي والويبو.

311. وردا على سؤال من وفد فرنسا بشأن إغلاق الصناديق الاستئمانية، أوضحت الأمانة أن الصناديق الاستئمانية غير النشطة تُكبد المنظمة أيضًا نفقات إدارية، على سبيل المثال، في إعداد التقارير المالية. ولذلك من المهم للغاية إغلاق أي صندوق استئماني غير نشط وإغلاق الدفاتر ذات الصلة حتى لا يتم تكبد تكاليف إدارية. وبعد إغلاق الصندوق الاستئماني، ستتم اعادة الأموال إلى الجهات المانحة المعنية.

312. وشكر الرئيس الأمانة وانضم إلى جميع المتحدثين الذين شكروا الجهات المانحة على التبرعات. وتمثل هذه التبرعات التزامًا حقيقيًا ومشاركة طوعية لمحاولة توفير المزيد من الأموال للمنظمة، ومن خلال روح التضامن التي ينبغي الحفاظ عليها لدعم المبدعين والمخترعين في جميع أنحاء العالم، شكر المانحين كثيرًا على تلك التبرعات.

313. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها.

314. إن لجنة البرنامج والميزانية أحاطت علما بالتحليل المتعلق بإدارة صناديق الويبو الاستئمانية (الوثيقة WO/PBC/31/11)، بما في ذلك المبادئ الأساسية التي ستدرج في سياسة الويبو الداخلية المنقحة بشأن الصناديق الاستئمانية.

البند 14 من جدول الأعمال المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية

315. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/12.

316. وافتتحت نائبة الرئيس، السفيرة كاترينا ناوت، البند 14 من جدول الأعمال، المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية، ودعت الأمانة إلى تقديم البند.

317. وأشارت الأمانة إلى أنه في عام 2019، وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو "على تمويل مشروعات الثنائية 21/2020 المعروضة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-29 من احتياطيات الويبو، بمبلغ إجمالي قدره 19 مليون فرنك سويسري". وكانت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-29 وثيقة قابلة للتعديل، وبالتالي يجب أن تعكس أي فرص جديدة قد تنشأ خلال قيام المنظمة بتنفيذ برنامج عملها في أي ثنائية معينة. وتحتوي الوثيقة الحالية على مقترح لثلاثة مشروعات تكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية على النحو التالي: (1) الجيل الثاني من النظام السحابي لإدارة الأداء المؤسسي؛ "2" وإكساب الويبو قدرة طويلة الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة - المرحلة الثانية؛ (3) وتعزيز الأمن وتشفير البيانات وإدارة المستخدمين – المرحلة الثانية: إدارة النفاذ إلى الهوية. وشكل اعتباران رئيسيان الدافع وراء هذه المشروعات الثلاثة التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية وهما: الخطر التنظيمي المتمثل في أنَّ تطبيق التخطيط للموارد المؤسسية ERP الذي يدعم تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الويبو لن يعد مدعوماً من المُورِّد، والحاجة إلى استمرار و/أو استكمال المشروعات الحالية دون توقف (المرحلة الثانية من مشروع الترحيل السحابي والمرحلة الثانية من مشروع إدارة النفاذ إلى الهوية، على التوالي). وقد أُدرج وصف مفصل لفوائد كل مشروع في مرفق الوثيقة. وقدمت الوثيقة أيضًا تحديثًا لحالة المشروعات المعتمدة للخطة الرأسمالية الرئيسية بالإضافة إلى المعلومات المالية ذات الصلة وفقًا للسياسة المُراجَعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية لتسهيل عملية صنع القرار بالنسبة للدول الأعضاء. وكانت مقترحات المشروعات الواردة في الوثيقة منسجمة تمامًا مع المبادئ الواردة في السياسة المُراجَعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية.

318. وأعرب وفد الصين عن امتنانه للأمانة على إعداد مقترح المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية. ورأى الوفد أن التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك التكنولوجيا السحابية، كانت مهمة لتحديث أنظمة وكالات الأمم المتحدة مثل الويبو وإدارتها بشكل فعال. ورحب الوفد بالمشروعات المتعلقة بالجيل الثاني من النظام السحابي لإدارة الأداء المؤسسي، وإكساب الويبو قدرة طويلة الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة - المرحلة الثانية، وتعزيز الأمن وتشفير البيانات وإدارة المستخدمين - المرحلة الثانية: إدارة النفاذ إلى الهوية. وفيما يتعلق بمشروع إكساب الويبو قدرة طويلة

الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة - المرحلة الثانية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الويبو، بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، قدمت خدمات ملكية فكرية عالية المستوى وجديرة بالثقة لعملاء الملكية الفكرية العالميين على مر السنين. وكان المزيد والمزيد من العملاء من جميع أنحاء العالم يميلون إلى استخدام خدمات الويبو، بما في ذلك نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وهو الأمر الذي لا يمكن فصله عن ضمانات الويبو ومصداقيتها فيما يخص حماية أمن بيانات عملائها. وأشار الوفد إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة الذي نُشر في العام الماضي، والذي يحمل عنوان "إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2019/5)، والذي قدّم تحليلا شاملا لمخاطر وفوائد استخدام الخدمات السحابية التجارية من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وأوصى بشكل خاص وكالات الأمم المتحدة بالإحاطة علما بالمخاطر الجديدة التي تنشأ من خلال الاعتماد الكامل على مقدمي الخدمات السحابية الخارجيين مثل تسرب البيانات وانتهاكها. وأشار الوفد إلى أن بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات المخزنة في الويبو تضم كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالبراءات التي لم يتم نشرها بعد. وتتضمن تلك البيانات معلومات تكنولوجية وتجارية ينبغي الحفاظ على سريتها التامة فهي تعكس المصالح التكنولوجية والتجارية الهامة لمودعي الطلبات والعملاء العالميين لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن المؤكد أن أي تسريبات وانتهاكات لهذا النوع من البيانات الحساسة ستؤدي إلى خسائر لا تقدر بثمن لمستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات والنظام نفسه ومنظمة الويبو. وينبغي للويبو، بصفتها إحدى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المتخصصة في تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية القائمة على التكنولوجيا السحابية، أن تولي أهمية كبيرة لحماية بيانات مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات ويجب أن تتخذ جميع التدابير المناسبة والضرورية لضمان الأمن المطلق للبيانات الحساسة لهذه المعاهدة، بما في ذلك الحماية من المخاطر الناجمة عن وصول طرف ثالث إلى البيانات الحساسة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، لا سيما بيانات البراءات التي لم يتم نشرها بعد. ورأى الوفد أنه نظرا إلى خصوصية بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات وحساسيتها، يجب أن تتشاور الويبو مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمشروعات السحابية المتعلقة ببيانات هذه المعاهدة. وقبل تشاور الويبو مع الدول الأعضاء، لا ينبغي تخزين بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات من قبل أي طرف ثالث أو طرف لديه تضارب في المصالح التجارية، ولكن يجب أن تستمر كيانات الأمم المتحدة مثل الويبو في إدارتها. ورأى الوفد أن مشروع إكساب الويبو قدرة طويلة الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة - المرحلة الثانية، لا يعالج في الوقت الحالي المخاوف بشأن مسألة أمن بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وينبغي للأمانة العامة إعادة تقييم هذا الاقتراح وتنقيحه. ونظرا إلى تعقيد المسألة والفترة الانتقالية التي تمر بها الويبو حاليا، فضلا عن شكل الاجتماع الهجين الذي لا يمكن أن يلبي الحاجة إلى مناقشة هذه المسألة بطريقة شاملة ومعمقة من قبل الدول الأعضاء، اقترح الوفد أن يتم تأجيل مناقشة هذا المشروع إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وسيواصل الوفد التواصل مع الأمانة والدول الأعضاء بشأن هذه المسألة وسيبذل قصارى جهده للتوصل إلى حل مرض لجميع الأطراف.

319. وأعرب وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره الأمانة على إعدادها الوثيقة WO/PBC/31/12 بشأن المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية. وأحاط الوفد علما بالمقترح الخاص بثلاثة مشروعات تكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية ووصف الفوائد لكل مشروع. واعتبرت المجموعة هذه المشروعات الثلاثة ونتائجها المتوخاة مهمة للغاية لتحديث المنظمة وتعزيز أمن بياناتها نظرا إلى الظروف الحالية. وأعربت المجموعة عن تقديرها لعرض آخر المستجدات لمشروع تقديم خدمات الرعاية النهارية المستقبلي وأعربت عن تطلعها للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المشروع

التجريبي. وأيدت المجموعة الموافقة على تمويل المشروعات الثلاثة المقترحة من احتياطيات الويبو. وطلبت المجموعة أن يؤخذ في الاعتبار تأثير الجائحة العالمية على تنفيذ هذه المشروعات الأساسية.

320. وشكر وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة الخاصة بالمشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية. وأشار الوفد إلى أن أزمة كوفيد-19 أظهرت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للأشخاص بالعمل عن بعد. ورأت المجموعة أن أي استثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون مفيدًا على المدى الطويل لعمل أمانة الويبو ولمستخدمي خدمات الويبو. وأيدت المجموعة بالكامل المشروعات التكميلية الثلاثة الواردة في الوثيقة ولاحظت باهتمام التقدم المحرز في مشروع خدمات الرعاية النهارية وأكدت دعمها لتلك المبادرة.

321. وأشار وفد سنغافورة، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إلى أن المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية المقترحة في الوثيقة WO/PBC/31/12 مهمة لاستمرارية عمل وخطط عمل المنظمة. وفي هذا السياق، أيدت المجموعة بالكامل تمويل المشروعات التكميلية الثلاثة للخطة الرأسمالية الرئيسية.

322. وشكر وفد الاتحاد الروسي، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، الأمانة على عرض المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية والتي تضمنت مشروعات تستخدم التكنولوجيا السحابية لتعزيز مستوى أمن البيانات ورقمنتها. ورأت المجموعة أن المشروعات ترمي إلى تحقيق أهداف المنظمة وتحسين موثوقية أداء الويبو. ورأت المجموعة أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أمر مهم لتعزيز فعالية العمل، لا سيما فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى العديد من العمليات والخدمات عن بعد. ولذلك، تدعم المجموعة تمويل المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية بما يصل إلى 1.79 مليون فرنك سويسري.

323. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية المداخلة التي تمت باسم المجموعة باء. وفي حين يؤيد الوفد تمويل تلك المشروعات من الأموال الاحتياطية، كان لديه سؤال حول الأموال الاحتياطية التي سيتم استخدامها للتمويل. وعلى وجه التحديد، طلب الوفد توضيحًا بشأن التمويل، الذي تم اقتراح أن يأتي من الأموال الاحتياطية لاتحاد لاهاي على الرغم من أنه من المتوقع أن يعاني الاتحاد من عجز في الأموال الاحتياطية يبلغ حوالي 50 مليون فرنك سويسري. وأشار الوفد إلى أن اتحاد لاهاي لديه صندوق احتياطي صغير، ونظرًا للعجز الهائل الذي يعاني منه هذا الاتحاد، يبدو من غير المنطقي اقتراحه لتمويل هذه المشروعات.

324. وفيما يتعلق بمشروع الجيل الثاني من النظام السحابي لإدارة الأداء المؤسسي، ذكر وفد كندا أنه يودّ الحصول على معلومات إضافية بشأن التكاليف السنوية المقدرة، ولا سيما تكلفة الدعم الفني السنوي الذي كان تقريبًا نفس تكلفة الاشتراك السنوي. واستفسر الوفد أيضًا عن الخدمات التي تشملها تكلفة الاشتراك. وفيما يتعلق بإكساب الويبو قدرة طويلة الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة - المرحلة الثانية وتعزيز الأمن وتشفير البيانات وإدارة المستخدمين - المرحلة الثانية: إدارة النفاذ إلى الهوية، استفسر الوفد عن الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى أو التحديات المرتبطة بتنفيذ المرحلة الأولى التي يمكن العمل على الحد منها خلال استعداد الويبو لتنفيذ المرحلة الثانية لهذه المشروعات.

325. وشكر وفد سويسرا الأمانة على العرض الواضح لحالة المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية في الوثيقة الحالية وكذلك في الوثائق السابقة. ورحب الوفد بالمشروعات التكميلية الثلاثة وأيدها، وأعرب عن اعتقاده أن هذه المشروعات الثلاثة ستلبي أهداف أمن البيانات للمنظمة، ويشكل مشروعان من بينها تكملة لمشروعين قائمين حاليا. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه المشروعات الثلاثة اساسية بالنسبة لمستقبل الويبو وأن المنظمة قادرة على دعم تكاليفها من دون أن يؤثر ذلك الأمر على سيولتها بشكل سلبي.

326. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على مقترح المشروعات التكميلية للخطة الرأسمالية الرئيسية، لأن هذه المشروعات ستجعل أنظمة التسجيل الدولية أكثر موثوقية وأمانًا لأنها تركز على تمكين الويبو من تقديم خدمات عالية الجودة على السحابة على المدى الطويل. وشدد الوفد على أنه يعلق أهمية خاصة على أمن البيانات. وذكر أن الظروف الجديدة التي نشأت نتيجة الانتقال إلى التطبيقات الافتراضية والعمل عن بُعد، أدت إلى خلق بيئة تقنية جديدة. وفي الوقت نفسه، رأى الوفد أنه من الضروري ضمان سرية المعلومات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تأخذ الأمانة في الاعتبار الاستنتاجات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استخدام السحابة في تنفيذ المشاريع.

327. وشكرت الأمانة الوفود على الأسئلة. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد الصين بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات وجوانب السرية ذات الصلة، أوضحت الأمانة أن مشروع المرحلة الثانية من الانتقال إلى السحابة لا يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان مشروع معاهدة التعاون بشأن البراءات قيد التنفيذ على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء، وفي الواقع، ستتم مناقشة هذا الموضوع في دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة عندما يتم اقتراح مرحلة جديدة لمشروع "المنصة المحكمة والآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات". ومن ثم دعت الأمانة مدير شعبة الحلول العملية لمكاتب الملكية الفكرية لتقديم توضيح بشأن نطاق هذا المشروع المحدد ودعت مدير شعبة الأمن وتأمين المعلومات لتقديم بعض التوضيحات ردا على أسئلة الوفود.

328. وأوضح مدير شعبة الحلول العملية لمكاتب الملكية الفكرية أن المشروع، الذي كان قيد التنفيذ منذ حوالي عامين، يتمتع بجانبين رئيسيين. أحدهما هو توفير منصة مؤسسية لإدارة السحابة، والتي تغطي جوانب محددة مثل العقود والبنى التحتية، وتوفير منصة لعمليات الخدمات السحابية، وتدريب الموظفين الداخليين، وإدارة التكاليف والميزانية ومختلف القضايا ذات الصلة. أما الجانب الآخر من المشروع هو ترحيل التطبيقات. وكان هناك جدول يضم حوالي ستين تطبيقًا من المفترض العمل على ترحيلها. في العامين الأولين من المشروع، تم تنفيذ حوالي 25 عملية ترحيل، ومن المتوقع ترحيل حوالي أربعين تطبيق بحلول نهاية عام 2020. وستساهم المرحلة الثانية من المشروع في تعزيز بعض هذه الإنجازات، ولا سيما في مجال إدارة تكاليف المنصة السحابية، وتدريب الموظفين، وترحيل المزيد من التطبيقات. وردًا على سؤال من وفد كندا، تم إجراء العديد من التقييمات للمشروع كجزء من عملية إدارة المشاريع العامة المعمول بها في المنظمة. تم تقييم مستوى النضج في عام 2019 وكان تقييم مستوى النضج الثاني لعام 2020 قيد التنفيذ. وتم الأخذ في عين الاعتبار الدروس المستفادة من هذه التقييمات التي أجراها مستشارون خارجيون لتوجيه عملية التخطيط للمرحلة التالية من المشروع.

329. وردًا على أسئلة وفد الصين حول أمن البيانات السرية مع انتقال المنظمة إلى السحابة، ذكر مدير شعبة الأمن وتأمين المعلومات أن الويبو تدرك مخاوف استخدام السحابة كما أشار الوفد، وطمأن الوفد أن الأمانة تأخذ أمن جميع بيانات الويبو، بما في ذلك تلك المصنفة على أنها سرية وسرية للغاية، على محمل الجد. وكانت الويبو تواصل تنفيذ عدد من التدابير لضمان حماية جميع بيانات الويبو خلال انتقال المنظمة بشكل تدريجي إلى السحابة. وذكر المدير أنه تم إجراء تقييمات ودراسات

مستقلة، وكشفت هذه الأخيرة أن الأمن الذي يوفره بعض كبار مزودي الخدمات السحابية كان أعلى بكثير مما يمكن أن تقدمه الويبو. وبالإضافة إلى ذلك، قبل أن توقع المنظمة عقدًا مع أي مقدم للخدمات السحابية، تم إجراء تقييم دقيق للغاية للمخاطر المرتبطة بكل مقدم للخدمات السحابية. ويتم استخدام عدد من التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيات التشفير القوية، لتخزين البيانات في السحابة أو نقل البيانات. وتم أيضًا تخزين مفتاح التشفير لدى الويبو لكي لا يتمكن مقدمي الخدمات السحابية من فك تشفير البيانات. وعلاوة على ذلك، تم استخدام تقنيات المصادقة والوصول القوية، مما يضمن أنه لا يمكن لأحد الوصول إلى المعلومات إلا في حال يتمتع بامتيازات الوصول المناسبة. ويتم الاستفادة من خدمة مراقبة الأمن المستمرة، من خلال مركز عمليات أمن المعلومات الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع والذي يسعى جاهدا إلى تحديد أي حالات شاذة أو غير طبيعية على شبكة الويبو. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين مهارات وخبرات العاملين في قسم تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الموظفين الذين يعملون في الأقسام الأخرى من أجل تعزيز أمن أنظمة السحابة وإدارتها. وتماشيا مع توصيات تقرير التدقيق الخاص بالخدمات السحابية الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة، تم اتخاذ عدد من الخطوات لحماية معلومات الويبو وتواصل المنظمة القيام بذلك.

330. وردا على أسئلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أوضح مدير شعبة أداء البرامج والميزانية أن جزءاً ضئيلًا من المشروعات المقترحة تم تخصيصه لاتحاد لاهاي لتغطية التكلفة المباشرة المتعلقة بالمرحلة الثانية من ترحيل التطبيقات إلى السحابة. وهذا الجزء مرتبط بالطلبات الموجودة في سجل لاهاي والتي تشكل تكلفة مباشرة لاتحاد لاهاي وبالتالي تم تخصيصها لهذا الأخير. والمبلغ هو ضئيل جدًا نسبيًا. وأصبحت القدرة على الدفع موضع تساؤل فقط عندما تم تخصيص تكاليف غير مباشرة للاتحاد. وفيما يتعلق بسؤال وفد كندا بشأن رسوم الاشتراك السنوية لتطبيق إدارة الأداء المؤسسي، تم توضيح أن رسوم الاشتراك حلت محل رسوم الترخيص الحالية التي كان يتم دفعها للتطبيق الحالي. وكان لتطبيق إدارة الأداء المؤسسي المحلي من شركة "أوراكل" Oracle رسوم ترخيص، وستحل رسوم الاشتراك السنوية محل رسوم الترخيص هذه. وترتبط التكاليف بعدد المستخدمين لأن تطبيق إدارة الأداء المؤسسي كان تطبيقًا مشتركًا بين المنظمات يستخدمه المديرون في المنظمة. وفيما يتعلق بموارد الدعم الفني، فهي نفس الموارد المستخدمة حاليًا للدعم الفني لتطبيق إدارة الأداء المؤسسي المحلي، وبالتالي فهي لا تشكل تكلفة جديدة. وتعكس التكلفة الحالية المتكبدة للدعم المقدم من الفريق الفني لتطبيق إدارة الأداء المؤسسي.

331. وشكر وفد الصين الأمانة على الرد على أسئلتها. وسأل الوفد إذا كان سيتم في المستقبل تخزين أو وضع بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات والبيانات الحساسة الأخرى في النظام الأساسي القائم على السحابة. وقد تلقى الوفد بعض المخاوف التي أعرب عنها مستخدمو معاهدة التعاون بشأن البراءات وأشار إلى أنه خلال وضع استراتيجية الأولوية، لم تتم استشارة هؤلاء المستخدمين. واستفسر الوفد حول كيف تم أخذ مخاوف مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات وتعليقاتهم في عين الاعتبار خلال وضع استراتيجية الحوسبة السحابية للويبو. وأخيرا، تساءل الوفد أنه في حال وجود تضارب في المصالح مع مقدم الخدمات السحابية، فكيف يمكن تجنب هذا التضارب فيما يتعلق بالنفاذ إلى بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات الحساسة.

332. وبعد مراجعة الأسئلة الثلاثة بعناية وبعد التشاور مع الزملاء، اقترحت الأمانة تقديم إجابات مكتوبة لوفد الصين. وفيما يتعلق بالمقترح الحالي، شددت الأمانة من جديد على أن ترحيل التطبيقات القديمة الواردة في مقترح المشروعات ليس له

علاقة بمنصة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان مقترح المشروعات يشمل مجموعة منفصلة من التطبيقات، والتي لم تكن مرتبطة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

333. وأخذت نائبة الرئيس الكلمة من جديد وشكر الأمانة على الشرح المفصل. وشرعت نائبة الرئيسة في تلاوة فقرة القرار التي نصت على ما يلي:

334. " أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالموافقة على أن تُموَّل من أموال الويبو الاحتياطية المشروعات التكميلية الثلاثة الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية بمبلغ إجمالي قدره 1.792 مليون فرنك سويسري."

335. ومن ثم فتح الرئيس باب التعليقات والملاحظات من الوفود.

336. وشكر وفد الصين الأمانة على فقرة القرار المقترحة.

337. وبعد أن أوضحت الأمانة أن مقترح المشروعات لا يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، لا يزال الوفد يعتقد أن فقرة القرار المقترح لم تعالج مخاوفه. ونظراً إلى تعقيد المسألة، اقترح الوفد تأجيل مقترح المشروعات إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

338. ومع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها وفد الصين، ذكرت نائبة الرئيس أنها ستؤجل اتخاذ قرار بشأن وثيقة الخطة الرأسمالية الرئيسية حتى يتسنى للأمانة ووفد الصين عقد اجتماع افتراضي خارج الجلسة العامة لاقتراح صياغة بديلة للفقرة القرار.

339. وشكر وفد الصين نائبة الرئيس على الاقتراح وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الموضوع مع الأمانة في الوقت المناسب.

340. وفي اليوم التالي، أعاد الرئيس فتح البند 14 من جدول الأعمال، وشكر نائبة الرئيس على رئاسة جلسة اليوم السابق. وذكر الرئيس أن تقاسم مهامه مع نائبة الرئيس قد أعطى المنظمة مثالاً ممتازًا للمساواة بين الجنسين الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه. وأضاف أنه، في اليوم السابق، جرت مناقشات مثمرة حول هذا البند. وأشار الرئيس إلى أنه تم اجراء مناقشة عن بعد مع وفد الصين. وأبلغ الرئيس الوفود بأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار. ومن ثم أعطى الرئيس الكلمة إلى الأمانة لتقديم تحديث عن التقدم المحرز بشأن هذا البند إلى الوفود.

341. ووفقًا لتوجيهات نائبة الرئيس في اليوم السابق وكما تمت مناقشته في الجلسة العامة، ذكرت الأمانة أن المشاورات مع وفد الصين والعديد من الزملاء في الأمانة قد عُقدت في صباح ذلك اليوم. وأعربت الأمانة عن سعادتها بإعلان أنه تم التوافق على فقرة قرار من شأنها أن تطمئن وفد الصين فيما يتعلق بمخاوفه المتعلقة بالبيانات السرية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

342. وشكر وفد الصين الأمانة على التواصل الجيد والتوضيحات التي قدمتها بشأن هذه المسألة. وأشار إلى موافقته على القرار المقترح وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة هذه المسألة مع الأمانة والأطراف الأخرى ذات الصلة.

343. وقرأت الأمانة فقرة القرار الذي تم اعتماده.

344. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، بالموافقة على أن تُموَّل من أموال الويبو الاحتياطية المشروعات التكميلية الثلاثة الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية بمبلغ إجمالي قدره 1.792 مليون فرنك سويسري.

وبعد توضيحات قدمتها الأمانة، أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بأن المشروع التكميلي: إكساب الويبو قدرة طويلة الأجل على الاستعانة بمُقدمي الخدمات السحابية وترحيل التطبيقات القديمة – المرحلة الثانية، البالغة قيمته 560,000 فرنك سويسري، لا يخص البيانات غير المنشورة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

وستواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشة مسألة أمن البيانات فيما يخص استراتيجية الويبو "السحابة أولا" خلال دورتها الثانية الثلاثين في عام 2021 ضمن إطار البرنامج والميزانية.

البند 15 من جدول الأعمال نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو

345. افتتحت نائبة الرئيس، السفيرة كاترينا ناوت، البند 15 من جدول الأعمال، نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو. وبالإشارة إلى القرار المتخذ في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة WO/PBC/30/15 "قائمة القرارات")، أي: "(2) ب. اقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو في الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛"، أشارت نائبة الرئيس إلى أن الأمانة لم تتمكن من إعداد وثيقة. وسيتم تقديم تحديث شفوي للعناصر والعوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها لسياسة اللغات.

346. وفي البداية، وكما ذكر المدير العام في ملاحظاته التمهيدية، أكدت الأمانة للوفود أن الويبو قد التزمت بتعزيز التعددية اللغوية باعتبارها وسيلة لتطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يسمح بحماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأشارت الأمانة إلى أنه فيما يتعلق بسياسة اللغات، وخلال الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في العام السابق، وافقت لجنة البرنامج والميزانية على إدراج مؤشري أداء جديدين في البرنامج 19 (التواصل) يغطيان منشورات الويبو الرئيسية ومنشورات الويبو العالمية بشأن المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية. وتم الاتفاق أيضاً على زيادة قدرها 800،000 فرنك سويسري على ميزانية خلاف الموظفين للتمكّن من تحقيق أهداف مؤشرات الأداء تلك. وكانت لجنة البرنامج والميزانية قد طلبت من الأمانة اقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو في الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى أنها تدرك أن تعزيز التعددية اللغوية وما يرتبط بها من مراجعة لسياسة اللغات لا ينبغي أن يتم بطريقة مجزأة أو محدودة. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة ومتماسكة وتتناول مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك مراجعة أنظمة اللغة واستراتيجيات الواصل في مجالات العمل المختلفة. وكانت إمكانات تقنيات الترجمة الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى نموذج جديد للترجمة يدمج ذكاء الإنسان والآلة وسائل يمكن اللجوء اليها لتعزيز التعددية اللغوية بطريقة فعالة من حيث التكلفة تتخطى أنظمة اللغة المعتمدة حاليا. وستتطلب عملية مراجعة النطاق وقتًا ومشاورات مكثفة داخليًا ومع الدول الأعضاء والتي لم تكن ممكنة بسبب كوفيد-19. واقترحت الأمانة تقديم وثيقة تتضمن جميع العناصر المذكورة أعلاه إلى جانب خارطة طريق تُنفذ على عدة مراحل وخلال عدة السنوات إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام 2021، عندما تنظر هذه اللجنة أيضًا في البرامج والميزانية للثنائية 23/2022. وأشارت الأمانة إلى أنه عندما تمت مناقشة سياسة اللغات في كل من لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات في عامي 2010 و2011، اعتمدت الويبو نهجًا مماثلًا فعال من حيث التكلفة وينفذ على مراحل، وتمكنت من توفير جميع وثائق الاجتماعات بين عامي 2012 و2017 لهيئات الويبو

الرئيسية واللجان الدائمة والمجموعات العاملة بست لغات. وخلصت الأمانة إلى أنها كانت تأمل في أن تتيح المناقشات في ذلك اليوم، الفرصة للأمانة لجمع الآراء والملاحظات الأولية للدول الأعضاء حول هذا الموضوع.

347. وأشار وفد الاتحاد الروسي، متحدثًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، إلى أن عددًا من الوفود المهتمة تقدمت باقتراحات لتوسيع اللغات الرسمية للويبو والابتكار في سياسة اللغات من أجل تحقيق المساواة، إذ يعتبر هذا الأمر من المسائل الاساسية في منظومة الأمم المتحدة. ودعت المجموعة إلى إيجاد حلول لعدم التوازن بين اللغات القائم حاليا وذلك ليتمكن المزيد من الأشخاص من الاستفادة من نظام الملكية الفكرية الدولي والمنشورات والمواد التحليلية والكتيبات الخاصة بالويبو والمشاركة في توسيع نظام الملكية الفكرية في المستقبل. وقد حَظي الاقتراح بتأييد واسع النطاق من قبل عدد من الدول الأعضاء من مختلف المجموعات الإقليمية، والتي تتحدث بلغات مختلفة. وتتطلب سياسة اللغات لعام 2020 تحديث العديد من نقاط سياسة عام 2010 التي تم تنفيذها بالفعل أو التي لم تعد ذات صلة. ونظرًا لأن تلك الوثيقة قديمة نسبيا وعفا عليها الزمن، فينبغي التفكير جيدا بالخطوات التي يجب أن تتخذها الويبو لا سيما فيما يتعلق بتحسين الترجمة من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والنُهج المبتكرة الأخرى. وشعرت المجموعة أنه من المهم أن تستند الصياغة الجديدة إلى توصيات واستنتاجات وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بشأن سياسة اللغات. وتعتقد المجموعة أن السياسة الجديدة من شأنها أن تساعد الويبو على تحقيق خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل المساواة فيما يتعلق باللغات، الأمر الذي سيجعل من الويبو منظمة رائدة في هذا المجال ضمن إطار الأمم المتحدة. وخلصت المجموعة إلى أن هذا الموضوع يجب أن تنظر فيه الأمانة في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية.

348. وعلق وفد سنغافورة، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أهمية كبيرة على سياسة اللغات في الويبو، وأعرب عن تقديره للجهود الكبيرة التي تم بذلها لتنفيذ سياسة اللغات لعام 2010، ولترجمة منشورات الويبو مؤخرا لكي تصبح متوفرة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأضاف أن التعددية اللغوية تلعب دورًا مهمًا في توسيع التغطية الجغرافية لأنشطة الويبو. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى وضع سياسة متماسكة وشاملة تعزز التعددية اللغوية بطريقة شاملة ومستدامة مالياً، وتتجاوز المنشورات، وتشمل الأدوات التكنولوجية المتقدمة المتاحة. ورأت المجموعة أن وضع خارطة طريق سيسمح بتنفيذ هذه السياسة بطريقة منهجية وتدريجية وعلى عدة مراحل على المدى الطويل. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى إجراء مناقشة بناءة وإحراز التقدم في دراسة النسخة المراجعة لسياسة اللغات في الويبو.

349. وعلق وفد بنما، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أهمية كبيرة على سياسات اللغات التي كانت عنصرًا أساسيًا للتنمية فيما يتعلق بعملها في الويبو، وترجمة المنشورات ووثائق العمل، والترجمة الفورية في جميع اللجان والهيئات الرئيسية للويبو. وأشارت المجموعة إلى أنها ذكرت خلال مختلف الاجتماعات التي عقدتها المنظمة، وفي الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، أن الموضوع يتطلب مشاورات رسمية لاتخاذ قرار بشأنه من قبل الدول الأعضاء، وبسبب الوضع الراهن وآثار جائحة كوفيد-19 لم تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى قرار نهائي بشأن هذا البند في ذلك الوقت. ولذلك، طلبت المجموعة مواصلة البحث في هذا البند خلال الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في عام 2021.

350. وأشار وفد الصين إلى أنه خلال سلسلة الاجتماعات التاسعة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي عقدت في عام 2011، تمت الموافقة على سياسة لغات شاملة وتم تنفيذها منذ ذلك الحين. وقد أحرزت الويبو تقدمًا كبيرًا في توسيع التغطية اللغوية للجان والهيئات الرئيسية لتشمل اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأثنى الوفد على الويبو على التقدم

المحرز. وفي السنوات الأخيرة، ارتفع عدد الأعضاء الجدد وقامت أنظمة خدمات الملكية الفكرية العالمية للويبو، نظامي مدريد ولاهاي على سبيل المثال، بتوسيع نطاق تغطيتها الجغرافية بسرعة. ولكي تلبي أنظمة خدمات الملكية الفكرية المذكورة أعلاه احتياجات المستخدمين بشكل أفضل وتزودهم بخدمات أكثر ملاءمة، كان من الضروري توسيع اللغات للأنظمة الحالية. فعلى سبيل المثال، خلال اجتماع المجموعات العاملة المعنية بالتطوير القانوني لنظامي مدريد ولاهاي في العام الماضي، وعندما تم البحث في مسألة توسيع نطاق السياسة الشاملة المتعددة اللغات لتشمل أنظمة خدمات الملكية الفكرية التي تديرها الويبو، طُلب من الأمانة إعداد دراسات متعمقة عن الآثار المترتبة على التكلفة والجدوى التقنية لإدخال لغات جديدة في نظام اللغات. وشجع الوفد الأمانة وحثها على تقديم تقرير الدراسة المتعمقة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في أقرب فرصة.

351. وعلق وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، أهمية كبيرة على توفر منشورات الويبو الرئيسية بجميع اللغات الرسمية لأن هذا الأمر يعزز الشمولية ويجعل المعلومات متاحة لجمهور أوسع. وشجعت المجموعة الأمانة على توفير جميع منشورات ووثائق الويبو الرئيسية بجميع اللغات الرسمية بهدف دعم أهداف السياسات الطويلة الأجل. وأعرب الوفد عن تقديره للتحديثات المستمرة بشأن الآثار المالية للسياسة الجاري تنفيذها.

352. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على عرضها الشفوي للبند. وأعرب الوفد عن امتنانه الشديد للجهود التي بذلتها الأمانة من أجل تطوير سياسة اللغات. وأشار الوفد إلى أنه في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، وبدعم من الجمعيات، طُلب من الأمانة تحديث سياسة اللغات للدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والتأكد من تعميم منتجات الويبو والوصول إليها على نطاق أوسع. وكان من الواضح أن السياسة اللغوية بحاجة إلى تحديث، لا سيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات المبتكرة. وأحاط الوفد علما بحجة الأمانة فيما يتعلق بأسباب عدم إعداد الوثيقة للدورة الحادية والثلاثين. ورغم ذلك، أشار الوفد إلى أنه وفقًا للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثلاثين، كان من المفترض أن تقدم الأمانة وثيقة للنظر فيها في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. ومن المفروض أن تشمل قرارات اللجنة المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وأن تعكسها. ورأى الوفد أنه كان من الممكن استخدام الوقت الذي تم تخصيصه لإعداد التغييرات والتعديلات، لإدراج توصيات ومقترحات وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسة اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يجب أن يكون هناك مستوى عالٍ من التقدير داخل الأمانة لسياسة تعدد اللغات. ويمكن لفريق المدير العام الحصول على تقرير سنوي من الأمانة حول تطبيق التعددية اللغوية. ورحب الوفد بفكرة الأمانة بشأن وضع خارطة طريق بشأن تعدد اللغات. وذكر الوفد أنه لا يمكن أن يعترض على اقتراح خارطة طريق بشأن تعدد اللغات من قبل الأمانة. ورغم ذلك، يبدو أن خارطة الطريق بحاجة إلى التركيز على تنفيذ سياسة اللغات على المدى الطويل. ولا ينبغي أن تشكل فكرة خارطة الطريق عائقا أمام البحث في تحديث سياسة اللغات. وأعرب الوفد عن أمله في استمرار المناقشات المثمرة حول هذا الموضوع.

353. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة الموقر بالنيابة عن المجموعة باء. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تحسين الوصول إلى المعلومات التي تقدمها الويبو هو مسألة مهمة جدا وشجع الأمانة على إيجاد نهج فعال من حيث التكلفة لتوفير منشوراتها بعدة لغات.

354. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأيد أيضا التوسع في استخدام اللغات من خلال اعتماد سياسة لغات للويبو، بما يتماشى مع قرارات جمعيات 2010 الصالحة لغاية 2017. وشكر الوفد الأمانة على تقريرها وعلى عقد الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في ظروف استثنائية.

وكرر الوفد التزامه بالعمل على تحديث سياسة اللغات في الويبو خلال الدورة القادمة. وأشار الوفد إلى ملاحظات المدير العام السابقة بشأن ضرورة نشر التقارير الرئيسية بجميع لغات الويبو الست، وذكر أن الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية اعتمدت معايير تسمح بتحديد ما يجب القيام به على المدى القصير لتحديث منشورات الويبو. وشدد الوفد على أهمية أن تكون جميع اللغات متماشية مع اللغات المعتمدة من الأمم المتحدة وشدد على أهمية جميع اللغات الست وخاصة اللغة العربية. وشكر الوفد المترجمين إلى اللغة العربية وخدمات اللغات في الويبو ورحب بتوسيع نطاق استخدام اللغات مع مراعاة الآليات التي تسمح بتنسيق الاستراتيجيات في مختلف القطاعات. ويجب تنفيذ السياسة بشكل تدريجي مع الحفاظ على جودة الترجمة. وفي الختام، أيد الوفد النداء الموجه إلى الأمانة باحترام جميع اللغات للحد من عقبات استخدام منصات الويبو، في ضوء الأهمية العالمية لهذه المسألة. وأشار الوفد إلى أن اللغة العربية يتحدث بها حوالي 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وهي إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

355. وأخذت الأمانة الكلمة وأكدت للوفود أن الويبو ملتزمة تمامًا بتعزيز التعددية اللغوية من أجل ضمان الشمولية وإمكانية الوصول والمساواة فيما يتعلق باللغات. وبالنسبة الملاحظات التي أدلى بها وفد الاتحاد الروسي بشأن خارطة الطريق باعتبارها عائقا أمام تحديث السياسة، أكدت الأمانة للوفد أن خارطة الطريق في الواقع لن تكون عائقا ولكن عامل تمكيني. وأوضحت الأمانة أن خارطة الطريق يمكن أن تساعد الدول الأعضاء والمنظمة، كما فعلت سابقا خلال تنفيذ سياسة اللغة 2010-2011، من خلال تحديد نهج يطبق على عدة مراحل وعدة سنوات ويضمن الوفاء بالالتزامات في كل ثنائية على حدة. واعتذرت الأمانة عن عدم تمكنها من إصدار الوثيقة للدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأكدت أن الأفكار المنبثقة عن مناقشة البند، والاقتراحات السابقة المقدمة، وأي توصيات ذات صلة من وحدة التفتيش المشتركة سيتم استخدامها في المشاورات المستقبلية. وأعادت الأمانة الكلمة إلى الرئيس على أمل صياغة فقرة قرار تحتوي على تلك الأفكار لتنظر فيها الدول الأعضاء.

356. واستعادت نائبة الرئيس الكلمة وذكرت أنه سيتم إرسال القرار المقترح إلى الدول الأعضاء لإبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم بعد جلسة بعد الظهر، وسيتم تناوله في جلسة اليوم التالي. ونص مشروع القرار المقترح على ما يلي:

357. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" ذكّرت بأن لجنة البرنامج والميزانية قد طلبت من الأمانة اقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو في دورتها الحادية والثلاثين؛

"2" وأحاطت علما بالشروح التي قدمتها الأمانة وأوضحت فيها أن عملية مراجعة سياسة اللغات في الويبو تتطلب وقتا ومشاورة واسعة، على المستوى الداخلي ومع الدول الأعضاء على حد سواء، وقد تعذّر ذلك بسبب جائحة كوفيد-19؛

"3" وأحاطت علما كذلك بأن النهوض بالتعددية اللغوية ينبغي أن يكون شاملا ويتناول طيفا أوسع من القضايا، بما في ذلك استعراض الأنظمة اللغوية واستراتيجيات التواصل في مختلف مجالات عمل الويبو وإمكانات تكنولوجيات الترجمة الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى نموذج جديد للترجمة يدمج الذكاء البشري والآلي كوسيلة لتعزيز التعددية اللغوية بطريقة فعالة من حيث التكلفة تتخطى أنظمة اللغة المعتمدة حاليا؛

"4" وطلبت من الأمانة أن تسعى، مع إيلاء الرعاية الواجبة لنتائج المشاورات المذكورة في "2" و"3" أعلاه، إلى تقديم نسخة مراجعة شاملة لسياسة اللغات في الويبو خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك خارطة طريق مستدامة تستهدف تنفيذا تدريجيا على مدى سنوات عديدة.

358. وفي اليوم التالي، أخذ الرئيس الكلمة وشكر الأمانة على العرض الذي قدمته في اليوم السابق معربا عن تقديره. وأشار إلى وجود ردود مثيرة للاهتمام حول هذه المسألة الهامة. ولم يكن تعدد اللغات مجرد مشكلة في الويبو ولكن في جميع المنظمات الدولية لأن اللغات مرتبطة أيضًا بالثقافة. وأشار الرئيس إلى أن الوفود قد تلقت مشروع القرار في الليلة السابقة، وأعرب عن أمله في أن يكون أعضاء هذه الوفود قد قاموا بقراءة الاقتراح ودراسته.

359. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للأمانة على تمسكها بمبدأ تعدد اللغات. وكان الوفد قد راجع مشروع القرار وذكر أنه بصفة عامة، يعكس مشروع القرار هذا النهج الذي ناقشته اللجنة في اليوم السابق. وهو يتماشى مع النهج الوطني المتبع من الوفد تجاه تلك القضايا ومع قيم الوفد. ورغم ذلك، لفت الوفد الانتباه إلى أن جزء القرار الذي ذكر تعدد اللغات في الفقرة الثالثة من مشروع القرار، جديد بالنسبة له وربما أيضًا بالنسبة لبقية أعضاء اللجنة. واقترح الوفد وضع نقطة بعد عبارة ".... وإمكانات تكنولوجيات الترجمة الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي... ". وفيما يتعلق بباقي القرار، ذكر الوفد أنه يمكن مناقشته في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

360. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أخرى، تم اعتماد فقرة القرار.

361. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" ذكّرت بأن لجنة البرنامج والميزانية قد طلبت من الأمانة اقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو في دورتها الحادية والثلاثين؛

"2" وأحاطت علما بالشروح التي قدمتها الأمانة وأوضحت فيها أن عملية مراجعة سياسة اللغات في الويبو تتطلب وقتا ومشاورة واسعة، على المستوى الداخلي ومع الدول الأعضاء على حد سواء، وقد تعذّر ذلك بسبب جائحة كوفيد-19؛

"3" وأحاطت علما كذلك بأن النهوض بالتعددية اللغوية ينبغي أن يكون شاملا ويتناول طيفا أوسع من القضايا، بما في ذلك استعراض الأنظمة اللغوية واستراتيجيات التواصل في مختلف مجالات عمل الويبو وإمكانات تكنولوجيات الترجمة الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي؛

"4" وطلبت من الأمانة أن تسعى، مع إيلاء الرعاية الواجبة لنتائج المشاورات المذكورة في "2" و"3" أعلاه، إلى تقديم نسخة مراجعة شاملة لسياسة اللغات في الويبو خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك خارطة طريق مستدامة تستهدف تنفيذا تدريجيا على مدى سنوات عديدة.

البند 16 من جدول الأعمال مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021

362. افتتح الرئيس البند 16 من جدول الأعمال، مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. أُضيف هذا البند بعد قرار الجمعيات الذي تم اتخاذه في عام 2019 في الفقرة 57 من الوثيقة GA/51/18، والذي ينص على ما يلي:

363. "قرّرت الجمعية العامة للويبو ما يلي:

""1" التذكير بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2015 بشأن المكاتب الخارجية والمبادئ التوجيهية الخاصة بمكاتب الويبو الخارجية (الوثيقة A/55/13)؛

""2" وإجراء تقييم خلال عام 2021 لكامل شبكة مكاتب الويبو الخارجية.

وستبتّ لجنة البرنامج والميزانية في مواصفات ذلك التقييم أثناء دورتها الحادية والثلاثين في عام 2020؛

""3" وفي انتظار صدور نتائج ذلك التقييم خلال عام 2021، تأجيل النظر في الطلبات العشرة الحالية المُقدمة من الدول الأعضاء للثنائية 2018-2019 من أجل استضافة مكاتب خارجية جديدة للويبو؛

""4" والنظر في فتح أربعة مكاتب خارجية جديدة للويبو، بما في ذلك في كولومبيا، استناداً إلى الطلبات العشرة الحالية في الثنائية 2022-2023."

364. وبعد أن قرأ الرئيس قرار الجمعيات في عام 2019، سأل الوفود كيف تريد المضي قدما فيما يتعلق بهذا البند.

365. وتحدث وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، واعتبر قضية المكاتب الخارجية ذات أهمية قصوى. وذكر الوفد أن جميع أعضاء المجموعة عملوا جاهدًا لتعزيز فرص كولومبيا بإنشاء مكتب خارجي على أرضها. ورأت المجموعة أن النظر في هذه المسألة يتطلب التفاوض والتشاور بين الأعضاء وأن الظروف الحالية جعلت من الصعب للغاية الدخول في مناقشة مناسبة حول هذه المسألة. وأشارت المجموعة إلى أن الأعضاء توصلوا إلى هذا الاتفاق خلال الاجتماعات التحضيرية لدورة لجنة البرنامج والميزانية. وقد تم الاتفاق على عدم اتخاذ أي قرارات تتطلب مفاوضات مسبقة. وبناء على ذلك، كررت المجموعة موقفها بأن المناقشة بشأن صياغة مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية المشار إليها في الفقرة 22 من المبادئ التوجيهية المعتمدة في عام 2015، ينبغي تأجيلها إلى الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن التزامها ورغبتها في العمل على هذه القضية وستقوم بتحليل جميع الأفكار التي تم تقديمها للمناقشة التي ستعقد في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية.

366. وأشار وفد المملكة المتحدة، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى بيانه تحت البند 5 من جدول الأعمال، "تقرير المدقق الخارجي"، والذي شدد فيه على أهمية هذه المسألة بالنسبة للمجموعة باء. وذكّرت المجموعة بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2015، الوثيقة A/55/13، وكذلك قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2019، الوثيقة A/59/13 "الإضافة 4" وقرارات الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. ورحبت المجموعة بشكل خاص اهتمام المدقق الخارجي بهذا المجال. وعلى وجه الخصوص، أقرّت المجموعة بأهمية وضع استراتيجية واضحة بشأن تطوير شبكة المكاتب الخارجية، والحاجة إلى توضيح دور الأمانة، والحاجة إلى الحصول على المزيد من البيانات حول الشبكة لدعم تقييمها، بما في ذلك تقارير الأنشطة والخطط الصادرة عن المكاتب الخارجية. واعتبرت المجموعة أن تقرير المدقق الخارجي يحتوي على بعض العناصر المفيدة للغاية التي يمكن الاستناد اليها لوضع مواصفات التقييم. وأشارت المجموعة إلى أنها مستعدة لمناقشة هذه المسألة، لكنها كانت واقعية بشأن قدرة الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية على اتخاذ قرار بشأن مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية، على النحو الوارد في قرارات الدورتين السابعة والأربعين والحادية والخمسين للجمعية العامة. واقترحت المجموعة أن توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بأن تطلب من لجنة البرنامج والميزانية أن تبدأ تلك المناقشات في موعد لا يتجاوز دورتها الثانية والثلاثين وأن تتخذ قرارًا بشأن هذه المواصفات بحلول دورتها الثالثة والثلاثين في عام 2021. واقترحت المجموعة أيضًا أن يتم رفع توصية إلى الجمعية العامة بأن الطلب الموجه إلى لجنة البرنامج والميزانية لتحديد المواصفات

ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تقرير المدقق الخارجي على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/31/3. واعتبرت المجموعة أن هذا الأمر مهم جداً وسيسمح بإحراز التقدم في هذا المجال. وأشارت المجموعة أن قرار الجمعية العامة لعام 2019 حدد تسلسلاً وجدولاً زمنيًا للخطوات التالية التي ينبغي اتباعها بالنسبة للمناقشات حول شبكة الويبو للمكاتب الخارجية. وفي حال أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة بتأجيل الخطوة الأولى من هذا القرار على النحو الوارد في الفقرة 2، اعتبرت المجموعة أنه من الضروري أيضًا أن يُطلب من الجمعيات العامة إعادة النظر في قرار دعم التسلسل المتفق عليه، وتخصيص الوقت الكافي لكل خطوة او مرحلة، لا سيما التقييم الخارجي.

367. وصرح وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن مسألة فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو كانت مدرجة كانت على جدول أعمال المنظمة لعدة سنوات وتمت مناقشتها بشكل مطول بين الدول الأعضاء. وأشارت المجموعة إلى أنها ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2015 بإجراء تقييم للمكاتب الخارجية للويبو وأنها مستعدة لمناقشة مواصفات التقييم. ورأت المجموعة أيضا أن التوصيات التي قدمها المدقق الخارجي صحيحة وينبغي أخذها في عين الاعتبار في هذا التقييم. وفي الوقت نفسه، كانت المجموعة مدركة للقيود المفروضة على الدورة الحالية وأعربت عن استعدادها للمشاركة في المناقشات حول مواصفات التقييم خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

368. وذكّر وفد سنغافورة، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه في الجمعية العامة للويبو لعام 2019، تم تكليف الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بالبت في مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية وكان من المقرر إجراء هذا التقييم في عام 2021. ونظرًا للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على سير اجتماعات الويبو، لم يكن من الممكن للأعضاء المشاركة في مناقشات موضوعية. وأشارت المجموعة إلى أن لجنة البرنامج والميزانية ليست في وضع يمكنها من النظر والبت في هذه المسألة. وبحسب المجموعة، يجب أن تأخذ لجنة البرنامج والميزانية قرار بشأن مواصفات التقييم خلال دورتها الثانية والثلاثين في عام 2021. ولتيسير المداولات حول هذه المسألة، رأت المجموعة أن المواصفات لتقييم المكاتب الخارجية للويبو عام 2021 ينبغي أن تستند إلى المدخلات والمشاورات مع الدول الأعضاء في الويبو مع مراعاة تقرير المدقق الخارجي. وطلبت المجموعة من المستشار القانوني تقديم المشورة بشأن الآثار المترتبة على تأجيل أي قرار بشأن هذه المسألة.

369. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه في البند 16 من جدول الأعمال، مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021، تمّ التذكير بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عام 2019. وذكر الوفد أنه يدرك تماما القيود الحالية التي تفرضها الجائحة، والتي منعت لجنة البرنامج والميزانية من مناقشة المواصفات والبت فيها. ورأى الوفد أنه خلال صياغة المواصفات، ينبغي مراعاة جميع الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة وآراء الدول الأعضاء. وأشار الوفد كذلك إلى أن القرار بشأن فتح مكاتب جديدة هو عملية تحركها الدولة وأنه ينبغي احترام هذا المبدأ.

370. وسلط وفد باكستان الضوء على أن عملية تطوير مواصفات التقييم الخارجي لشبكة المكاتب الخارجية كانت مسألة مهمة وتم تكليف لجنة البرنامج والميزانية بها. وفي هذا الصدد، أراد الوفد لفت الانتباه إلى الجزء باء من تقرير المدقق الخارجي. وقدم التقرير معلومات مفيدة حول المشاكل الموجودة في المكاتب الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بإعدادها للتقارير، مثل التحقق من صحة البيانات وعدم التوافق مع خطة العمل المتفق عليها. كما سلط الضوء على المشاكل المرتبطة بعملية فتح مكاتب خارجية جديدة، مثل عدم وجود استراتيجية واضحة لدعم عملية صنع القرار، وعدم وجود نموذج موحد لتقديم الطلبات من الدول الأعضاء لاستضافة المكاتب الخارجية، وغياب الجوانب الفنية والمالية المقدمة من الأمانة. وأشار التقرير أيضا إلى أن شعبة الرقابة الداخلية في الويبو لم تقم بباي تدقيق للمكاتب الخارجية في السنوات الأخيرة. وأكد تقرير المدقق

الخارجي ضرورة إجراء التقييم المطلوب للشبكة الحالية للمكاتب الخارجية قبل فتح مكاتب جديدة. ورغم ذلك، نظرًا للقيود التي تفرضها الجائحة ودور لجنة البرنامج والميزانية، وبما ان الدورة لم تتضمن أي جلسات غير رسمية، سيكون من المنطقي تأجيل مناقشة تطوير المواصفات إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية. وأشار الوفد إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير المدقق الخارجي خلال المفاوضات بشأن هذه المسألة. وشدد الوفد أيضًا على أنه تماشياً مع التوصية 2 من تقرير المدقق الخارجي، ينبغي أن تتضمن المداولات المستقبلية أيضًا مبررات إنشاء مكاتب خارجية جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي للتواصل الرقمي وشبكات الاتصالات، ويجب النظر في وضع استراتيجية واضحة للمكاتب خارج جنيف لدعم عملية صنع القرار من قبل الدول الأعضاء.

371. وأخذ وفد نيجيريا الكلمة نيابة عن المجموعة الأفريقية وانضم إلى الزملاء في الإعراب عن تعاطفه الصادق مع الأسرة والأصدقاء والزملاء الذين عانوا من خسارة موظف الويبو بسبب جائحة كوفيد-19 ومن خسارة شخص آخر بسبب حادث وقع مؤخرا. وتمنت المجموعة لمن يعانون من الفيروس الشفاء العاجل. وشكرت المجموعة العاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك كل من كان حاضراً أو يتابع الدورة عن بعد، على عملهم المتفاني للحفاظ على أمن المجتمعات. وأشارت المجموعة إلى أنه خلال الدورة التاسعة والخمسين لجمعيات الويبو تقرر إجراء تقييم للشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية خلال عام 2021 وتأجيل النظر في عشرة طلبات من الدول الأعضاء لاستضافة أربعة مكاتب خارجية جديدة، بما في ذلك مكتب في كولومبيا، إلى الثنائية 23/2022. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتوصيات الواردة في تقرير المدقق الخارجي (الوثيقة WO/PBC/31/3) والتي تتعلق بالمكاتب الخارجية. ورأت المجموعة أن بعض ملاحظات المدقق الخارجي على المكاتب الخارجية كانت مهمة ويمكن الاستناد اليها، بالإضافة إلى أي مصادر أخرى، لصياغة مواصفات تقييم المكاتب الخارجية في المستقبل. وأكدت المجموعة على أهمية هذا الموضوع نظرا إلى وجود مكتبين خارجيين في الجزائر ونيجيريا في أفريقيا. ودعت المجموعة إلى مواءمة تلك المكاتب مع شبكة المكاتب الخارجية من حيث الموارد والبرامج. وأشارت المجموعة إلى أنها كانت تدعوا دائمًا إلى التوزيع العادل للمكاتب الخارجية وأعربت عن أملها في أن تؤدي هذه المناقشات إلى تحقيق ذلك. ولاحظت المجموعة أنه لم يتم إعداد أي مسودة مواصفات لتقييم المكاتب الخارجية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من الأزمة الرهيبة الناتجة عن جائحة كوفيد-19، أعربت المجموعة عن تحليها بالمرونة وحثت الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية على التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة وحثت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين على النظر في المواصفات. واعتبرت المجموعة أنه سيكون من العملي أن توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بتأجيل عملية التقييم. وتشكل الصعوبات التي يفرضها الوضع الحالي وعدم جدوى التقييم عن بُعد الدافع الاساسي وراء هذه التوصية. وسلطت المجموعة الضوء على مشاركتها في المناقشات حول كيفية حل هذه المسألة ودعت جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بالعقلانية والواقعية في ظلّ الوضع الحالي.

372. وأعرب وفد شيلي عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ووافق الوفد على أن اتخاذ قرار بشأن مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية أمر يحتاج إلى مناقشة مستفيضة. ولم تكن جميع الوفود في وضع يسمح لها بإجراء مثل هذه المناقشة في هذه اللحظة. وشدد الوفد أيضًا على محتوى تقرير المدقق الخارجي بشأن هذه المسألة لأنه سيكون مفيدًا جدا خلال إعداد المواصفات.

373. وأشار وفد الصين إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على تقييم شبكة المكاتب الخارجية في عام 2021. وشدد الوفد أيضا على أن الجائحة قد أثرت على قدرة الدول الأعضاء والأمانة على إجراء مناقشات مستفيضة حول هذه المسألة وأن القضية بحد

ذاتها معقدة للغاية. وأشار الوفد إلى أنه لم يكن لديه أي مانع في حال تم تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن أمله في أن تكون المشاورات حول المواصفات مفتوحة وشفافة وشاملة. فهذا من شأنه أن يضمن موضوعية وشمولية التقييم. ورأى الوفد أن صياغة المواصفات يجب أن تتم بالاستناد إلى المشاورات مع الدول الأعضاء. وأعرب عن رغبته في إبقاء التواصل مفتوحًا مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا الموضوع في المستقبل.

374. وشكر وفد جمهورية كوريا الرئيس والمنسقين الإقليميين على جهودهم التي لا تنتهي لإيجاد أفضل طريقة للمضي قدمًا في البند 16 من جدول الأعمال، مواصفات تقييم مكاتب الويبو الخارجية لعام 2021. وذكَّر الوفد لجنة البرنامج والميزانية بقرار الجمعية العامة لعام 2019 بشأن المكاتب الخارجية، والذي نص على أن الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن تقرر بشأن مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية لكي يتم تنفيذ هذا التقييم في عام 2021. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى مناقشة المسألة بروح بناءة للتوصل إلى اتفاق حول كيفية المضي قدماً، لا سيما خلال الفترة بين الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

375. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال هذا، وأنه شارك بنشاط في النظر فيه في الاجتماعات وعلى هامش الاجتماعات. وأشار الوفد إلى استعداده لمواصلة المشاركة في المناقشة المتعلقة بالمواصفات بشكل بناء. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الحوار البناء من شأنه أن يساعد على التقارب بين المواقف وقد يساعد أيضًا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار المتعلق بالتقييم. وشكر الوفد الرئيس والأمانة والدول الأعضاء على المناقشات المثمرة.

376. وشكر وفد عمان الرئيس على المشاورات حول هذه المسألة. ورأى الوفد أن المشاورات يجب أن تكون مفتوحة وشفافة وشاملة وأن صياغة المواصفات يجب أن تستند إلى المشاورات مع جميع الدول الأعضاء المهتمة.

377. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن سروره لملاحظة الأداء الفعال لشبكة المكاتب الخارجية للويبو. وكانت المجموعة مقتنعة بأن المكاتب الخارجية كانت أداة مهمة لتحقيق أهداف الويبو وتعزيز الخدمات على الصعيد العالمي في مناطق مختلفة من العالم. وأيدت المجموعة توصيات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالتكليف الخاص بتقييم المكاتب الخارجية. ورأت المجموعة أنه من الممكن أن يتضمن التكليف تقييمًا لمدى مساهمة المكاتب الخارجية في تحقيق الأهداف بالإضافة إلى تفاعل المكاتب مع أصحاب المصلحة. وتفترض المجموعة أن التقييم سيشمل فقط تنفيذ المهام ومؤشرات الأداء التي تم تحديدها سابقًا للمكاتب الخارجية، والتي تم توفيرها في خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2016-2021 وبرامج وميزانية المنظمة. وفي الوقت نفسه، شددت المجموعة على الحاجة إلى مراعاة حجم الموارد المالية المخصصة. وأعربت المجموعة عن استعدادها للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن التكليف الخاص بالتقييم، ولاحظت أن أعضاءها يتطلعون إلى استمرار المناقشات بشأن هذا الموضوع الحساس في فترة ما بين الدورات. وفي هذا الصدد، اقترحت المجموعة النظر في إمكانية مناقشة هذا الموضوع من قبل الدول الأعضاء تحت قيادة رئيس لجنة البرنامج والميزانية، مع إمكانية تقديم الأمانة للمساعدة اللازمة. وأعربت المجموعة عن اقتناعها بأن استمرار الحوار البناء من شأنه أن يسهم في تقارب المواقف والتوصل إلى حل توافقي مقبول من الطرفين بشأن طُرق التقييم.

378. وشكر الرئيس جميع الوفود التي علقت على بند جدول الأعمال وأشار إلى وثيقة المبادئ التوجيهية المتفق عليها في عام 2015، والتي بقيت وثيقة مهمة واساسية كونها توفّر ملخص عن المواصفات. وكما ذكرت الوفود، كانت الظروف صعبة لعقد المشاورات. ورغم ذلك، تم بذل جهود استثنائية لمحاولة إجراء المشاورات رغم هذه الظروف. وذكر الرئيس أن هناك إمكانية

لإرجاء النظر في هذه المسألة إلى الدورة الثانية والثلاثين، ويبدو أن العديد من الوفود موافق على هذا الخيار. وأشار الرئيس إلى أن لجنة البرنامج والميزانية تواجه التزامًا بالاضطلاع بمسؤولياتها حيث كان هناك قرار من الجمعية العامة لتوفير مواصفات التقييم في الدورة الحادية والثلاثين. واتضح من المناقشات أن الموضوع لم يناقش بعد بشكل شامل وبأكبر قدر من التفصيل كما كان من المفروض، وأنه لا يمكن إحراز تقدم كبير. وأشار الرئيس إلى أنه في حال تأجيل بند جدول الأعمال، ينبغي أن تستمر لجنة البرنامج والميزانية في التحلي بروح بناءة التي ترغب العديد من الدول الأعضاء برؤيتها وأن تنظر اللجنة في الخطوط العريضة لمواصفات التقييم في الفترة ما بين الدورتين 31 و32، وهذا الأمر ضروري للتوصل على الأقل إلى صيغة قرار يمكن للدول الأعضاء أن تتوافق عليه. ودعا الرئيس إلى تخصيص خمس وأربعين دقيقة للتشاور مع منسقي المجموعة لوضع مشروع القرار، والذي يجب أن يعكس بأمانة روح المناقشات. وشدد الرئيس على الحاجة إلى التحلي بالانفتاح والشفافية وبروح بناءة لإحراز التقدم في بند جدول الأعمال هذا.

379. وأفاد الرئيس بأنه قد تم إجراء مشاورات مثمرة مع المنسقين الإقليميين. وأضاف الرئيس أن المشاورات قد أسفرت عن نتائج وجيهة نظراً إلى أن القضية قد تم طرحها عدة مرات خلال فترة طويلة. وشكر الرئيس الوفود على الروح البناءة والتعاون وأعرب عن اعتقاده بأنه تم التوصل إلى مشروع قرار من شأنه أن يحظى بأكبر قدر من الإجماع. وأشار إلى أن الوضع كان استثنائيًا للغاية وأنه نظرًا للتحديات، لم يكن من الممكن إجراء مناقشات ومشاورات كاملة في الجلسة، ولكن مشروع قرار الذي سيتم تقديمه أتى نتيجة مشاورات ومناقشات تمت خلال فترة الصباح وبعد الظهر وتناولت جميع النواحي الممكنة.

380. وطلب الرئيس من الأمانة قراءة نص القرار المقترح:

381. بالنظر إلى القيود المفروضة نتيجة استمرار جائحة كوفيد-19، لم يكن في وسع هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية مناقشة مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية والبتّ في تلك المواصفات، كما كلّفتها بذلك الجمعية العامة للويبو لعام 2019. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بأن تطلب من لجنة البرنامج والميزانية أن تبتّ، خلال دورتها الثانية والثلاثين في عام 2021، في مواصفات ذلك التقييم، مع مراعاة كل الوثائق الوجيهة ومنها، على سبيل الذكر لا الحصر، تقرير المدقق الخارجي (الوثيقة WO/PBC/31/3). وتوصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة بالرجوع، حسب الاقتضاء، إلى قرارها الوارد في الوثيقة A/59/13 ADD.4 من أجل ضمان الوقت الكافي لاستكمال التقييم.

382. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) توضيحًا لأنه لم يكن واضحًا بالنسبة له ما هو مقصود من "وتوصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة بالرجوع إلى قرارها الوارد ". وطلب الوفد أن يوضح المستشار القانوني معنى ذلك الجزء من القرار.

383. وأشار المستشار القانوني إلى أنه لم يكن مسؤولاً عن صياغة القرار المقترح، والذي تم من خلال المشاورات بين منسقي المجموعات الإقليمية، وطلب إحالة السؤال إلى واضعي القرار لتقديم الإيضاح.

384. ولاحظ الرئيس أن الوثيقة A/59/13 ADD.4 هي مرجع مهم للإشارة إلى قرار الجمعية العامة. وتشير الوثيقة إلى الموضوع قيد المناقشة ألا وهو تقييم المكاتب الخارجية. ونظرًا للقيود التي تتم مواجهتها بسبب جائحة كوفيد-19 وعدم قدرة لجنة البرنامج والميزانية على مناقشة المواصفات وبالتالي الاضطرار إلى تأجيل هذا الموضوع، فيعني ذلك الأمر أنه يجب إحالة القضية إلى الجمعية العامة. وكان هناك قرار اتخذ في عام 2019، وبموجبه، يجب أن تأخذ لجنة البرنامج والميزانية بشأن قرار بشأن المواصفات، ولكن نظرًا لعدم تمكنها من القيام بذلك، أصبحت اللجنة في موقف توصي فيه الجمعية العامة، على أساس

القرار A/59/13 ADD.4، بالرجوع إلى قرارها والجدول الزمني الذي كان ينبغي أن تتخذ فيه لجنة البرنامج والميزانية القرار بشأن المواصفات. ولاحظت لجنة البرنامج والميزانية أنها لن تكون قادرة على الانتهاء من مواصفات تقييم المكاتب الخارجية خلال الموعد النهائي المحدد. ولهذا السبب رأت بعض الوفود أنه سيكون من الضروري إضافة الإشارة إلى الوثيقة نظرًا لحقيقة أن لجنة البرنامج والميزانية اضطرت لتأجيل المناقشة لأسباب موضوعية للغاية لم تكن تحت سيطرة الإرادة الجماعية للجنة، وبالتالي، كان من الضروري أن تلتمس اللجنة موافقة الجمعية العامة لتتمكن من الانتهاء من مواصفات التقييم في الدورة المقبلة. وكانت الإشارة على الوثيقة موجهة إلى الجمعية العامة، وهي هيئة مستقلة تتخذ القرارات التي تراها مناسبة لتنفيذ عمل لجنة البرنامج والميزانية بشكل صحيح. ومع أخذ ذلك في عين الاعتبار، يبدو أن التوصية ستكون ضرورية، حتى يتوفر الوقت الكافي للجنة للانتهاء من مواصفات تقييم المكاتب الخارجية. وأوضح الرئيس أن تم التوافق على هذا القرار وأن نص القرار كان نتيجة الروح بناءة للغاية التي تمتع بها الوفود بما أن لجنة البرنامج والميزانية لم تستطع الوفاء بالجداول الزمنية في ظل الظروف الاستثنائية.

385. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) المنسقين الإقليميين على جهودهم للتوصل إلى نص مقبول من الجميع. وأشار الوفد إلى أنه إذا كانت اللجنة موافقة على النص، فليس لديه أي اعتراضات. ولم يكن الوفد متأكدًا من أن النص المحدد يخدم النية التي كانت لدى الوفود. وأكد الوفد أنه طرح السؤال للتوضيح فقط وأنه لا ينوي عرقلة القرار. وأعرب عن أمله في ألا يؤدي النص الذي يبدو غامضًا إلى بعض النقاش والارتباك في المستقبل، وهذا كان مصدر قلقه الحقيقي.

386. وشكر الرئيس وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) على ملاحظاته البناءة. وسأل الرئيس إذا كانت هناك أي اعتراضات على النص كما هو. وكرر الرئيس أن الصياغة كانت نتيجة مناقشة مطولة ومشاورات استمرت عدة ساعات. ولم يسجّل الرئيس أي اعتراضات من الحضور. وأوضح الرئيس كذلك أنه كان واثق من أن وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) سيتفهم الموضوع، وبأنه لا توجد نية لإحداث ارتباك، ولكن هذه الصياغة كانت وسيلة لتوضيح الحاجة إلى المزيد من الوقت والسماح للجمعيات العامة بتفهم عنصر الوقت، علما أن الوقت كان شيئًا لا تملك لجنة البرامج والميزانية أي سلطة عليه. وكانت لجنة البرنامج والميزانية غير قادرة على إجراء المناقشات اللازمة بسبب جائحة كوفيد-19، وبالتالي كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت.

387. وأشار وفد عمان إلى أنه يتفهم المخاوف التي أعرب عنها وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، وأعرب عن أمله في أن يكون التفسير الذي قدمه الرئيس جزءًا من القرار.

388. وطمأن الرئيس وفد عمان بأن جميع التعليقات وجميع الملاحظات سيتم تضمينها في التقرير الشامل للجنة البرنامج والميزانية، وليس فقط للجمعية العامة، ولكن للمنظمة ككل. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، تم اعتماد القرار:

389. بالنظر إلى القيود المفروضة نتيجة استمرار جائحة كوفيد-19، لم يكن في وسع هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية مناقشة مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية والبتّ في تلك المواصفات، كما كلّفتها بذلك الجمعية العامة للويبو لعام 2019. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بأن تطلب من لجنة البرنامج والميزانية أن تبتّ، خلال دورتها الثانية والثلاثين في عام 2021، في مواصفات ذلك التقييم، مع مراعاة كل الوثائق الوجيهة ومنها، على سبيل الذكر لا الحصر، تقرير المدقق الخارجي (الوثيقة WO/PBC/31/3).

وتوصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة بالرجوع، حسب الاقتضاء، إلى قرارها الوارد في الوثيقة A/59/13 ADD.4 لعام 2019 من أجل ضمان الوقت الكافي لاستكمال التقييم.

البند 17 من جدول الأعمال منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد

390. قدم الرئيس البند، مذكّرًا لجنة البرنامج والميزانية بأنها اتبعت قرارًا اتخذته الجمعية العامة للويبو في عام 2019. ووفقا للفقرة 151 من التقرير (الوثيقة A/59/14)،

"وفيما يخص اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020: إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه:

"1" وافقت على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 (الوثيقة A/59/8)، رهناً بتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد على النحو الوارد في النسخة المراجَعة المرفقة طيه من المرفق الثالث، والتي تعود إلى منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد الواردة في البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018؛

"2" وذكّرت بأنه ينبغي، طبقاً لمعاهدات الاتحادات الممولة من الرسوم، أن يكون لكل اتحاد إيرادات كافية لتغطية النفقات الخاصة به؛

"3" وأحاطت علماً بأن كل اتحاد ممول من الرسوم له عجز متوقّع في الثنائية 21/2020 ينبغي أن يبحث في التدابير طبقا للمعاهدة الخاصة به من أجل سدّ ذلك العجز؛

"4" وأحاطت علماً بأنه إذا لم يكن لأي اتحاد في أي ثنائية ما يكفي من الإيرادات والأموال الاحتياطية لتغطية نفقاته المتوقّعة، يُوفَّر المبلغ اللازم لتمويل عمليات ذلك الاتحاد من صافي أصول المنظمة ويُكشف في التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية، والإيرادات والنفقات والأموال الاحتياطية بحسب كل قطاع، للمنظمة، بما يشمل فائض/عجز الاتحادات، ويجب سداده عندما تسمح بذلك احتياطات الاتحاد المعني؛

"5" وقرّرت أنه طبقاً لما ورد في "4" أعلاه، ولأغراض الثنائية 21/2020، إذا لم يكن لأي اتحاد ممول من الرسوم ما يكفي من الإيرادات لتغطية نفقاته، يُوفَّر المبلغ اللازم المذكور في "4" من الأموال الاحتياطية للاتحادات الممولة من الاشتراكات، في حال كانت تلك الأموال الاحتياطية كافية بشكل تام، أو خلاف ذلك من الأموال الاحتياطية للاتحادات الأخرى الممولة من الرسوم، ويُكشف في البيانات المالية كملاحظات.

"6" وأحاطت علماً بأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد مسألة شاملة وقرّرت أن تواصل مناقشة تلك المسألة بمراعاة عموم الاستدامة المالية للمنظمة على المدى البعيد استناداً إلى الوثائق A/59/10 و A/59/11 و A/59/INF/6 والاقتراحات الأخرى المُقدمة من الدول الأعضاء في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الميزانية، كي تتمكّن لجنة الميزانية من تقديم توصية، بتوافق الآراء، إلى جمعيات الويبو في عام 2020 بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد؛

"7" وأحاطت علماً بأن كل المؤتمرات الدبلوماسية المزمع تنظيمها في الثنائية 21/2020، والتي يمكن أن تُعقد برعاية الويبو خلال الثنائية 21/2020 وتُموّل من موارد المنظمة، سيكون باب المشاركة التامة فيها مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الويبو طبقاً لتوصيات أجندة التنمية؛

"8" وأحاطت علماً مع القلق بالأثر المحتمل لقرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 من حيث تقويض نظام الأمم المتحدة الموحد؛

"9" واعترفت بأن الويبو، بصفتها جزءاً من نظام الأمم المتحدة الموحد، ستواصل الوفاء بالتزاماتها طبقاً للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واستناداً إلى قبولها للنظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية؛

"10" وأحاطت علماً بأن موارد الموظفين في البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لا تمثّل أية موارد موظفين إضافية مرتبطة بتنفيذ قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 إذا ما قورنت بوثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للثنائية 19/2018."

391. ورأى الرئيس أنه من المفيد قراءة هذا القرار من أجل توضيح الخلفية العامة للقضية للجنة البرنامج والميزانية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالقرار نفسه، قامت الأمانة بتعميم القرار المقترح من المجموعة باء إلى المنسقين الإقليميين الآخرين. وفتح الرئيس باب المناقشة بشأن هذا البند.

392. وأشار وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، إلى أن الوضع غير المسبوق الناجم عن الجائحة قد أجبر المجموعة على التحلي بالواقعية بشأن قدرة الدورة على مواصلة المناقشات وتقديم توصية بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، على النحو المشار اليه في قرار الدورة التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. ولذلك، اقترحت المجموعة أن توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات بأن تطلب من لجنة البرنامج والميزانية مواصلة المناقشات في دورتها الثانية والثلاثين، وإذا لزم الأمر، في دورتها الثالثة والثلاثين وتقديم توصية، بتوافق الآراء، إلى جمعيات الويبو في عام 2021 بشأن منهجية تخصيص الدخل والنفقات بحسب كل اتحاد.

393. وذكّر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو في عام 2019. ونظرا للقيود الحالية الناجمة عن الجائحة، والتي حالت دون قيام لجنة البرنامج والميزانية بمناقشة البند بطريقة موضوعية خلال الدورة، رأى الوفد أنه في المناقشات المستقبلية بشأن هذه المسألة، ينبغي احترام مبدأ التضامن بين الاتحادات الذي يعد أساسيا ومبدأ القدرة على الدفع.

394. وشكر الرئيس الوفود على تعليقاتهم. ونظرًا لعدم وجود تعليقات أو طلبات لأخذ الكلمة، تم اعتماد القرار:

395. بسبب الوضع غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد-19، أبلغت الدورة الحادية والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو بأنه ليس في وسعها مواصلة المناقشات وتقديم توصية بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، كما هو متوخى في قرار الدورة التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات بأن تطلب من لجنة البرنامج والميزانية مواصلة تلك المناقشات في دورتها الثانية والثلاثين وكذلك، إن لزم الأمر، في دورتها الثالثة والثلاثين، وتقديم توصية، بتوافق الآراء، إلى جمعيات الويبو في عام 2021 بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد.

البند 18 من جدول الأعمال اختتام الدورة

396. افتتح الرئيس البند 18 من جدول الأعمال، اختتام الدورة، وأشار إلى أن الأمانة أعدت مسودة "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية" لتتم مراجعتها من قبل الوفود. وشكر الرئيس الوفود على عملهم وتعاونهم الاستثنائي والقرارات التي عكست ما تم إنجازه خلال الدورة. ومن ثم أعطى الرئيس الكلمة لمساعد المدير العام السيد. سوندارام.

397. وشكر مساعد المدير العام الرئيس وذكر أنه يرغب في توجيه بضع كلمات شكر شخصية لأن هذه الدورة كانت دورة لجنة البرنامج والميزانية الثامنة عشرة التي يشارك فيها والأخيرة بالنسبة له بعد 11 عامًا في الويبو. وفي البداية، أعرب عن رغبته في شكر المدير العام وممثلي الدول الأعضاء على إتاحة الفرصة له لخدمة هذه المنظمة الرائعة. وشكر أيضا الجميع على

كلماتهم التقديرية الطيبة خلال جلسة لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنه سيكون مقصرا إذا لم يذكر حقيقة أن العمل الذي تم إنجازه خلال فترتي ولايته كان بفضل فريق الموظفين المتفانين في قطاعه، الذين كان البعض منهم أحيانا برفقته والبعض الآخر كان دائمًا غير موجود، ولكنهم كانوا بنفس الأهمية. وذكر أنه كان يشعر بامتنان كبير تجاههم. ونظرًا لوجود عدد كبير جدًا من الأسماء، حيث يضم القطاع حوالي 250 موظفًا، فقد شكرهم جميعًا من خلال الفريق الذي يقع تحت اشرافه مباشرة. وشكر مديرة تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي) وفريقها، وكبير موظفي المعلومات وموظفي إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومديرة شعبة المشتريات والسفر وموظفيها، ومدير وموظفي شعبة المباني والبنية التحتية، وموظفي شعبة اللغات، ومدير وموظفي شعبة المؤتمرات والخدمات العامة، ومدير وموظفي شعبة الأمن وتأمين المعلومات. وأخيرًا وليس آخرًا، شكر مساعده، أحد هؤلاء الموظفين غير المرئيين الذين سهّلوا عمله بشكل كبير خلال السنوات الـ 11 الماضية. كما أعرب عن تقديره للرئيس والرؤساء السابقين وجميع أعضاء الجمعية وممثلي الدول الأعضاء، الموجودين في قاعة الاجتماعات والذين يتابعون الدورة عن بعد، للثقة والصداقة والتفاعل معه بشكل بناء على مر السنين. وصرح مساعد المدير العام بأنه كان من الشرف له ومن دواعي سروره خدمة الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف خلال 41 سنة الماضية.

398. وشكر الرئيس مساعد المدير العام على كلماته. وشكر أيضا جميع الوفود التي شاركت في هذه الدورة لأنها كانت دورة استثنائية للغاية في تاريخ المنظمة. وذكر الرئيس أنه يقدر جيدا ما تمكن أعضاء لجنة البرنامج والميزانية من القيام به بشكل جماعي ومن خلال مشاركة الجميع، وشكر الوفود على ما قدموه بشكل فردي وجماعي وعلى المستوى الإقليمي أيضًا. وذكر الرئيس على وجه التحديد جميع المنسقين من جميع المجموعات الذين أثبتوا قدرتهم على التشاور والتوصل إلى توافق في الآراء، مما سمح للجنة البرنامج والميزانية بالتغلب على العقبات التقنية وغيرها من العقبات. وصرح الرئيس أنه للمرة الأولى في تاريخ الويبو، تمكن أعضاء لجنة البرنامج والميزانية من اتخاذ قرارات من خلال صيغة هجينة. وأوضح الرئيس أن العديد من المنظمات لم تنجح في القيام بذلك، ولم تقم باتخاذ أي قرار في ظل جائحة كوفيد-19 والظروف التي فرضتها على اتخاذ مثل هذه القرارات. ومع ذلك، تمكنت الوفود بشكل جماعي من اتخاذ قرارات هامة، وأعرب الرئيس عن أمله في تسجيل هذا الجهد الجماعي بأحرف ذهبية في تاريخ الويبو. وذكر الرئيس أولئك الذين سيغادرون، والأشخاص الأكفاء وقادة المنظمة، وكان هناك العديد منهم، ولا سيما المدير العام، ومساعد المدير العام السيد سوندارام. وكان مساعد المدير العام منسقًا مخضرمًا وأقر الرئيس بالثقة التي وضعها مساعد المدير العام بجميع العاملين داخل المنظمة وأعضاء الوفود. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع كل طاقاته وخبراته السابقة تحت تصرف المندوبين لأنه كان لديه الكثير من الخبرة في عدة منظمات أخرى قبل الانضمام إلى الويبو؛ وقد انضم إلى المنظمة حاملاً قدراً هائلاً من الخبرات والتجارب التي وضعها تحت تصرف المنظمة، والتي ساهمت بشكل كبير في نجاح عمل لجنة البرامج والميزانية. وشكر الرئيس أيضا مساعد المدير العام على الجهود العظيمة التي بذلها والتي ترسخ بالذاكرة. ودعا الرئيس إلى تصفيق حار لمساعد المدير العام. وشكر الرئيس المستشار القانوني الذي يتمتع بكفاءة عالية والذي قدم دعما كبيرا في شرح وتوضيح العديد من البنود الفنية والقانونية التي كان على المندوبين التعامل معها. وشكر أيضا أمين لجنة البرنامج والميزانية والأمانة على كفاءتهم وفعاليتهم ومهنيتهم العالية. وشكر الموظفين وأشاد بأولئك الذين فقدوا أفراد أسرهم بسبب الفيروس. وتمنى للجميع ولأسرهم التوفيق في مساعيهم المهنية المستقبلية والصحة والعافية. وأكد الرئيس أنه سيتواصل مع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية في الأسابيع المقبلة حتى يتمكنوا من إطلاق مشاورات غير رسمية للتحضير للعمل المقبل. وأعرب الرئيس عن ثقته في أن كل واحد منهم سيكون متفهما ومتعاونا بشكل كامل. فالعمل مع أطراف متعددة يعتمد على الثقة، وأعرب عن اعتقاده بأن الثقة التي تطورت فيما بينهم خلال الأيام القليلة الماضية ستساعدهم على التغلب على التحديات القادمة.

399. وشكر وفد المملكة المتحدة، متحدثًا باسم المجموعة باء، الرئيس على توجيهه المتفاني خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وذكرت المجموعة أن الرئيس قام بعمل ممتاز في سبيل تسهيل المناقشات وقدم دعمًا جيدًا خلال اتخاذ القرارات. وشكرت المجموعة أيضًا نائبي الرئيس وأعربت عن تقديرها للأمانة على دعمها خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. ولا بد من توجيه شكر خاص لموظفي المؤتمر والمترجمين الفوريين المحترفين، الذين لولاهم لما كانت دورة لجنة البرنامج والميزانية هذه ممكنة. وشكرت المجموعة أيضًا جميع المنسقين الإقليميين وكذلك الدول الأعضاء على جهودهم الدؤوبة خلال هذه الدورة. ورغم الظروف التي تم الاشارة اليها عدة مرات، تمكنت الدول الأعضاء من إحراز تقدم في العديد من القضايا. وذكرت المجموعة أن لجنة البرنامج والميزانية كانت مكونًا أساسيًا لهيكل الرقابة والحوكمة في المنظمة، وقد حققت نتائج خلال هذه الدورة. ولاحظت المجموعة بارتياح أنه تم اتخاذ قرارات إيجابية في جميع بنود جدول الأعمال. ومن المؤسف أنه بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، لم تتمكن المجموعة من مناقشة مواصفات تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية والبت فيها، على النحو الذي كلفته به الجمعية العامة للويبو في عام 2019. وأعربت المجموعة عن اهتمامها المستمر بإحراز التقدم في العمل بطريقة تعكس الجدول الزمني والاساليب المتفق عليها. واشارت المجموعة إلى التزمها بإحراز التقدم في عملية تقييم الشبكة الكاملة لمكاتب الويبو الخارجية بطريقة مستقلة ومحايدة. واعتبرت المجموعة أنه لتنفيذ هذه العملية بشكل فعال من الأفضل اختيار هيئة مستقلة وخارجية. وشكرت المجموعة بعمق وصدق مساعد المدير العام على عمله. وذكرت أنه لعب دورا محوريا وساهم في تقدم عمل المنظمة في مجال التنظيم والإدارة. وأشارت المجموعة إلى القيمة الكبيرة لشخصية وروح الزمالة الحقيقية لمساعد المدير العام وأعربت عن تطلعها إلى رؤيته في الجمعية العامة.

400. وأعرب وفد الاتحاد الروسي، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن شكره للرئيس ونائبيه على إدارتهم الممتازة للعمل ومساهمتهم في إرساء التفاهم بين مختلف الأطراف بالإضافة إلى اتخاذ المواقف المناسبة بشأن القضايا الحساسة. وشكرت المجموعة الرئيس على دبلوماسيته ومهاراته التي كانت أساسية للتوصل إلى قرارات متوازنة. وقد لاحظت المجموعة مدى صعوبة العمل خلال الأسبوع وأعربت عن امتنانها للرئيس وسألته عما إذا كان بإمكانه الاستمرار في رئاسة المشاورات غير الرسمية خلال فترة ما بين الدورات. وشكرت المجموعة الأمانة على الجهود التي بذلتها في إعداد وثائق لجنة البرنامج والميزانية. وأحاطت المجموعة علما بالمساهمات الخاصة في عمل اللجنة والعمل على التوصل إلى حلول توافقية. وتمنت المجموعة كل التوفيق لمساعد المدير العام في مساعيه المستقبلية. ولاحظت المساهمات المهمة لجميع أعضاء الويبو. وقد أظهرت الأنشطة التقنية اللازمة للدورة أن الأمانة كانت قادرة على التكيف بشكل جيد مع الوضع الحالي على المستوى التشغيلي. وشكرت المجموعة المترجمين والمترجمين الفوريين على عملهم ومساهماتهم. وأشارت إلى أن هذه الفترة كانت صعبة جدا وتمنت للجميع الصحة والنجاح.

401. وهنأ وفد لاتفيا، متحدثًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الرئيس ونائبيه على توجيهاتهم الحكيمة أثناء الدورة. وشكرت المجموعة الأمانة على عملها الجاد في إعداد الوثائق، وشكرت أيضًا المدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية، لا سيما في ظل الجائحة العالمية. وشكرت المجموعة خدمات المؤتمرات والوفود المختلفة والمترجمين الفوريين على دورهم النشط خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. ولاحظت المجموعة بارتياح التقدم المحرز خلال الأسبوع. وفي الختام، كررت المجموعة استعدادها للمشاركة بطريقة بناءة في المناقشات المستقبلية بشأن مواصفات تقييم المكاتب الخارجية ومنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وأعربت المجموعة عن رغبتها في الانضمام إلى زملائها في شكر مساعد المدير العام على عمله في هذه المنظمة.

402. وأعرب وفد الصين عن أسفه للوفاة المأساوية لزميل في الويبو بسبب حادث وقع في الأسابيع الماضية وأرسل تعازيه إلى الأسرة. وأثنى الوفد على الرئيس لقيادته الحكيمة والفعالة للدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية الغير مسبوقة وأشار إلى مهاراته الدبلوماسية العالية وشكر جميع المندوبين على مناقشاتهم البناءة. وكان المندوبون على بعد مئات الآلاف من الأميال ويقعون في مناطق زمنية مختلفة، ورغم ذلك، تم تحقيق تطورات إيجابية في بعض القضايا. ويشير ذلك بشكل واضح إلى أن جائحة كوفيد-19 لا يمكن أن تعيق رغبة ومساعي المجتمع العالمي في تعزيز أنظمة الملكية الفكرية الدولية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنظم فيها الأمانة اجتماعًا للجنة بهذه الطريقة، ولم تكن بالتأكيد مهمة سهلة. ورأى الوفد أن الخبرة المكتسبة من الدورة ستساعد الأمانة على تنظيم اجتماعات الملكية الفكرية المتعددة الأطراف القادمة بشكل أفضل في ظلّ "الوضع الطبيعي الجديد" قبل القضاء التام على الجائحة، بما في ذلك الدورة الحادية والستين المقبلة للجمعية العامة. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة، ولا سيما المدير العام ومساعد المدير العام والمراقب المالي وغيرهم من العاملين فيها. وتمنى الوفد لمساعد المدير العام كل التوفيق في مساعيه المستقبلية. وشكر الوفد الأمانة على الدعم والتوضيح الذي قدمته خلال الدورة بأكملها الأمر الذي سهل على الدول الأعضاء عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا وشكرها أيضا على التوضيحات التي قدمتها حول قضايا أمن البيانات الخاصة باستراتيجية الويبو "السحابة أولا". وأعرب الوفد عن تطلعه لمناقشة جميع المسائل التي سيتم التطرق اليها خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة مع الوفود الأخرى. وفي الختام، شكر الوفد المترجمين الفوريين وخدمة المؤتمرات على عملهم الممتاز خلال الأسبوع.

403. وأعرب وفد بنما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للأمانة وهنأها على الطريقة التي أدارت بها الاجتماع. وبفضل روح الدعابة لرئيس لجنة البرنامج والميزانية وحيويته، تمكن الوفود من إدارة وقتهم بكفاءة عالية حتى يتمكن الأعضاء من التفاهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. وانتهزت المجموعة الفرصة للتعبير عن امتنانها لنائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية والأمانة على عملها في التحضير للاجتماع. واعترفت المجموعة أيضًا بالمشاركة البناءة لجميع هيئات الويبو الممثلة خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والتي قدمت توضيحات ومساهمات لتسهيل عملية وضع القرارات التي تمكنت الوفود من اعتمادها. وشكرت المجموعة أيضا الأعضاء على مساهماتهم ومرونتهم الأمر الذي سمح للمجموعة باختتام الاجتماع رغم الظروف الخاصة جدا بسبب جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من الأدوات التكنولوجية التي تستخدمها الوفود والتي سهلت مشاركتها في الاجتماعات، أظهرت هذه التجربة أن الوفود ما زالت تواجه العديد من التحديات جعلت من الصعب أو حتى المستحيل أن تنفذ عملها بشكل كامل. وتأثرت منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشدة بالجائحة حيث فُرضت العديد من القيود على السفر والتنقل، ولذلك دعت المجموعة الأعضاء إلى الالتزام بالاتفاق بعدم إدراجها في جداول الأعمال المختلفة لاجتماعات اللجان أو موضوعات اللجان التي قد تتطلب مشاورات أو مفاوضات مكثفة لأن الظروف الحالية لا تسمح لها بالقيام بعملها بالطريقة المناسبة. وشكرت المجموعة المترجمين الفوريين على عملهم الممتاز لأنه يشكّل جزءًا أساسيًا من عملية التواصل ويساهم في كسر الحواجز اللغوية. وفيما يتعلق بهذه المسألة بالذات، طلبت المجموعة من الويبو أن تقدم للأعضاء بعض الحلول التي من شأنها أن تمكنهم من الحصول على خدمات الترجمة الفورية ليس فقط لاجتماعات اللجان الرسمية، ولكن أيضًا لاجتماعات التنسيق لمختلف المجموعات الإقليمية المختلفة والاجتماعات الأخرى التي تستحق ذلك. وأكدت المجموعة التزامها تجاه لجنة البرنامج والميزانية وأشارت إلى الروح البناءة التي كانت واضحة خلال هذا الاجتماع، وأعربت عن تطلعها إلى الاجتماع القادم للجنة وعن أملها في أن تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة من هذا الاجتماع. وشكرت المجموعة مساعد المدير العام وفريقه على عملهم والتزامهم ودعمهم لمجموعة بلدان

أمريكا اللاتينية والكاريبي وللمنظمة على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية. وتمنت المجموعة له ولأسرته الصحة والتوفيق في هذه المرحلة الجديدة من الحياة.

404. وأعرب وفد سنغافورة، متحدثًا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن شكره لجميع الأعضاء الذين ساهموا في نتائج الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وذكر المنسق الإقليمي أنه تمكن من أداء عمله بفضل الدعم المقدم من أعضاء المجموعة ومنسقي المجموعات الإقليمية الزملاء. وأعربت المجموعة عن تقديرها للأمانة وموظفي المؤتمرات والمترجمين الفوريين والفرق الفنية لعملهم الممتاز في دعم لجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة مساعد المدير العام على تفانيه في خدمة المنظمة. وشكرت أيضا الرئيس على صبره المذهل وروح الدعابة والحكمة التي ساهمت في خلق جو تسوده روح الزّمالة خلال الدورة. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى مواصلة المناقشات البناءة في الدورات القادمة وتمنت للجميع الصحة الجيدة والعافية.

405. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة والرئيس على العمل الممتاز في إدارة الدورة. وعلى الرغم من جدول الأعمال المكثف والصيغة الهجينة، تمكنت الوفود من تحقيق نتائج إيجابية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن في المستقبل من مواصلة العمل معهم. وشكر الوفد الأمانة وزملائها من قسم الشؤون المالية وقسم الخدمات الإدارية في الويبو على مساهمتهم في إعداد التقارير والوثائق الأخرى المطلوبة للدورة. وأعرب الوفد عن امتنانه الشديد لمشاركتهم النشطة في الاجتماع. وشكر الوفد مساعد المدير العام على مساهماته الهائلة في عمل الويبو على مر السنين وعلى مهنيّته وتمسكه بقيم هذه المنظمة وانفتاحه واستعداده لدعم الدول الأعضاء عند الحاجة. وأعرب الوفد عن امتنانه لزملائه وأصدقائه من الوفود الأخرى، سواء كانوا موجودين في القاعة أو يشاركون عن بعد في الدورة. وأعرب الوفد عن امتنانه لهم على عملهم النشط وعلى التحلي بروح التعاون التي سادت خلال هذا الأسبوع. وشكر الوفد أيضًا خدمة المؤتمرات والمترجمين الفوريين على وجه الخصوص لأنهم استمروا في أداء مهمتهم الصعبة في ظروف أكثر صعوبة من المعتاد.

406. وأثنى وفد جمهورية زمبابوي، متحدثًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، على الرئيس لقيادته الرشيدة خلال مداولات هذا الأسبوع. وأعربت المجموعة عن امتنانها للأمانة على إعدادها لمرافق المؤتمرات التي وفرت الجو المناسب للمندوبين لإجراء المداولات. وأشارت إلى أن الدورة الحادية والثلاثون للجنة البرنامج والميزانية ستُسجل في التاريخ باعتبارها أول لجنة للويبو تنعقد بصيغة هجينة. وكان هناك العديد من الدروس التي يجب تعلمها للتكيف مع الوضع الراهن. وعلى الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، لاحظت المجموعة التقارير المختلفة التي تم تقديمها خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بما في ذلك تقرير المدقق الخارجي. وهنأت المجموعة الويبو على تقرير التدقيق غير المتحفظ لعام 2019 وعلى الفائض والاحتياطيات. وأعربت المجموعة عن تقديرها للإحاطة التي تلقتها من مختلف مديري البرامج بشأن التعديلات التي أجرتها المنظمة في ضوء التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وشددت المجموعة على تنفيذ هذه التعديلات بطريقة تعزز التنمية. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين بين القوى العاملة في المنظمات وبين مستخدمي الملكية الفكرية. كما أعربت عن ايمانها بضرورة وجود توازن جغرافي أفضل بين القوة العاملة ليعكس الواقع الحالي لعضوية المنظمة. وأشارت المجموعة إلى ارتياحها لقبول جميع الأطراف بالتوصيات بإرجاء المناقشات حول المكاتب الخارجية ومنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. ورأت المجموعة أن مثل هذا النهج المنطقي والعملي يخدم المصالح الفضلى لأهداف المنظمة على المدى الطويل. وبما أن هذه الدورة هي الأخيرة تحت إشراف المدير العام، أعربت المجموعة عن امتنانها له على قيادته المقتدرة للمسائل الإدارية وشؤون الميزانية في المنظمة. وأشارت المجموعة إلى أنه في ظل إدارته، تم تحقيق العديد من المكاسب من حيث دقة التقارير المالية والشفافية

داخل المنظمة. وأعربت أيضا عن تقديرها لمساعد المدير العام على خدمته في المنظمة لمدة 12 عامًا. وتمنت له المجموعة التوفيق في مساعيه المستقبلية.

407. ودعا الرئيس إلى توجيه التحية لفريق المترجمين الفوريين من خلال الوقوف والتصفيق الحار له. ونظرًا لعدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، اختتم الرئيس الاجتماع.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX : LISTE DES PARTICIPANTS / LIST OF PARTICIPANTS

ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Mandla NKABENI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadji AICHE (M.), directeur de l'administration, Ministère de l'industrie et des mines, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Tim WERNER (Mr.), Legal Officer, Division for Trademark Law, Design Law, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Alexander HUBER (Mr.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Jan TECHERT (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Margarida IZATA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Alberto GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Vaqif SADIQOV (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Seymur MARDALIYEV (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rustam AGAYEV (Mr.), Head, Intellectual Property Analysis and Policy Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

Gulara MUSTAFAYEVA (Ms.), Head, Economy and Finance Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

Farid ABBASOV (Mr.), Deputy Head, Economy and Finance Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BRÉSIL/BRAZIL

Maximiliano DA CUNHA HENRIQUES ARIENZO (Mr.), Head, Intellectual Property Division, Ministry of Foreign Affairs, Brasília

Fernando CASSIBI DE SOUZA (Mr.), Researcher, Industrial Property, National Institute of Industrial Property of Brazil, Ministry of Economy, Rio de Janeiro

André JAFET BIEVILACQUA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lais TAMANINI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Gabrielle DOLGOY (Ms.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Trade Policy and Negotiations, Global Affairs, Ottawa

Ebyan FARAH (Ms.), Policy Analyst, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Martin CORREA (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Felipe FERREIRA (Sr.), Asesor, Division de Propriedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

CHINE/CHINA

ZHANG Yaning (Ms.), Division Director, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHANG Ling (Ms.), Deputy Division Director, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHONG Yan (Mr.), Program Administrator, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHENG Xu (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Mohamed Ibrahim MOHAMED (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana Violeta HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Muncial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Eva María PÉRTICA GÓMEZ (Sra.), Jefe de Servicio, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

Juan José LUEIRO GARCÍA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Howard SOLOMON (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Scott EWALT (Mr.), Deputy Chief Policy Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Karin FERRITER (Ms.), Deputy Chief Policy Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Todd REVES (Mr.), Senior Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Adriana GONZALEZ (Ms.), Senior Management Reform Officer, Department of State, Falls Church

Carrie LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Bureau of International Organization Affairs, Department of State, Washington, D.C.

Hollie MANCE (Ms.), Management Analyst, Bureau of International Organization Affairs, Department of State, Washington, D.C.

James SHUSTER (Mr.), Program Analyst

Seneca JOHNSON (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Galina MIKHEEVA (Ms.), Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Ryazanova MARIA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ivan NOVIKOV (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Josette HERESON (Mme), conseillère politique, Ministère de l’Europe et des affaires étrangères, Mission permanente, Genève

Élodie DURBIZE (Mme), responsable du pôle international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Indira LEMONT SPIRE (Mme), chargée de mission, affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), première conseillère, Mission permanente, Genève

GRÈCE/GREECE

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Eduardo SPERISEN YURT (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ (Mr.), Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Kinga UDVARDY-MARTON (Ms.), Legal Advisor, Industrial Property Law Section, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Zsófia CSIZMADIA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Fitria WIBOWO (Ms.), Deputy Director, Trade Dispute Settlements and Intellectual Property, Directorate of Trade, Commodities and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Trade Dispute Settlements and Intellectual Property Officer, Directorate of Trade, Commodities and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Reyhan Savero PRADIETYA (Mr.), IP Officer, Directorate of Trade, Commodities and Intellectual Property, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Ditya Agung NURDIANTO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Indra ROSANDRY (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nara RAKHMATIA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Simona MARZETTI (Ms.), Head, International Affairs Division, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Delfina AUTIERO (Ms.), Senior Officer, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Tiziana ZUGLIANO (Ms.), Attachée, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Yuki SHIMIZU (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Masataka SAITO (Mr.), Deputy Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Damegul KABIYEVA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Gulmira UAKPAYEVA (Ms.), Deputy Head, Department of Finance and Logistical Support, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Nur-Sultan

KENYA

Dennis MUHAMBE (Mr.), Second Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Adaba BRIGGS (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Paulina CEBALLOS (Sra.), Embajadora Alterna, Misión Permanente, Ginebra

Diana HEREDIA GARCÍA (Sra.), Directora, Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Sonia HERNÁNDEZ ARELLANO (Sra.), Subdirectora Divisional de Asuntos Multilaterales y Cooperación Técnica, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Paulina CEBALLOS ZAPATA (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Raúl VARGAS JUÁREZ (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NÉPAL/NEPAL

Mani Prasad BHATTARAI (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Tirtha Raj WAGLE (Mr.), Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Kumar RAI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Uttam Kumar SHAHI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vijay Raj TANDUKAR (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Amina SMAILA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Benaoyagha OKOYEN (Mr.), Consul General, Ministry of Foreign Affairs, Consulate General of Nigeria, New York

Yvonne IFEZUE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Theresa Chinyere ONUH (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Commerce and Industry, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Ali AL MAMARI (Mr.), Director, Intellectual Property Department, Muscat

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Khalid FAIZ (Mr.), Coordinator, Commerce, Industry and Investment Promotion, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Muhammad Salman Khalid CHAUDHARY (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Alfredo SUESCUM (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Krizia MATTHEWS (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR (Sr.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

HUH Won Seok (Mr.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Ministry of Trade, Industry and Energy, Daejeon

KIM Hyuna (Ms.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Ministry of Trade, Industry and Energy, Daejeon

KIM Sunkee (Ms.), Deputy Director, Cultural Trade and Cooperation Division, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

PARK Si-young (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Iulian GRITORITA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Liliana VIERU (Ms.), Head, Communication and International Relations Department, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Carlos ESPAILLAT (Sr.), Representante Permanente Ajunto, Misión Permanente, Ginebra

Bernarda BERNARD (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Petr FIALA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Adrian VIERITA (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Gabriel SARAFIAN (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Codrina VIERITA (Ms.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Simona GEORGESCU (Ms.), Director, Economic Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Cristian FLORESCU (Mr.), Head, International Relations Department, Romanian Office for Copyright (ORDA), Bucharest

Daniela GĂGEANU (Ms.), Expert, Economic Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Albert ROBU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Rahul RAGHAVAN (Mr.), Head, Multilateral and Africa Team, International Policy, Intellectual Property Office (IPO), London

John THOMAS (Mr.), Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office (IPO), Newport

Nancy PIGNATARO (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Jan WALTER (Mr.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

SERBIE/SERBIA

Andrej STEFANOVIC (Mr.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Hung Seng TAN (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ye-Min WU (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sandra Beier YU (Ms.), Senior Assistant Director, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Kathleen PEH (Ms.), Senior Executive, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Jin Ming Benjamin TAN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Muhammad Fuad JOHARI (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Juraj PODHORSKÝ (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Emil ŽATKULIAK (Mr.), Head, International Affairs Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

Miroslav GUTTEN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Johan EKERHULT (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Tugba CARATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

URUGUAY

Felipe LLANTADA (Sr.), Ministro, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VIET NAM

DAO Nguyen (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/

in the alphabetical order of the names in French of States)

ALBANIE/ALBANIA

Aferdita RROKAJ (Ms.), Director, Directorate of Finance and Support Services, General Directorate of Industrial Property (GDIP), Tirana

Ina STEFA (Ms.), Head, Directorate of Finance and Support Services, General Directorate of Industrial Property (GDIP), Tirana

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Ahmed ALJASSER (Mr.), Senior International Partnership Officer, Saudi Authority for Intellectual Property (SAPI), Riyadh

Maha ALOSAIMI (Ms.), Senior Budgeting and Reporting Analyst, Saudi Authority for Intellectual Property (SAPI), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Betina FABBIETTI (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Martin DEVLIN (Mr.), Assistant Director, IP Australia, Melbourne

David SKOWRONSKI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Katherine DELLAR (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Charline VAN DER BEEK (Ms.), Attachée, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Mahabubur RAHMAN (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gabriela OROSCO (Sra.), Encargada de negocios, Misión Permanente, Ginebra

Mariana Yarmila NARVÁEZ VARGAS (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

CAMEROUN/CAMEROON

Théophile Olivier BOSSE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

CHYPRE/CYPRUS

Evangelia KONSTANTINOU (Ms.), Attaché, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Yesid Andrés SERRANO (Sr.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam Mohamed AL ALI (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Shaima Nasser AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Tebikew ALULA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Vilma PELTONEN (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

GAMBIE (LA)/GAMBIA (THE)

Alexander DA COSTA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

GÉORGIE/GEORGIA

Nino CHIKOVANI (Ms.), Deputy Chairperson, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

Manana PRUIDZE (Ms.), Deputy Chairperson, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO (Sr.), Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Mariel LEZAMA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Zahraa ALHUMAIRY (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Nitzan ARNY (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Orly GOLDSCHMIDT (Ms.), Minister Counselor, Permanent Mission, Geneva

Nathan CHICHEPORTICHE (Mr.), Public Diplomacy Officer, Permanent Mission, Geneva

Tamara SZNAIDLEDER (Ms.), Project Coordinator, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Mirbek MONOLOV (Mr.), Head, Financial and Economic Planning and Public Procurement Division, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Mmari MOKOMA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Vita VALIŪNAITĖ (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

MACÉDOINE DU NORD/NORTH MACEDONIA

Luljeta DEARI (Ms.), Adviser of the Director, State Office for Industrial Property (SOIP), Skopje

MALAISIE/MALAYSIA

Yusnieza Syarmila YUSOFF (Ms.), Senior Director, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

Nur Mazian Binti MAT TAHIR (Ms.), Assistant Director, Policy and International Affairs Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Kuala Lumpur

Mohd Pista NUR AZUREEN (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Carole LANTERI (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI (M.), conseiller, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MONGOLIE/MONGOLIA

Angar OYUN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MYANMAR

Yi Mar AUNG (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE/NAMIBIA

Vivienne Elke KATJIUONGUA (Ms.), Chief Executive Officer, Business and Intellectual Property Authority, Ministry of Trade and Industrialization, Windhoek

Jones Lubinda LUBINDA (Mr.), Executive, Finance and Administration, Business and Intellectual Property Authority, Ministry of Trade and Industrialization, Windhoek

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DÁVILA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María Fernanda GUTIÉRREZ GAITÁN (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

NIGER

Raoufou ISSAKA MOUSSA (M.), directeur, Direction du commerce extérieur et du partenariat économique, Ministère du commerce et de la promotion du secteur privé, Niamey

OUGANDA/UGANDA

Eunic Irungu KIGENYI (Ms.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Allan Mugarura NDAGIJE (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Henk EGGINK (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Iwona BEREDA-ZYGMUNT (Ms.), Senior Expert, Cabinet of the President, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Fernando NUÑES (Mr.), Head, Finance Resources Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

QATAR

Kassem FAKHROO (Mr.), Attaché Commercial, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Sahar GASMELSEED (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Dayani MENDIS (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Roshantha SAMARASINGHE (Mr.), Management Service Officer, Permanent Mission, Geneva

Rajmi MANATUNGA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

THAÏLANDE/THAILAND

Navarat TANKAMALAS (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Pornpimol SUGANDHAVANIJA (Ms.), Minister, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Bonggotmas HONGTHON (Ms.), Senior Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

Kanoknun KHONGKHARIN (Ms.), Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

TOGO

Kokuvi Fiomegnon (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Allison ST. BRICE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Andriy NIKITOV (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Violeta FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanenente, Ginebra

ZAMBIE/ZAMBIA

Patrick Harry MTONGA (Mr.), First Secretary, Legal, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Taonga MUSHAYAVANHU (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. CONSEILLER EN PLACEMENTS/INVESTMENTS ADVISOR

Mohammed Reza NADJAFI (M./Mr.)	Directeur/Director

IV. AUDITEURS EXTERNES/EXTERNAL AUDITORS

Damian BREWITT (M./Mr.)	Directeur/Director
Simon IRWIN (M./Mr.)	Responsable de l'audit/Audit Manager

V. ORGANE CONSULTATIF INDÉPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Mukesh ARYA (M./Mr.)	Président/Chair
Tatiana VASILEVA (Mme/Ms.)	Vice-présidente/Vice-Chair

VI. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Sabri BACHTOBJI (M./Mr.) (Tunisie/Tunisia)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Katrina NAUT (Mme/Ms.) (République dominicaine/Dominican Republic)
	José Antonio GIL CELEDONIO (M./Mr.) (Espagne/Spain)
Secrétaire/Secretary:	Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

VII. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Naresh PRASAD (M./Mr.), sous-directeur général et chef de cabinet, Cabinet du directeur général/Assistant Director General and Chief of Staff, Office of the Director General

Ambi SUNDARAM (M./Mr.), sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Frits BONTEKOE (M./Mr.), conseiller juridique/Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des programmes et des finances (contrôleur)/Director, Department of Program Planning and Finance (Controller)

Maya BACHNER (Mme/Ms.), directrice, Division de l'exécution des programmes et du budget/Director, Program Performance and Budget Division

Janice COOK ROBBINS (Mme/Ms.), directrice, Division des finances/Director, Finance Division

Paradzai NEMATADZIRA (M./Mr.), contrôleur adjoint, Bureau du contrôleur/Assistant Controller, Office of the Controller

[نهاية المرفق والوثيقة]